SAMED

صامد

VOL. 8, No. 61, May - June. 1986

السنة الثامنة، العدد ٦١، أيار / حزيران ١٩٨٦

محور خاص
التنمية الريفية في الأرض المحتلة

المشاكل الريفيّة في المناطق المحتلّة

بناء نموذج التنمية المحلي

دور المنظمات الجماهيريّة في التنمية الريفية

برنامج التنمية الريفية في الأرض المحتلّة

مشاكل تسويق البترو كيماويات العربيّة

الملف: حملة ظالمة اسمها "الإمبراطوريّة المالية"

المحتويات

السنة الثامنة، العدد ٦١، أيار / حزيران ١٩٨٦

- الافتتاحية ..... **أحمد أبو علاء** ٤

محور خاص: التنمية الريفية في الأرض المحتلة:

- بناء نموذج التنمية المحلي: الخلفيات والمشكلات ..... **د. ابراهيم الدقاق** ٩
- ملاحظات حول المشاكل الريفية في المناطق المحتلة ..... **غسان جرار** ١٧
- برنامج التنمية الريفية / مؤسسة التنمية الاجتماعية ..... **شحاده الدجاني** ٣٤
- دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية للأرض المحتلة ..... **اسماعيل دعيق** ٤١
- انماط استخدام الأرض والمياه للأغراض الزراعية في الضفة الغربية ..... **د. هشام عورتاني** ٥٤

دراسات:

- المشاكل والصعوبات التي تواجهها الاقطار العربية في تسويق البتروكيماويات ..... **غانيه ملحيس** ٧٢

كتب:

- الموسوعة الفلسطينية ..... **د. عبدالقادر ياسين** ١١٤
- احمد سعد: حرب لبنان: الاقتصاد الاسرائيلي بين مهاوي الازمة والانهيار ..... **سعاده سوداح** ١٢٣
- روجينا الشريف: الصهيونية غير اليهودية ..... **ابراهيم خليل** ١٢٧

تقارير:

- تقييم اجمالي لمشاكل تسويق المنتوجات الزراعية في المناطق المحتلة ..... **هـ. ع** ١٣٤
- اضواء على التعاون الاقتصادي الاسلامي ١٥٨

الافتتاحية

عقدت في جامعة بيرزيت خلال الفترة ١٦ ـ ١٨ اب ١٩٨٥ ندوة تحت عنوان «استراتيجيات التنمية الريفية». ولما للموضوعات التي عرضت في هذه الندوة من أهمية، ولما لعملية التنمية الريفية في الوطن المحتل من أهمية فائقة، فلقد رأت مجلة «صامد الاقتصادي» ان تتخذ من هذا الموضوع محوراً لعددها الحالي. ونأمل أن نكون من خلال هذا العدد قد أسهمنا بدورنا في تحقيق عملية الانتشار الاوسع لابحاث هذه الندوة الهامة، قناعة منا بأن عملية نشرها سوف تساهم في تعميم محتوياتها واخراجها من محدودية إطار الندوة الى أفق واسع، منطلقين من قناعتنا وادراكنا بأن هموم الانسان الفلسطيني، سواء المنفي عن الارض او المنفي في الارض، هي واحدة، مثلما هي واحدة طموحاته وأحلامه.. واصراره على التشبث بخياره الوحيد: مواصلة النضال تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد، حتى النصر والتحرير.

* * *

من المفهوم أن موضوع التنمية الريفية، هو في حد ذاته، موضوع، رغم أهميته، ذو أبعاد متعددة، اذ يحتاج تحقيقه الى تضافر مجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة والمتشابكة التي تندرج في اطار برنامج مخطط ومدروس يهدف الى النهوض بحياة الانسان الريفي وتطوير اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فوق ارضه، وتحريره من كافة اشكال التخلف والتعويق والاستلاب.

وتزداد هذه التعقيدات حينما يطرح موضوع التنمية الريفية تحت ظل الاحتلال والهيمنة الكولونيالية، والذي نجد نموذجه الامثل في الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني للارض الفلسطينية بطموحه واصراره على سحب الارض من تحت اقدام اصحابها الشرعيين، وبسط سيادته على انسانها، والعمل على تكريس وتعميق تبعية الاقتصاد الوطني لاقتصاديات سلطة الاحتلال، ووضع المعوقات امام كل مشروع تنموي وطني. كل ذلك، من اجل ان تحقق سلطات

الاحتلال واحدا من هدفين: تفريغ الارض من اصحابها بعد دفعهم الى حافة اليأس، او ابتزازهم من اجل التنازل عن حقوقهم الوطنية المشروعة، وحقهم في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. والاستعاضة عن ذلك بهياكل ادارية مدنية تقوم على اوهام التحرر والاستقلال، بينما هي في الجوهر مفرغة من اي محتوى سياسي وطني، وتمثل شكلا متدنيا من اشكال التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمشروع الصهيوني القائم على ارض فلسطين.

من هنا، فان الاشكاليات التقليدية لعملية التنمية الريفية ومعوقاتها التي تبرز عادة في مثل مثيلاتها من التجارب التنموية لمجتمعات العالم الثالث التي انجزت مهمات تحررها الوطني، تظل قائمة في تجربة المجتمع الفلسطيني التنموية على الارض الفلسطينية، وفي ظل غياب السلطة الوطنية، يضاف اليها معوقاً آخر يكمن في شرط الاحتلال نفسه، بممارساته المختلفة، وبأطماعه السياسية واطماعه في الارض.

ومن هنا ايضا، فان عملية التنمية الريفية المطلوبة تحت ظل الاحتلال، يجب ان تضع نصب اعينها البعد السياسي الوطني، اضافة لابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك لمواجهة المضمون السياسي الصارخ لكل شكل من اشكال المعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال امام كل عملية من عمليات التنمية في الارض المحتلة.

وعليه، فان المضمون السياسي لعملية التنمية الريفية فوق ارضنا المحتلة ـ بل ولكل عملية تنموية ـ يجب ان ينطلق من فكرة المحافظة على الارض، ومن ضرورة صمود الانسان الفلسطيني فوق هذه الارض، على ارضية قناعته بأن العملية التنموية تحت ظل الاحتلال لا تنفصل عن طموحاته السياسية بالتحرر والاستقلال الوطني، وانما هي المقدمة الضرورية لمثل هذا الطموح، حيث انها ستساهم في تحرره الآني من شرط الخضوع للنمط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطات الاحتلال.. وهي الخطوات الضرورية على طريق التحرر الوطني الشامل.. حلم المستقبل.. وطموح النضال الفلسطيني.

* * *

وبالاضافة الى المعوقات التي تضعها سلطات الاحتلال في وجه العملية التنموية في الارض المحتلة، وتنمية الريف بشكل خاص، تطفو على سطح الواقع الفلسطيني في الارض المحتلة جملة من المحاولات المشبوهة التي تتزيأ بثياب التنمية، دون ان تفلح مثل هذه المحاولات في تبديد الملامح الاصلية لها، والتي لا تختلف كثيراً عن الملامح الاسرائيلية التي نعرفها، ويعرفها اكثر شعبنا الفلسطيني الذي تمرس بالنضال طويلا وامتلك معها خبرة ثرية لن تغويه معها الشعارات المضللة والممارسات المشبوهة.. ولن تروضه اوهام وعود الرخاء الاقتصادي المزعوم.

فمن محاولات محدودة التأثير ومحكومة النتائج، واضحة الأهداف، تقوم بها بعض الاوساط المعروفة بمعزل عن خطة العمل الواحدة، والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.. الى المحاولات الامريكية، والتي تنطلق هي الأخرى من شعارات اكثر تضليلا، ظاهرها رفع مستوى الحياة المعيشية للانسان الفلسطيني في الارض المحتلة، وباطنها اخضاع هذا الانسان للشروط التصفوية التي عبرت عنها الادارة الامريكية في غير موقع.. وفي اكثر من مكان. الى محاولات اخرى اوروبية وعربية في هذا المجال.. لم تسمن ولم تغن من جوع.

من لعبة كل هؤلاء، والتي تتقنع كلها بقناع «التنمية».. الى اللعبة التي اتقنها شعبنا وتمرس بها طويلا.. لعبة فضح الاقنعة والكشف عن الوجوه المستعارة، والتي امامها تبقى كل تلك المحاولات، مجرد محاولات يائسة لقبض الريح!!

فشعبنا الذي اتقن لغة الارض، اتقن في الوقت نفسه استخدام حجارة الارض سلاحا للتصدي لجيش مدجج بالسلاح المتطور الذي زودته به ترسانة الحرب الامريكية. لم تروضه من قبل غواية «الانتعاش» في ظل الاحتلال، مثلما لن تروضه الآن شعارات «التنمية» المشبوهة، سواء اطلقت بالعربية الفصحى. او اية لغة اجنبية اخرى.

وفي كل هذا وذاك، يؤكد شعبنا اصراره على ضرورة التشبث بالارض.. وهو يمارس يومياً

فعله من اجل تأكيد هذه الحقيقة.

* * *

فمهما قيل، ومهما يمكن ان يقال، فان الارض تبقى هي الشاغل الذي تتمحور حوله كل احلامنا وهواجسنا، كلماتنا ورصاصتنا، سكناتنا وخطواتنا..

ومن اجل هذه الارض ـ ولا أرض سواها ـ اطلقنا خطابنا الاول في الفجر الصادق للعام الذي شهد الولادة.. عام ١٩٦٥. كان الخطاب صغيرا بحجم الرصاصة، وكان حادا، صارخاً، خارقاً، صادقاً، بحجم فعالية الرصاصة، وثرياً، كما ينبغي للولادة بعد عسر ان تكون. وكان ان فتح خطابنا نافذة تطل على الحلم. لم يفصح الحلم سوى عن ارض. كان الحلم صادقا بحجم مصداقية الخطى الواثقة التي نغذها نحو الارض.

من رائحتها التي اتتنا عن البعد، نسجنا خيوط كلمات الخطاب الاول، ومن الرائحة ذاتها نحقق الآن مصداقية خطابنا الآني. ومن الاقدام العائدة تضرب فوقها سنصوغ خطابنا الاخير. دون ان تداخلنا في لحظة من اللحظات، لا في الماضي ولا في الحاضر، مثلما لن تداخلنا في المستقبل، اوهام «سلطة» تقوم فوق زبد البحر، وبمنأى عن الأرض.. الأرض التي لا أرض سواها.

لم يشفع لنا طوال هذه المسيرة التي شابتها الأخطاء فوق بحر شاسع من الآمال والطموحات والتضحيات.. سوى اننا قد اجدنا اتقان اللغة التي تتحدث بها الارض، واننا قد عرفنا الوسيلة التي تمتزج بها مادة الحلم بذرات التراب كي نصوغ خطابا يتسامى عن كل خطاب آخر.

لم يشفع لنا طوال هذه المسيرة سوى اننا، بالرصاصة، بالرصاصة الكلمة وبالكلمة الرصاصة، وبالممارسة النضالية، ما زلنا نصوغ خطابنا الفلسطيني.

* * *

نتوسل لغة اخرى ونحن نتهيأ للدخول في لغة الارقام الباردة والحقائق الجارحة التي تتعلق بموضوع اقتصادي عنوانه تنمية الريف الفلسطيني في ظل الاحتلال. غير ان الفواصل تنعدم امام اشكال اللغة حينما يتعلق الأمر باشكالية اكبر.. تلك الاشكالية التي تتعلق بالأرض والصراع حولها.

* * *

ونحن في «صامد الاقتصادي»، جزء من هذا الاطار الواسع للعمل النضالي الفلسطيني الذي لم تبارحه لحظة هموم الارض، وهموم انسانها سواء في الوطن المحتل.. او في المنفى.

فاستتباعا لمحاور اعدادها السابقة، وخاصة تلك التي تناولت موضوعات: الزراعة في الارض المحتلة، الاستيطان الصهيوني، دعم الصمود الوطني، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعرب فلسطين المحتلة، الاطماع الاسرائيلية في المياه العربية.. وغيرها، ما زالت «صامد الاقتصادي»، من خلال محور هذا العدد، تحاول التواصل مع موضوع الارض الفلسطينية ومشكلات الانسان الفلسطيني فوقها. مع التأكيد من جديد على الوعد الذي قطعناه على انفسنا بأن يظل هذا الموضوع هو محور همومنا البحثية والكتابية، مثلما هو محور النضال الفلسطيني بكافة صوره واشكاله.

مرة اخرى، نتوجه بالشكر الى «جامعة بيرزيت» والى جميع الذين ساهموا في اثراء هذه الندوة الهامة التي نرجو ان تضيف صفحة هامة من صفحات فهمنا المشترك لعمليات التنمية والتطوير والبناء التي ترتبط وثيقا بعملية النضال اليومي الذي يعتمد الصمود البطولي لشعبنا فوق ارضه.

احمد ابو علاء

محـــــور

بناء نموذج التنمية المحلّي
الخلفيّات والمشكلات

د. إبراهيم الدقاق

الاطـــار:

منـذ ان قام السيـد ميرون بنفنستي ببلورة مقـولة الصهيونية الليبرالية في قالب اكاديمي، ارتفعت وتـيرة التحـديـات امـام الانسـان الفلسطيني وتحـددت مهـام مؤسساته الوطنية بوضوح اكثر، وبانت قسماتها بشكل ادق.

وتقوم نظرية بنفنستي على الدعوى بأن السيادة على الأرض المحتلة قد حسمت لصالح الاستيطان الاسرائيلي بافرازاته المختلفة، وذلك بحكم انتشاره فوقها وسيطرته على المواقع الاستراتيجية فيها وتكامل حركته وانسجامها مع المخطط الصهيوني العام.

وزاد من حدة هذه التحـديـات نمو اتجاهات اميركية واوروبية واسرائيلية وعربية تنسجم في عدائها للشعب الفلسطيني وتلتقي في نفس الوقت مع مقولة السيد بنفنستي. وتضغط هذه الجهات على الانسان الفلسطيني للتنـازل عن حقـوقـه السياسية، وتعمل على ترويضه ليقبل بحقوق مدنية منقوصة توفرها له أطر سياسية مشبوهة لا تؤمن له السيادة على ارضه.

وأخـذت هذه الضغـوط اشكـالاً مختلفـة. فهي تعمـل على تعميق خضوع السوق المحلي لمقتضيات ومتطلبات السوق الاسرائيلي، وغرضها من ذلك تأمين التحكم في الارادة الفلسطينية بالقدر الذي يخلخل النسيج الاجتماعي في الارض المحتلة، ويفقد اهلها تماسكهم، ويحولهم الى مجموعات اثنية.

ومن هذه الضغـوط أيضـاً دعوة السياسة الاميركية الجديدة الى التركيز على تحسين «ظروف حياة» الانسان الفلسطيني في الارض المحتلة دون توفير حل سـياسي عادل للمشكلة. والغرض من ذلك، كما هو واضـح، هوتفـريـغ ثورته على الاوضـاع الشاذة التي فرضها عليه الاحتلال بدفعه الى الانغماس في نمط استهلاكي مدمر.

ولا ننسى دور الأسرة الأوروبيـة في هذا المجـال. فهي تقـوم بدور المبـدد لعوامل التغيير المتنامية في

الارض المحتله وداخل العالم العربي وتعمل على كبح نموها. والمبادرات الاوروبية منذ صدوربيان البندقية وحتى الآن، مروراً بتأييدها لاتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة الرئيس ريغان، تشكل بعملها هذا حصان طروادة يخفي في داخله رفضاً قاطعاً لحقوق الشعب الفلسطيني تحت مظهر منافق وخادع.

وتكشف الوقائع زيف ادعاء التيارات العربية والفلسطينية التي تعلن عن قدرتها على استثمار التناقض الظاهري بين موقفي اوروبا الغربية والولايات المتحدة وتوظيفه لتوفير الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية. وتبين الاحداث التي مرت على المنطقة خلال العقد الاخير على الاقل عدم صحة هذا الادعاء، بل هي تفضح تلاقي الطرفين الاوروبي على هدف ترويض الانسان الفلسطيني وافقاده الامل بأي بديل سوى ما يفرزه التقاء مصالحهما المشتركة ضمن استراتيجية حلف الاطلسي. والدور الاوروبي بشكله الحالي يقوم بالاضافة الى مهمة صيانة المصالح الاوروبية والاميركية في المنطقة بدور تخديري للعرب من خلال الايهام بوجود حلول سلمية مقبولة.

نماذج التنمية داخل الارض المحتلة:

وفي هذا الجو السياسي وضمن حدود اطاراته المختلفة تجرى محاولات كثيرة للقيام باعمال تنموية داخل الارض المحتلة. وقد حاولت مؤسسات خارجية ومحلية معالجة مشكلة التخلف فيها بتطبيق نماذج اجنبية بدت مقنعة في الظاهر ولكنها سقطت عند التجربة. فهي تفرزكما يظهر تاريخ عملها نتائج سلبية في المجالين السياسي والاجتماعي تلغي في المحصلة الآثار الايجابية التي تكون قد حققتها في مجال آخر. ويملك الشعب الفلسطيني خبرة طويلة مع مثل هذه المؤسسات. فقد عانى ولا زال يعاني من بعض السلبيات التي خلفتها نشاطاتها المختلفة.

وحاولت مؤسسات اخرى اللجوء الى منطق الصدقة وتعميمه كوسيلة من وسائل مواجهة النتائج الخطيرة التي تترتب على التنمية السلبية التي يطبقها الاحتلال في الضفة والقطاع. وتكشف الوقائع وتبين النتائج الملموسة ان الصدقة اسلوب قد يؤدي في محصلته الى ارضاء المتصدق ولكنه بالقطع يزيد ويعمق الاتكالية بين المستفيدين منها.

وللحقيقة فان بعض المؤسسات التي تعتمد اسلوب الصدقة تتصف بحسن النية. فبعضها يعمل بهدى من قناعاته الاجتماعية او الدينية. وهو يرى في هذا الاسلوب تعبيرا عما يؤمن به. والبعض الاخر وخاصة من بعض المحسنين يستسهل اللجوء الى الصدقة لانه يحسن استخدامها والتعامل بها ومعها، ولأن ممارستها تستجيب لنوازعه الخاصة.

والنموذج الذي طرحته اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة يشكل وجها آخرمن اوجه الاهتمام بقضايا التنمية في الأرض المحتلة. وقد استقبل هذا النموذج ـ بسبب صدوره عن جهة فلسطينية مسؤولة وحظي بمباركة عربية على مستوى القمة ـ بكثيرمن الاهتمام في الداخل والخارج وأثار تطبيقه

جدلا واسعاً بسبب النتائج السياسية والاجتماعية التي ترتبت على تطبيقه. وليس هذا مجال تقويم هذا النموذج وتحليل الدوافع خلفه ولكن الاجماع حول فشله يكاد يكون كاملاً.

وتصدر مجموعة اخرى من المؤسسات العاملة في مجال التنمية في الارض المحتلة، عن سياسة معادية للانسان الفلسطيني وحقوقه. فهي تسعى في الظاهر الى مساعدته في محنته بينما تبطن في عملها مهمة ترويضه على القبول بما يملي عليه. وتعمل هذه المؤسسات باسم المساعدة، على زيادة تبعيته للنسق المعادي لطموحاته، حيناً وباسم اهتماماتها الانسانية على قتل روح المبادرة عنده احيانا أخرى. ومن اجل تحقيق ذلك توظف امكاناتها المالية وتستخدم الحماية السياسية التي تتمتع بها من اجل تحويل الانسان الفلسطيني من منتج الى تابع لسوق معاد، بهدف افقاده القدرة على التحكم في مصيره. واذا كانت المؤسسات التي تبنت الصدقة وسيلة لتنفيذ اهدافها تجهل النتائج الخطيرة المترتبة على اعمالها، اوتدعي بذلك فان المؤسسات الاخرى تمثل ابشع واخطر انواع التحديات التي يواجهها الانسان الفلسطيني في مجال التنمية.

وحين بدأت بوادر الافلاس المالي تظهر على اللجنة المشتركة ظهر البديل الاخطر لحمل مسؤولية تطويع الارض المحتلة. فمجموعة رجال الاعمال الاميركيين من اليهود والعرب، تعمل بوحي من وزارة الخارجية الاميركية وبالتنسيق المباشر مع رئيس الوزراء الاسرائيلي. وهي تملك بالاضافة الى ذلك المال الوفير والدعم السياسي الواسع وتلتقي سياستها واهدافها مع السياسة التي يدعو اليها ميرون بنفنستي والتي اشرنا اليها في البداية.

ولم تتخلف اوساط عربية معينة عن مباركة هذا النهج ودعمه. وتزعم التصريحات التي صدرت عن بعض الجهات العربية ان سياسة «تحسين ظروف المعيشة» التي اقترحها وزير الخارجية شولتز وتتولى المجموعة التي اشرنا اليها مسؤولية تنفيذها، هي الوسيلة الامثل لتمرير الصفقة السياسية التي يجري صياغتها، وباختصار فان سياسة «دعم الصمود» قد تحولت وتحت ارهاصات المواقف العربية والاجنبية المستجدة الى سياسة «لدعم السكوت».

ولا يعود صعباً الاستنتاج، والحالة هذه، بأن نماذج التنمية التي تمت صياغتها في الخارج ويجري تطبيقها في الارض المحتلة، بحسن نية او بخلاف ذلك، وكذلك مشاريع الصدقة التي تشرف عليها مؤسسات محلية وخارجية لم تعط نتائج ايجابية، بل بالعكس من ذلك كانت مردود خطر على مستقبل وصمود الانسان في الارض المحتلة.

نموذج التنمية المحلي:

وفي ظل تنامي خصوصية الارض المحتلة على الاصعدة المختلفة تحت ارهاصات الظروف التي افرزها الاحتلال الاسرائيلي ـ بما فيها علاقاتها التناحرية معه ـ يواجه الانسان الفلسطيني تحديات بناء النموذج المناسب. وقد بذلت جهود في السابق من اجل بناء هذا النموذج، اعطت نتائج جيدة في مجالات مختلفة. فظهرت مؤسسات محلية عدة سعت الى دراسة الواقع ومعالجة مشكلاته. وطورت مؤسسات

موجودة اخرى اداءها لتواكب الضرورات المستجدة، بل وجدت محاولات لتوفير الانسجام والتنسيق بين نشاطات مختلف المؤسسات حققت بعضاً من اهدافها. ولكن نشاط الجهات المعادية واجراءات السلطة الاسرائيلية اعاق نمو التعاون بينها وآخر مهمة بناء النسق الوطني المتكامل.

ويمكن القول بثقة، ان الصعوبات التي نشأت للتوفيق بين الاستجابة لخصوصية الارض المحتلة من جهة، وبين الرغبة المشروعة للتكامل مع العمل الفلسطيني في الخارج من جهة اخرى قد تركت مهمة توفير معادلة تحظى بقبول وطني مطلق بدون حل. اضف الى ذلك ان حاجة مؤسسات الارض المحتلة الى الدعم المالي والادبي الخارجي وفر لبعض مصادر الدعم المغرضة ما كانت تسعى اليه من مبرر ووسيلة لممارسة ضغوط عليها، مما أخر بناء التكامل المنشود. ولكن الوصول الى هذا الهدف يبقى مهمة اولية ما دام الاحتلال قائماً فوق الارض الفلسطينية. ويبقى تحقيقه خياراً وحيداً لا يمكن التخلي عنه. وتصبح مهمة بناء اوسع قدر من التكامل بين انشطة المؤسسات المختلفة البديل المتاح لخطر الاندثار ومهمة ازالة العقبات التي تعترض بناء نسق وطني في رأس جدول اولوياتنا الوطنية.

الدراسات وبناء النموذج المحلي للتنمية:

وحتى نصل الى تصور صحيح لاسلوب علمنا ولرسم اهدافنا لا بد من اجراء مسوح رقمية شاملة رغم ما يعترض ذلك من صعوبات، ذلك لأن دراسة عينة واحدة بغرض تعميم نتائجها قد يؤدي الى بناء صورة مضللة للوضع في الارض المحتلة.

فالاوضاع في الاغوار مثلاً تتباين بشكل واضح في مناطقه المختلفة، وتتمايز اوضاع الاغوار نفسها عن اوضاع المناطق الجبلية في الضفة. ومن ناحية ثانية تتفاوت اوضاع الضفة نفسها عن اوضاع القطاع بشكل واضح. فالظروف المناخية المختلفة بين هذه المناطق، واختلاف طبيعة السكان وعلاقاتهم الاجتماعية، وتباعد ظروف الحياة في مراكز تجمعهم ونوعية وسائل العيش المتاحة لهم، مضافاً اليها الاوضاع القانونية المتباينة بين الضفة والقطاع واختلاف لاجراءات الاسرائيلية فيها تؤكد هذه الحقيقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه تحت هذه الظروف هو ما العمل:

من الواضح ان الواقع الذي تعيشه الارض المحتلة لا يسمح للمؤسسات الفلسطينية ببناء جدول اولوياتها بحرية. وعلى العكس من ذلك فان الاجراءات الاسرائيلية تهدف، ضمن ما تهدف اليه، الى اعاقة بناء جدول الاولويات هذا وعرقلة معالجة المشكلات بشكل منطقي. وسبيلها الى ذلك هو فرض جدول اولويات يناسب اهدافها مشفوعاً باجراءات قمعية تعسفية تمنع الوقوف في وجه تطبيقه.

ولهذا السبب واجهت الهيئات المحلية المعنية بالتنمية في الارض المحتلة مهمة وقف التدمير المتعمد للبنية الاساسية الفلسطينية من ناحية، ومسؤولية دفع عملية التنمية ضمن المنظور الوطني من ناحية ثانية. ويبدد هذا التوزيع جزءاً من طاقات مؤسساتنا على قلتها ويخفض نتيجة لذلك من درجة كفاءتها. ورغم هذه الصعوبات يبقى التوزيع للجهد هو الاسلوب الوحيد المتاح امامها.

فالغـور الشمـالي مثـلاً هوسلة غذاء الضفـة الغـربيـة ومصـدر رزق لهـا. وتنميتـه تنمية انتاجيه واجتمـاعيـة وخـدمـاتيـة هو بمثابة نفي عملي للاولويات التي تحاول اسرائيل فرضها عليه، ودعم للنسق الوطني المحلي، وخطوة نحو استكماله. ولكن الغور الشمالي يعاني من مشكلات متعددة. ويأتي في مقدمة هذه المشكـلات الاجـراءات الاسرائيلية التي تسعى الى منع الخدمات عنه وتهجير سكانه والزام المتبقين منهم على الاعتماد على الخدمات التي تقدمها المستوطنات الاسرائيلية فيه، بل والى العمل على استيعابهم في اطـار سيـاستهـا الاستيطـانيـة كأجـراء تابعين لنظامها الاقتصادي. ومما يغري اسرائيل على تنفيذ اهـدافهـا، تزايد معاناة المزارعين هناك وافتقادهم لابسط انواع الرعاية الانسانية ووقوعهم تحت ضغوط الاحتواء الكامل من قبل السوق الاسرائيلية والزامهم بالتكيف مع شروطه. وبتجاهل حقوق المزارع هناك. اضف الى ذلـك ان اصحـاب الاراضي في تلك المنطقـة ينظـرون للمزارع كمصدر للربح دون اعتبار جدي لحاجاته الانسانية الاساسية.

وفي سبيل الحصول على اكبر نسبة من الربح من المزارع يلجأ بعض اصحاب الاراضي الى استغلاله بوسـائـل اخـرى. فبيـع البذار والسماد والادوات والمواد الاخرى التي يحتاج اليها، وتصريف المنتوج، يخضع عملياً لسيطرتهم واستغلالهم، مما يوفر لهم فرصة اضافية لزيادة اقتناص المزيد من الربح منه. وشروط التعـامـل بين الطـرفـين هي لصـالح اصحاب الاراضي على المدى القصير. ولكنها، وبالقطع، ضد مصـالـح المـزارع وصاحب الارض سواء بسواء على المدى البعيد. فالمزارع لا يملك الاستمرار في زراعة الارض تحت الظـروف غير الانسـانيـة المفـروضـة عليـه، مما يحفزه الى هجرها والالتحاق بسوق العمل الاسرائيـلي. وهـذا من شأنـه اذا تم ان يسهـل استيـلاء اسرائيل على الارض واقتلاع المزارع وصاحب الارض منها.

وصـورة الغـور هذه تأكيد لما سبق وان اشرنا اليه. فمسؤولية حماية نسق حياة الفلسطيني فيه من الاجراءات الاسرائيلية هي مهمة وطنية اولى ومهمة تنمية هذا النسق هي المهمة الثانية والمكملة.

وتـوفـر تجـربة الغور الشمالي خبرة تضاف الى الخبرات الاخرى المبنية على تجارب الفلسطينيين في منـاطق الارض المحتلة المختلفـة. وبـالقـدر الـذي تلتصق فيـه المؤسسات الوطنية بالواقع دون مبالغة، وتستقـرىء التجـربة وتستوعب الخبرة وتتحسس مشكلات الارض المحتلة وتحسن من فهمها لها، آخذة في اعتبارها الواقع الاجتماعي والاقتصادي، والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، يمكنها ان تنسج من كل ذلك النموذج الانسب لمعالجة المشكلات التي تواجهها التنمية وعملية الصمود. ومن الواضح ان نجـاح نمـوذج ما يعتمـد بالدرجة الاولى على درجة واقعيته ومدى تلمسه لتضاريس المجتمع الفلسطيني واكتشافه لخصوصيته بابعادها المختلفة.

واذا كانت التنميـة هي اسلوب حيـاة مكـرس لتحقيق اهـداف وطنية معينة فان النموذج المحلي لها يشكـل الاطـار والاليـة لتحقيق ذلـك. ويتم هذا الامـر باكتشـاف عناصر المشكلة والعوامل الفاعلة فيها والتعـرف على جزئيـاتهـا وتجنيد الامكانات لحلها بعد توفير القناعة عند القائمين على المؤسسات الوطنية

بالاهداف المرحلية المنوي تحقيقها، مفصلة في خطوات تنفيذية مرنة واضحة المعالم وصولاً الى الاهداف الوطنية العامة.

ان مسؤولية بناء النموذج المحلي مسؤولية حضارية ووطنية عالية. والتصدي لها واجب عام، وبالتالي لا يمكن حصره بمؤسسة دون اخرى. ويبقى توفير قاعدة عريضة للقاء وطني قائم على استيعاب طبيعة المرحلة، وعلى الايمان بالقدرة على تجاوز الصعوبات وعلى الاستعداد لتنسيق الجهود من اجل ضمان استمرار ونمو المجتمع الفلسطيني في الارض المحتلة هو التحدي الاكبر امام القوى الوطنية الفلسطينية في الداخل.

مشكلات التنفيذ:

لا يجوز ان يصبح المسح والدراسة ووضع اي خطة تنموية لأي جزء من الارض المحتلة هدفاً في حد ذاته دائماً ذلك لأن هناك ضرورة لاستخدامهم كوسيلة علمية لدراسة حالة التدهور التي اصابت الوضع الانتاجي والمعيشي في تلك المنطقة. واذا ما تمت الدراسة ونوقشت حسب منهج يجري وضعه، وتمت صياغة الخطة بالشكل الذي يستجيب للاهداف المرجوة منها، تبرز مشكلة التطبيق والتنفيذ.

والمشكلات التي تواجه التطبيق والتنفيذ عديدة ومتنوعة، وتنقسم بشكل اساسي الى نوعين: اولهما خارجي والثاني داخلي.

والجزء الخارجي هو نتاج احتلال: سلطة وانظمة واجراءات ومستوطنات. ويتفرع عنه القهر وضغوط السوق. اضف الى ذلك عوامل السياسة الخارجية ومفاعيلها وما تلقيه من ظل كثيف على تفاصيل حياة الانسان الفلسطيني.

ويفترض المرء ان معالجة هذا الجانب تخضع لمقتضيات العمل السياسي ومؤسساته. وهذا صحيح. ولكن استيطان العمل السياسي الفلسطيني في المدينة بشكل عام، والابتعاد عن الارض وعن مراكز الانتاج، وتجاهل تسلل العمل السياسي الاسرائيلي وغير الفلسطيني بشكل عام اليها والى مراكز الانتاج فيها، يكشف عن مفارقة واضحة. والاستمرار في هذا النهج على المدى البعيد يفقد مؤسساتنا السياسية تلك القاعدة المادية لنشاطها. وكنتيجة لذلك، تفقد مواقع الانتاج بذلك جزءاً من الحماية السياسية التي توفرها هذه المؤسسات. ويخدم الفصل القسري بين الانتاج والسياسة، رغم علاقتهما الجدلية، زيادة درجة استغلال المزارع، بالاضافة الى زيادة الضغوط الخارجية التي يعاني منها.

ان استيطان العمل السياسي للمدينة ورفضه «الاغتراب» عنها ودخول مناطق الانتاج، يكشف عن ظاهرة خطيرة تشكل عاملاً سلبياً يؤخر بناء النموذج المحلي، ويضعف وسيلة التنفيذ لأي مخطط وطني. والاشارة الى هذا الخلل في الاداء السياسي المحلي مهم لأنه يجرنا الى مناقشة المشكلات الداخلية التي تواجه عملية التطبيق والتنفيذ. ويقف في مقدمة هذه المشكلات التعامل مع هيكل السلطة التقليدية داخل المجتمع الفلسطيني وتوفير المصداقية للعاملين في مجال التنمية وتعميق دور المؤسسات السياسية في توفير حل مناسب لها.

ففي الوقت الذي تطفو على وجه الحياة في الارض المحتلة النشاطات السياسية المختلفة، تبقى القيادات الوطنية فيها بعيدة عن مصدر صناعة القرار الوطني المؤثر ما دامت بعيدة عن مراكز الانتاج، وبشكل خاص عن الريف الفلسطيني. فالمجتمع الفلسطيني رغم مظاهر البرلته التي ظهرت فيه، لا زال مجتمعاً فلاحياً تقليدياً تتحكم فيه هياكل سلطوية اجتماعية مؤثرة تتبع نمطاً تقليدياً داخله حتى الآن. ولا يمكن تمييز المدينة عن الريف في هذا المجال إلا بمقدار درجة تحكم هذه الهيكلية في كل منها. وتقوم السلطة الاسرائيلية بالتعويض عن تآكل جزء من القاعدة المادية لهذه الهيكلية، تحت الظروف الناشئة بتوفير الحماية لرموزها وعن طريق التعميق القسري لعلاقاتها المتداعية وبتعميق مضامينها العدوانية.

والنظر الى هذا الواقع من زاوية اخرى، يكشف ان العلاقة التقليدية داخل المجتمع الفلسطيني ليست قمعية وسلبية بشكل مطلق. فالواقع يؤكد ان لها جوانبها الايجابية التي لا يمكن اغفالها رغم السلبيات التي اشرنا اليها. فبالاضافة الى اسهامها في تماسك المجتمع، فهي تشكل وسيلة دفاع مناسبة في وجه المخاطر الاجتماعية والمادية الوافدة. اضف الى ذلك ان الابداع في استخدامها من قبل القوى الوطنية يسهل عملية التطبيق والتنفيذ التنموي. فهيكل العلاقة الاجتماعية موجود، وميكانيكيته تعمل بكفاءة معقولة وهو جاهز للقيام بالواجب الذي يناط به. وهنا يظهر التحدي وتظهر المنافسة بين الاحتلال من جهة والتنمويين من جهة ثانية على استعمال هذه الآلية والسيطرة عليها وتطويعها. فالسلطة الاسرائيلية تسعى الى فرض اولوياتها، بينما يهدف البرنامج الوطني الى افشال مسعاها واحلال الاولويات الفلسطينية مكان اولوياتها. وفي المحصلة، تُخضع المجتمع التقليدي للارادة الاقدر على استخدامها. وفي يقيني ان القوى الوطنية، ليست الاضعف ولن تكون كذلك اذا ما احسنت التصرف.

ومثل هذا الواقع وتحت ظروف الاحتلال تبقى حقيقة لا بد من التعامل معها بوعي وادراك. فالعلاقات الاجتماعية المتخلفة موجودة ولا يمكن ازالتها تحت الظروف الراهنة. واذا ما اعتقدنا خلاف ذلك، ندخل في متاهة التطرف والطوباوية المفرطة وما تجرانه من نتائج خطيرة. ولذلك تصبح دراسة هذه الهيكلية بغرض منع السلطة من استخدام جوانبها السلبية احد التحديات التي تواجه التنمويين.

والخطة التنموية بشكل عام هي عامل طارىء على أي مجتمع لأنها تسعى الى تغيير اولوياته او تطويرها حسب رؤية المخطط. ولذلك، فان التنمية داخل الارض المحتلة تشكل عملاً طارئاً على روتين المجتمع فيها، قد يفرز ردود فعل دفاعية من قبل هرم السلطة التقليدي. ويشكل هذا الامر تحدياً امام القوى الوطنية ويكشف عن قدرتها على توفير الحل القائم على التقليل من ردود الفعل وعلى استيعابها عند ظهورها، وعلى توظيف النتيجة لصالح الخطة الوطنية. وبالاضافة الى مسؤولية مواجهة ردود الفعل الدفاعية هذه، يواجه التنمويون مشكلة فراغ ايديهم من السلطة واحتكار الاحتلال لها.

ان الوعي على هذه الحقيقة يجرنا الى مناقشه موضوع توفير السلطة الوطنية المناسبة، وبناء التوصيل الناجح بين المخطط والمستفيد حتى تتيسر عملية التنفيذ ويصبح من واجب المخطط، وهو الساعي الى التدخل في المجتمع لبناء مصداقيته عند المجتمع الريفي المعني عن طريق توثيق علاقته

بالمؤسسات الوطنية العاملة فيه، وترشيد عملها ضمن رؤيته، وتجنيد جهودها لتنفيذ خطته. وقد يحفز نجاح العلاقة النامية بين المخطط والمؤسسات الجماهيرية العاملة في المجتمع الريفي ونموها حركات جماهيرية اخرى تستوطن المدن والجامعات الى الانخراط في العملية ودعمها بالجهد البشري.

ان هذه المؤسسات هي مؤسسات وسيطة بين المخطط والمستفيد وهي هامة لانها تشكل وسيلة توصيل ممتازة بين الطرفين. فبالاضافة الى كونها جزء من المجتمع المحلي وتنتمي اليه ومقبولة منه، تبقى احد العوامل الطارئة عليه تلتقي في ذلك مع التنمويين في سعيهم الى احداث التغيير الايجابي فيه. وعلى التنمويين والحالة هذه اشراكها في ابداء وجهة نظرها في الخطة التي يطلب منها تنفيذها. ويصبح من مصلحة الخطة ان يزيد التنمويون فاعلية هذه المؤسسات في مجتمعاتها وتنمية قدراتها على المبادرة واقتراح الخطط والقيام بالفعل الايجابي. وعليهم كذلك تشجيع التعاون بين بعضها البعض وتوفير الانسجام بين خططها الجزئية وصولاً الى بناء المخطط المركزي الذي يرعاه.

ويستدعي الوصول الى هذا الهدف بذل جهد بشري ومادي من قبل التنمويين لمساعدة هذه المؤسسات على تجاوز مشكلاتها الكبيرة والكثيرة. فهي بحاجة الى تنظيم اداراتها وتوفير المعلومات لاعضائها وتدريبهم على مهارات مختلفة وتوفير المال اللازم لدعم مشاريعها ومساعدتها على رد العدوان عنها.

ان تنمية العلاقة بين التنمويين في مكان ما والمؤسسات المحلية فيها هو بمثابة بناء سلطة وطنية واداة فعالة واساسية لتطبيق خطط التنمية فيه.

ملاحظات حول المشاكل الريفيّة في المناطق المحتلّة

غسّان جرّار

مقدمـــة:

تتم دراسة المجتمع الفلسطيني باهمية قصوى في هذا الوقت بالذات، خاصة وان هذا المجتمع يحتاج لعدد كبير من الدراسات العلمية والابحاث بحكم الظروف التي يعيشها، والعوامل المتعددة التي اثرت عليه، وتنبع اهمية هذه الدراسات من طبيعة الموضوع قيد الدراسة والبحث من جهة، ومن حيث العلمية والدقة في البحث وطابعه التطبيقي من جهة ثانية.

ولكون المجتمع الفلسطيني، وبالذات الضفة الغربية وقطاع غزة، يتسم بطابع ريفي فلاحي، وحدة الانتاج الاساسية فيه هي الارض والفلاح، فان دراسة الريف الفلسطيني ومشاكله ـ وتحديدا في الزراعة كترجمة عملية لطبيعة هذا المجتمع ـ تحتل المركز الاول في سلم الاولويات، خاصة ان الزراعة تشكل العمود الفقري لاقتصاد الوطن المحتل وتحتل نسبة عالية فيه.

من جهة ثانية، فان الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني على ارضه والذي يأخذ طابع الاحتلال الكامل لفلسطين ضمن مخطط الايديولوجية الصهيونية الرأسمالية، يجعل من استهداف الارض القاعدة الاساسية للنيل من القضية الوطنية برمتها بغية ضرب وحدة انتاج هذا المجتمع وتشريد الشعب الفلسطيني من ارضه.

وكي يتسنى لهم ذلك، كان لا بد من ضرب الزراعة المحلية اولا عبر مصادرة الاراضي وضرب الاسواق الزراعية في ظل منافسة غير متكافئة والسيطرة على مصادر المياه وتوجيه نمو الزراعة باتجاه سلعي تابع مرتبط بالسوق الرأسمالي ومتطلباته. من هذا المنطلق، فان دراسة الريف الفلسطيني ومشاكل الزراعة فيه تكتسب اهميتها في كونها شكلاً للتصدي لمخططات الاحتلال في هذا المجال، وكذلك تسليط الاضواء على كافة المحاولات التي تحاك من اطراف اخرى لنفس الغرض. ولعل تداخل العوامل المختلفة والمؤثرة في الريف الفلسطيني، وتناقضها ما بين اطماع الاحتلال واهداف جهات اخرى ومصالح الرأسماليين

الزراعيين الصهاينة وكبار الملاك المحليين، والتي تجد لنفسها ترجمتها في بعض مؤسسات الزراعة كالدوائر الحكومية والجمعيات الزراعية، والقروض المشروطة أما علنا او ضمنا، وخير مثال على ذلك «الجمعيات التعاونية» والجمعيات الاجنبية في المنطقة. كل ذلك يضع الفلاح الفلسطيني الصغير بين مطرقة هذا وسندان ذاك، ويبقى المزارع الصغير هو الخاسر والمستهدف في النهاية.

في ظل هذه الظروف وتحديدا ظروف الاحتلال فان الامكانية العملية لدعم الفلاح الصغير وتنمية الريف ضمن الواقع الموجود تتطلب برنامجاً تنموياً من طراز جديد يأخذ بعين الاعتبار واقع الاحتلال وقيوده، وتشرف عليه لجنة وطنية مجردة من المصالح المتناقضة مع مصلحة المزارع الصغير. وفي هذا المعنى يجيء الحديث عن التعاونيات الانتاجية التسويقية في الزراعة.

ان اي امكانية لدعم الريف الفلسطيني والزراعة المحلية في اطار البرنامج التنموي المقترح تتطلب بالدرجة الاولى التعرف على المشاكل الحقيقية ا لتي تواجه الفلاح الصغير في الريف، ذلك لكون الفلاحين الصغار، سمة هذا الريف الاساسية، وهذا التعرف لن يتأتى الا عبر دراسات كهذه.

ان مثل هذه المساهمة المتواضعة لن تخرج الريف الفلسطيني والفلاح من الازمة كليا، لأن حل هذه القضية مرتبط بحل المسألة الاكبر - الدولة الوطنية المستقلة - ولكن ضمن الظرف الحالي، تبقى هذه المساهمة مساهمة محدودة وخطوة على الطريق لمساعدة الريف الفلسطيني ودعم فلاحه الصغير.

السيطرة على الموارد الطبيعية:

تعتبر قضية الاستيطان والاستيلاء على الأرض والمياه من القضايا الرئيسية والجوهرية بالنسبة للسياسة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا الموضوع يعتبر من المواضيع المعقدة والشائكة، حيث احتل اهتماماً كبيراً لدى الباحثين والدارسين في هذا الحقل. الا اننا في دراستنا هذه سنتناول الموضوع من جانب محدد وهو التأثير المباشر للسيطرة على المياه والاستيطان على الزراعة في الضفة والقطاع، خاصة وان الابحاث التي سبق وتناولت هذا الموضوع، لم تطرق من قبل الجانب الذي سنتناوله من خلاله، والذي نرى فيه اهمية قصوى.

(١) الاستيطان ومصادرة الاراضي:

ان مصادرة الاراضي والاستيطان هما التطبيق العملي للسياسة الاسرائيلية، وقد تم ذلك بشكل منظم جندت له مجموعة من المؤسسات واللجان الصهيونية الرسمية وشبه الرسمية وتعاونت كلها مجتمعة من أجل تحقيق سياسة الاحتلال في المصادرة، حيث بلغ حجم الاراضي المصادرة حوالي ٥٢٪* من المساحة الاجمالية للضفة الغربية حسب تقرير بنفنستي، بالاضافة الى نسبة لا بأس بها من حجم الاراضي في قطاع غزة بالرغم من صغر مساحته، وكانت المصادرة تتم بعدة اساليب:

* هذه الاحصائية تحمل ابعادا سياسية ولا نتوخى الدقة فيها، نعتمدها لأنها هي الاحصائية الوحيده المتوفرة.

أولاً: مصادرة حق الملكية من اراضي الغائبين والاراضي الحكومية واراضي المنفعة العامة.
ثانياً: مصادرة حق الاستخدام لاغراض عسكرية ومناطق مغلقة.
ثالثاً: تقييد حق الاستخدام مثل منع البناء، وانشاء مناطق لتدريب الجيش، واراض خضراء لحفظ الطبيعة.

واستخدمت السلطات الاسرائيلية اشكالا متعددة للاستيلاء على الاراضي والاستيطان منها:
١ ـ استصدار الاوامر العسكرية لاغلاق الاراضي لمقتضيات الأمن.
٢ ـ اقامة نقاط للجيش وانسحاب الجيش منها بعد فترة وتسليمها للمستوطنين.
٣ ـ اقامة نقاط تنقيب عن الآثار ومن ثم تحويلها لمستوطنات دائمة مثل مستوطنة شيلو قرب رام الله.
٤ ـ التبديل القسري للاراضي الزراعية الخصبة والقريبة من المستوطنات باراضي بعيدة عنها واقل خصوبة كما حصل في الغور وفي اراضي قرية بردلة تحديدا.

وقد ادت سياسة المصادرة والاستيطان هذه الى زيادة تعقيد المشاكل التي تواجه الفلاح الفلسطيني خاصة، والزراعة بشكل عام، وكان تأثير ذلك واضحاً وجلياً من ناحيتين:

اولاً: التأثير المباشر/ أدت اقامة المستوطنات ومصادرة الاراضي الخصبة زراعياً الى خسارة ملموسة وواضحة تركت بصماتها على الزراعة الفلسطينية وغيرت من سمات الفلاح الفلسطيني واضفت طابعاً جديداً على صعيد الملكيات بحيث اصبحت السمة العامة للملكيات هي الملكية الصغيرة، اضافة الى تحول عدد من الفلاحين الى مزارعين عند كبار الملاك مما زاد في سوء وتفاقم مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت هذه المستوطنات، والتي اقيمت على اراضي فلسطينية، بمنافسة الفلاح الذي يزرع على ما تبقى من ارضه في سوقه الضيق الذي لا يستهلك انتاجه كله. فعلى سبيل المثال طرحت المستوطنات الاسرائيلية في غور الاردن آلاف الاطنان من البطيخ في الاسواق عام ١٩٨٥، واستمر تدفق المنتوج لمدة شهرين في سوق نابلس المركزي منافساً بذلك نفس المنتوج المحلي والذي يباع باسعار اقل نتيجة لجودة المنتوج الاسرائيلي القادم من المستوطنات، علماً بان انتاجية الدونم الفلسطيني اقل بكثير من انتاجية الدونم في المستوطنات، مما ادى الى خسارة فادحة وكبيرة للفلاحين الفلسطينيين. وتأكيدا لواقع المنافسة من قبل المستوطنات واثرها الواضح على المزارع الفلسطيني، سنذكر مثالاً آخر من اريحا، حيث باع احد المزارعين ١٢ صندوق فلفل بحوالي ٨ آلاف شيكل، وفي اليوم التالي باع ٢٦ صندوقاً بـ ١١ الف شيكل، وكان سبب هبوط السعر المفاجيء خلال ٢٤ ساعة بنسبة ٧٠٪ هو اغراق سوق اريحا بفلفل المستوطنات، وهذا هو واقع المنافسة وتأثيرها. كما كان لتأثير مصادرة الاراضي الزراعية الخصبة واقتلاع الاشجار المثمرة لانشاء المستوطنات أثر واضح في نقصان المساحات الزراعية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، قام الجيش الاسرائيلي بمصادرة اراضٍ في وادي الفارعة وكانت من اخصب الاراضي، وعمل على اقتلاع اشجار الزيتون واللوز لانشاء مستوطنة شيلو.

ثانياً: التأثير غير المباشر. وذلك بالسيطرة على موارد المياه عن طريق حفر آبار ارتوازية بعمق أكبر من الآبار الفلسطينية القائمة والقريبة منها مما يؤدي الى جفاف بعض الآبار وانخفاض منسوب الاخرى، كما

حدث في منطقة العوجا ومرج نعجة وفي قطاع غزة حيث المشكلة مستعصية نتيجة النقص المستمر في مخزون المياه الجوفية والذي يصل سنوياً الى ٤٠ الف كوب. وبالرغم من ذلك قامت شركة مكاروت بحفر عدة آبار في المنطقة الجنوبية لري الزراعة بالمستوطنات، وتستهلك هذه الآبار ما مجموعه ٦ مليون م^{٣} سنوياً مما سيؤدي الى جفاف ٢٠٠٠ دونم من اخصب الاراضي الزراعية في منطقة دير البلح نتيجة ملوحة المياه بسبب زيادة الاستهلاك، وفي المنطقة الشمالية قامت السلطات بتحويل وسد مجاري المياه الجوفية التي تغذي المنطقة لصالح الزراعة في المستوطنات في نفس المنطقة، كما ادى قرب المستوطنات الاسرائيلية من القرى والمدن الفلسطينية الى استقطاب الفلاحين للعمل في هذه المستوطنات وترك اراضيهم واستثمار خبراتهم لتطوير الزراعة في المستوطنات، للاستفادة من الخبرات الوطنية المتراكمة عند الفلاح الفلسطيني واظهارها كابداع اسرائيلي اولا واخيراً.

(٢) المياه:

لم يكن موضوع المياه ومواردها باوفر حظاً من موضوع الارض، انما تجلت الهجمة الصهيونية على الزراعة وبشكل مكثف في السيطرة على مصادر المياه الاساسية والتي تتمثل في مياه نهر الاردن من جهة، وتحديد كميات المياه المخصصة للآبار العربية عن طريق تسليم هذه المصادر الى شركة المياه الاسرائيلية القطرية (مكوروت) من جهة ثانية، بدعوى ان هذه الشركة ستقوم بتحسين وضع المشاريع التابعة لسلطة المياه في الضفة الغربية، وتقوم هذه الشركة بحفر آبار تتراوح اعماقها لاكثر من ٣٠٠ ـ ٦٠٠م، مما يؤدي الى جفاف آبار المزارعين الفلسطينيين والتي يصل عمقها الى اقل بكثير من عمق آبار المستوطنين، اضافة الى زيادة ملوحة الآبار نتيجة لانخفاض منسوب المياه بها.

ان هذا الدور التخريبي الذي تلعبه شركة مكوروت، ادى الى جفاف عدد كبير من الآبار، ففي منطقة الاغوار بلغ عدد الآبار المرخصة ٩١ بئراً تضخ ما مجموعه (١١,٥) مليون متر مكعب في السنة مقارنة مع آبار المستوطنات والتي بلغت ١٧ بئراً تضخ ما مجموعه ١٤ مليون م^{٣} في السنة، نجد ان الابار الفلسطينية لا تضخ شيئاً، وقد جفت آبار منطقتي بردلة وعين البيضا نتيجة حفر الآبار الاسرائيلية. وتعهدت شركة مكوروت بعد ذلك بتزويد المنطقة بحوالي ٧,٥ مليون متر مكعب سنويا.

وفي الضفة الغربية، فان السلطات تمنع حفر آبار جديدة للمناطق التي تقع قرب المستوطنات او قرب فلسطين المحتلة عام (٤٨)، وتقوم بتحديد كميات المياه المستخرجة لري المزروعات، وقد قامت بوضع عدادات على الآبار بعد تحديد المساحات التي يرويها كل بئر، وتقوم السلطات بمحاكمة المزارعين الذين يتجاوزون الكميات المحددة لهم سنوياً من سلطات المياه ودائرة الزراعة.

اما بالنسبة لقطاع غزة فان هناك مصدرين اساسيين للمياه، هما:

أ ـ الامطار، وتتراوح كميتها في القطاع بين ٨٠ملم ـ ٥٠٠ملم.

ب ـ الآبار، ويوجد في القطاع حوالي ١٧٦٠ بئراً، وتبلغ كميات استهلاك القطاع سنوياً من المياه حوالي ٨٠ مليون كوب من المياه، منها حوالي ٦٠ مليون كوب للزراعة، وتتلخص مشكلة المياه في القطاع في ان ما

يرجع لبحيرات المياه الجوفية سنوياً من ٤٠ ـ ٥٠ مليون كوب ومجموع ما يستهلكه القطاع حوالي ٨٠ مليون كوب، أي ان مخزون المياه الجوفية يفقد سنوياً من ٣٠ ـ ٤٠ مليون كوب من الاحتياطي مما يؤدي الى طغيان المياه المالحة على المياه الحلوة، واضافة الى قيام سلطات الاحتلال بتحديد كميات المياه المستغلة فقد قامت بحفر آبار في المنطقة الجنوبية لري المستوطنات هناك.

تأتي هنا مشكلة اخرى لا تقل اهمية عن تحديد كميات المياه للري وهي الارتفاع الجنوني في اسعار المياه، حيث وصلت ساعة المياه في منطقة قلقيلية على سبيل المثال الى ٣ دنانير و ٤٠ قرشاً، في حين كانت قبل عام ١٩٦٧ لا تتجاوز ال ٤٠ قرشاً اردنياً، وهذا الارتفاع في اسعار المياه ناتج اساسا عن الارتفاع في اسعار المحروقات.

ويتوقع واضعو السياسة المائية الاسرائيلية نقصاً شديداً في المياه، حيث أن المعروض في المنطقة من المياه يهدد بعدم تلبية الطلب، وحيث ان الضخ الزائد يهدد مصادر المياه الموجودة، وهم بذلك يتخذون موقفاً مؤداه ما يلي: «لا بد ان ينتهي استغلال موارد المياه في يهودا والسامرة وان يقل في قطاع غزة، وتقول التنبؤات الحالية للتنمية الديموغرافية والاقتصادية بأنه سيحدث عجز في المياه بحلول نهاية القرن يبلغ من ٢٠٠ ـ ٤٠٠ مليون م^3 في السنة في هاتين المنطقتين».

وبسبب الاحساس بالنقص الوشيك في المياه قامت سلطات الاحتلال بتحديد استهلاك المياه اعتبارا من عام ١٩٧٧ عن طريق قياسه بالامتار، ومنع المزارعين الفلسطينيين من حفر آبار جديدة (باستثناء بئرين) وسمح لشركة المياه الاسرائيلية مكوروت بحفر ما لا يقل عن (٣٠) بئراً جديدة، والنتيجة الحتمية لهذه التدابير حماية كل امدادات المياه الخاصة بالمستوطنات الزراعية التي تستخدم الري المكثف، وكذلك تدفق المياه الجوفية بلا عوائق الى المستودعات الاسرائيلية، وهذه السياسة تحرم الفلسطينيين من امكانية استحداث تقنيات زراعية تنافسية تعتمد على استخدام المياه بكثافة للانتفاع بالاراضي الزراعية القابلة للري انتفاعاً كاملاً وتتركهم تحت رحمة تقلبات الامطار الطبيعية*.

ارتفاع الاجرة والتكاليف:

ان من اهم العقبات التي تواجه حمضيات الضفة والقطاع هي تكاليف الانتاج الباهظة، حيث يبلغ متوسط تكاليف انتاج دونم الحمضيات حوالي ١٠٠ دينار من سماد وري واجرة عمال زراعيين ومبيدات، انتاج الدونم الواحد يباع بحوالي ١٥٠ دينار، كذلك فان مزارعي العنب لا يجنون ارباحاً ملموسة من جراء زراعتهم للعنب، وفي معظم الاحيان تلحق بهم خسائر فادحة، ومن احد اسباب ذلك ان المحصول يباع بثمن زهيد، حيث ينتج الدونم الواحد من العنب ما مردوده ٣٠ ديناراً اردنياً سنوياً، وتتوزع الكلفة كالتالي:

---

* السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الاراضي الفلسطينيه والاراضي العربية المحتلة الاخرى.
تقرير الامين العام/ الجمعية العامة / المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١ ـ جهد المزارع. ٢ ـ اجرة حراثة حوالي ٦ دنانير. ٣ ـ مبيدات كيماوية (٢٥٠غم / دونم، حوالي ٩ دنانير). وتأتي ايضاً مشكلة اخرى وهي الصعوبة في امكانية استصلاح الاراضي بسبب العراقيل التي يضعها الاحتلال امام ذلك، وفي بعض الاحيان يمنع استصلاح الاراضي، وايضا ارتفاع تكاليف الجرافات وادوات الاستصلاح، فمثلاً تصل تكلفة الجرافة للدونم الواحد ١٠ دنانير في الخليل، و٨ دنانير في قلقيلية، كذلك فان ارتفاع اسعار الوقود ارتفاعاً فاحشاً يجعل من الصعوبة استصلاح الارض وضخ المياه للمزروعات.

كما ان ما يزيد من ارتفاع تكلفة الانتاج هو الارتفاع في اجرة الايدي العاملة في القطاع الزراعي، والسبب في عدم توفر الايدي العاملة باستمرار ان معظم الايدي العاملة انتقلت للعمل داخل «اسرائيل» بسبب سهولة وتوفير العمل هناك. فعلى سبيل المثال / تبلغ اجرة العامل في الزراعة في قطاع غزة كما يلي: عامل الفأس من ٤ ـ ٥ دنانير يومياً لـ ٦ ساعات عمل، وعامل الري ما بين ٣ ـ ٥ دنانير ولكن بساعات عمل اطول قد تصل الى ٩ ـ ١٠ ساعات يومياً، عمال الخضروات (وغالبا ما يكونوا من النساء والاطفال) من ١ ـ ١,٥ دينار يومياً. يضاف الى ذلك ارتفاع تكلفة الآلات الزراعية، لان معظمها يأتي من السوق الاسرائيلي مما يؤدي الى زيادة التبعية للسوق الاسرائيلي، وتصدير ازمات الاقتصاد الاسرائيلي للضفة والقطاع. كذلك فان ارتفاع تكاليف الاسمدة الكيماوية والطبيعية تزيد المشكلة تعقيداً، ففي منطقة طولكرم مثلا تبلغ تكلفة الآلات الزراعية المستخدمة في رش المبيدات الكيماوية سنوياً من ٤٠٠ ـ ٥٠٠ دينار، وهذا الارتفاع في تكلفة الآلات الزراعية ينطبق ايضا على ارتفاع تكلفة الحراثة والآت رش المياه والبذار وغيرها.

هذه جميعها، وبشكل مختصر، أهم المشاكل التي تتعلق بعملية الانتاج وارتفاع تكلفتها والتي تؤثر بدورها على الزراعة في الضفة والقطاع.

التسويق في الضفة والقطاع:

لا تكتمل العملية الانتاجية الا بتسويق الانتاج وبدون ذلك تنقطع حلقة الانتاج ويصبح من المتعذر اعادة الانتاج، والانتاج الزراعي لا يخرج عن هذه القاعدة.

اتجاهات التسويق في الضفة والقطاع

يثير الحديث عن مشكلة التسويق في الضفة الغربية وقطاع غزة جدلاً كبيراً في اوساط الباحثين وذوي الاختصاص في المجال الزراعي والتنموي، وتكثر الاجتهادات ووجهات النظر بين هؤلاء والتي يمكن اجمالها باتجاهين:

١ ـ الاتجاه الاول: يرى من المتعذر حل المشكلة القائمة بغياب السلطة الوطنية الوحيدة القادرة على حل مثل هذه المشكلة لارتباطها بالتخطيط والبرمجة، وعليه لا يمكن حل المشكلة الا بتحقيق هذا الشرط، والواقع العملي لهذا الاتجاه يعطي عكس ذلك تماماً، حيث تتجه هذه المجموعة الى المشاركة في تنفيذ

مشاريع «تنموية» مع مؤسسات اجنبية كاكسفام مثلا، والتي تدعي عدم تواجدها الرسمي ولكنها تنفذ مشاريعها عبر مؤسسة رسمية كجمعية المانونايت مثلاً.

٢ ـ الاتجاه الثاني: أصحاب الدعوة الى السياسة الالحاقية، بربط الفلاح بالسوق الاسرائيلي والرأسمالي، على طريق الدمج والالحاق والتبعية المطلقة، ومهندسو هذا الاتجاه الجمعيات الاجنبية، والحكومة الاسرائيلية عبر شركتها الحكومية الاحتكارية اغريكسكو، اضافة الى الدور الذي تقوم به الجمعيات التعاونية التسويقية في خدمة اهداف جهات اخرى.

والى جانب هذين الاتجاهين تبرز وجهة النظر التي ترى المسألة بمنظار سياسي، وتقر بموضوعية المشكلة القائمة وبجذرها السياسي مما يحتم طرح بديل وطني تجاوزاً لتلك الدعوات المشبوهة التي تدفع الزراعة الفلسطينية باتجاه رأسمالي متبع وغير مستقل، هذا في اطاره العام اما في الاطار التفصيلي فالسوق الفلسطيني يصطدم بمشاكل وعقبات رأينا من المناسب ذكرها بايجاز:

١ ـ الدور الذي تقوم به الجمعيات التسويقية التعاونية، والتي وُجدت تحت شعار حل مشكلة التسويق على اساس تعاوني ـ كما تدعي تلك الجمعيات ـ ولكن لمضمون سياسي يهدف الى السيطرة على الفلاحين وتقنين حركتهم ليتسنى للجهة التي اوجدت هذه الجمعيات من اجل خدمة اهدافها السياسية التحكم في السوق حسب ما ترتئيه مناسباً لتحقيق موقفه السياسي وتأكيداً على التبعية من جديد، والا بماذا نفسر خسارة مزارعي البطيخ هذا العام واعوام مضت. آلاف الدنانير نتيجة لتحديد الكمية والوقت غير المناسبين والخسارة الباهظة التي المت بمزارعي البصل والبطاطا في كل من لواء طولكرم ولواء جنين نتيجة لتأخير التصاريح لمدة شهر كامل عن الموعد المحدد؟؟؟ واين قوانين الجمعيات والنظام بالسماح بتصدير ٥٠٪ من منتوج الضفة مع ان الحقائق التي اكدها الفلاحون تشير الى عكس ذلك؟؟؟

٢ ـ سلطات الاحتلال والمؤسسات الاجنبية: فمشكلة التسويق، وكما اسلفنا سابقاً، موضوعية، بمعنى ان المشكلة وجدت مع وجود الاحتلال وقوانينه العسكرية وقراراته السياسية، والتي تهدف الى انهاء الوجود الفلسطيني بالمعنى الوطني. فالترجمات العملية لهذه القوانين تبرز بشكل جلي في الزراعة والتسويق تحديداً، بمنع المنتوج الفلسطيني من الدخول في الاسواق الاسرائيلية والسماح لمنتوجها بالدخول الى اسواق الضفة، فارضة على المنتوج الفلسطيني منافسة غير متكافئة. اضافة الى التقييدات الاسرائيلية على حركة التسويق بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا ينقل اي منتوج زراعي دون تصاريح محددة الكمية، وممارسات السلطات تجاه حمضيات القطاع من خلال وضع العراقيل المستمرة امام جمعية منتجي ومصدري الحمضيات في القطاع بهدف منعها من تصدير منتوجها الى الدول الشرقية لكونها تتم دون وساطة اسرائيلية. وتخرج عن سياسة الربط المباشر مع السوق الرأسمالي. لهذا تبرعت السلطات باطلاق عنان شركة اغريكسكو الاسرائيلية لتسويق منتوج القطاع من الخضار والفراولة والتي اتبعت سياسة الجذب وتقديم الاغراءات في بداية الامر، وسياسة التشريد الفعلي بعد اربعة اعوام فقط من البدايات. ونقطة التحول في سياستها حدثت بعد عام ١٩٧٨، حيث عمدت الى ربط المزارع بالسوق من خلالها، مما يتعذر عليه بعد ذلك التراجع. ومن هذه الاجراءات ايضا عدم الالتزام بالكميات

المتفق عليها في بداية العام الزراعي، وعدم التزامها بالاسعار التي توزع على المزارعين بواسطة دائرة الزراعة، اذ ترسل قائمة الاسعار بالدولار وتعطيه بالشيكل الاسرائيلي للمواطنين، بالاضافة الى حسومات كبيرة لا يعرف المزارع كيف ولماذا تحدث، فعلى سبيل المثال يستمر انتاج التوت ستة اشهر، وخلال الاشهر الثلاثة الاولى لا يتقاضى المواطن اي ثمن مقابل انتاجه، اذ تقوم الشركة بتحويلها لتسديد القروض التي قد تكون قدمتها للمواطنين (الطليعة ٢/ ٤/ ١٩٨١). وهذه الاجراءات اكدتها ايضاً المقابلات الميدانية مع مدراء الجمعيات التسويقية للخضار والفراولة في القطاع، ويعد هذا التفصيل عن دور الشركة التخريبي ما زالت بعض الاتجاهات «الموضوعية» تطرح التعامل مع الشركة على قاعدة حل مشكلة التسويق عبرها وخارج السوق المحلي كما فعلت احدى الجمعيات التي حاولت التوسط بين المزارعين والجمعية في دير البلح لتصدير المنتوج الغزاوي الى فرنسا، الا انها لم تعط نتيجة. وهذا الدور للجمعيات الاجنبية لا ينفصل عن دور جمعية المانونايت في تصدير العنب من الاغوار الى اوروبا عبر هذه الشركة، تحت شعار حل مشكلة التسويق في السوق الفلسطيني بتصريف منتوجاتها الى اوروبا، والاخيرة تعتبر موضوعياً مغلقة امام المنتوجات الفلسطينية، كون هذا السوق متخم بالمنتوج الاوروبي المشابه للمنتوج الفلسطيني، فهل سيتم التصدير حتى لو سمحت السلطات بذلك؟؟

٣ ـ تجار الكمسيون وتجار الجملة: وهذا يختص بالتسويق الداخلي، والذي يتسم بطابع تجاري مرتبط بتجار الحسب الذين يعتالون من عرق الفلاحين ويقتطعون ٥ ـ ٨٪ كمسيون مقابل تسويق المنتوج بالدلالة، اضافة الى ٤٪ رسوم بلدية بدل تسويق تدفع لضامن الحسبة. يضاف الى ذلك مشكلة التجار وجشعهم في الاتجار بالمنتوج الاسرائيلي نتيجة فروقات بسيطة بالاسعار في بعض الاحيان مما يعني كساد المنتوج الفلسطيني سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة، والانكى من ذلك اعتماد شركة تنوفا الاسرائيلية كمصدر رئيسي ودائم للفواكه التي تطرح وتباع في اسواق الضفة.

٤ ـ اعتماد قيم استهلاكية جديدة في المجتمع الفلسطيني: وهي في معظمها من منتجات السوق الاسرائيلي، وهذا يعني المزيد من التبعية والالحاق، والمزيد من الاعتماد على السوق الاسرائيلي. الى درجة دفعت شركة تنوفا الاسرائيلية لتصنيع البان خاصة بالسوق العربي فقط، فاذا كنا ندرك مخططات الاحتلال وسياسته فلماذا لا ندعم الصناعات الوطنية المتوفرة في السوق كتشجيع ودفع لمثل هذه المنتجات؟؟

في خضم هذه المتناقضات والمسببات، يبقى السؤال المطروح: ما هي السبل الكفيلة بتجاوز المشكلة القائمة؟ فهل نكتفي برفض ما هو قائم، ام ننتظر حدوث معجزة ما تحل المشكلة برمتها؟؟

ونحن من جانبنا نجيب: نعم للعمل والمساهمة في طرح تصور متواضع كحل يستند على الامكانيات المتوفرة، وضمن الواقع الاحتلالي. ومن هنا ننصح بتشكيل جمعيات تعاونية انتاجية تسويقية تعتمد على صغار الفلاحين وبافق سياسي وطني، تساهم في تجاوز مشكلة السوق الرأسمالي، وتخلق نمطاً انتاجياً واستهلاكياً جديداً يتماشى مع الطموح الوطني العام، ونحن اذ نطرح ذلك لا نعتبر الأمر مجرد لمسة

سحرية ستغير الاوضاع القائمة بين يوم وليلة، بل نعتبره مساهمة في النهوض بالحركة التعاونية الموجودة اصلا، والتي كان من المفترض ان تقوم بمثل هذا الدور.

الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة:

بدأت الحركة التعاونية في الضفة الغربية في عام ١٩٥٢، فخلال عامي ١٩٥٢ /١٩٥٣، انشئت (٤٢) جمعية تعاونية وكانت تضم ٢٠٠٠ عضواً، وكانت هذه الجمعيات موزعة على مستوى الضفتين الشرقية والغربية، وقد زاد هذا العدد حتى عام ١٩٦٦ الى ٧٠٩ جمعية تعاونية ضمت حوالي ٤٣٢٨٨ عضوا، حسب ما ورد في الدراسة التي اعدتها جمعية المانونايت والتي اجرتها في النصف الاول من عام ١٩٨٠.

الا أن هذه الجمعيات التعاونية الموجودة في الضفة الغربية والتي تشكل ما نسبته ٦٠٪ من الجمعيات المذكورة اعلاه وقعت تحت سلطة واشراف الحكم العسكري على اثر احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، وبالتالي اصبحت هذه الجمعيات خاضعة للاشراف والتدقيق الاداري والمالي والمراقبة من جانب سلطات الحكم العسكري، ومن جانب اخر لم تفقد هذه الجمعيات علاقاتها مع المنظمة التعاونية في عمان، حيث لا يزال مدراء التعاون المعتمدين من قبل الاردن والمقيمين في الضفة الغربية يشرفون على اوضاع الجمعيات ونشاطاتها.

اما بخصوص الجمعيات التعاونية في قطاع غزة، فمن الملاحظ ان بعض الجمعيات التعاونية انشئت بعد اواسط عام ١٩٧٠، وان غالبية هذه الجمعيات بقي في وضع المجمد ولم يطرأ اي تطور عليها منذ انتهاء الحكم المصري عن القطاع، وسوف نورد في مقالتنا هذه عن بعض الجمعيات التي انشئت في اواسط السبعينات.

كانت الحركة التعاونية الفلسطينية وعلى مدار سنواتها تفتقد للوعي التعاوني الحقيقي والمفهوم الصحيح للعمل التعاوني والذي انعكس بدوره على طبيعة الجمعيات التعاونية القائمة. فقد تميزت الجمعيات التعاونية ببعدها الخدماتي والتسويقي الضيق، ولم تستطع الحركة التعاونية الخروج من مأزقها هذا، وفي الحالات التي كانت تحاول فيها ان تركز على البعد الانتاجي لبعض الجمعيات كانت تصطدم بعقبات تنعكس على وضع الجمعية.

ولتوضيح صورة الوضع الحقيقي للجمعيات التعاونية، فقد قمنا باجراء مقابلات تفصيلية ميدانية مع اعضاء من الهيئات الادارية للجمعيات ومدراء تعاون ومزارعين لهم علاقات معينة مع هذه الجمعيات، وقد شملت هذه المقابلات حوالي ٤٨ جمعية تعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ضمنها الجمعيات الاربعين التي شملتها دراسة المانونايت السابقة الذكر واعتبرتها من انشط الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية. ومن خلال هذه المقابلات نستطيع ان نصنف اوضاع وظروف الجمعيات التعاونية على النحو التالي:

اولا: الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية:

١ ـ الجمعيات التعاونية المركزية والنشيطة، وعددها عشر جمعيات موزعة على معظم الوية الضفة.

٢ ـ الجمعيات التعاونية الصغيرة والمحدودة النشاط وعددها ١٤ جمعية.

٣ ـ الجمعيات التعاونية المجمدة وعددها ١٢ جمعية.

٤ ـ الجمعيات التعاونية الجديدة والناشئة وعددها ٨ جمعيات.

ثانياً: الجمعيات التعاونية في قطاع غزة: ولم نصنفها لعدم تبلور الحركة التعاونية في الشكل اللازم ولمحدودية الجمعيات التعاونية في القطاع والتي انشئت بتسهيلات ودعم من قبل الاحتلال. لقد اعتمدنا هذا التصنيف بخصوص الفاعلية والنشاط على اعتبار ان الجمعيات المركزية نشيطة نسبياً قياساً للجمعيات الموجودة، من حيث تقديمها لبعض الخدمات ولحجم عضويتها الكبير نسبياً ايضاً، اضافة لضخامة ماليتها المعتمدة على المؤسسات الاجنبية من جهة او منظمة العمل التعاوني في الاردن من جهة ثانية*.

ولكن، هل يعني هذا ان الجمعيات التعاونية التي تميزت بالمركزية والنشاط تقوم بدورها اللازم والضروري والذي يتناسب مع امكانياتها وبالتحديد امكانياتها المالية والبشرية؟

للاجابة على هذا السؤال لا بد من التطرق لبعض هذه الجمعيات من اجل القاء الضوء على كيفية عملها وكيفية استثمار اموالها ومعرفة نوعية خدماتها المقدمة، الا انه وعلى الرغم من التباينات بين هذه الجمعيات نفسها، الا ان السمات العامة التي تعاني منها يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١ ـ انها جمعيات تعاونية خدماتية وليست انتاجية.

٢ ـ غياب التنسيق ما بين الجمعيات التعاونية.

٣ ـ غياب التقييم الصحيح والتخطيط الدقيق لوضع وامكانيات الجمعيات.

وللتدليل على هذه الامراض التي تعاني منها الجمعيات، نرى لزاماً علينا الاستشهاد ببعض النماذج التعاونية:

١ ـ التركيز على الجانب الخدماتي وافتقار خطط الجمعيات للتركيز على الجانب الانتاجي: ويبرز هذا بوضوح في الجمعيات التعاونية التسويقية في مختلف الوية الضفة الغربية، حيث ينحصر دور هذه الجمعيات التسويقية اما في تقديم اوراق منشأ او تقديم الارشادات، او تقديم القروض، او بيع الادوية والعلاجات، ويلاحظ على هذه التعاونيات التسويقية ـ مثل جمعية التسويق في اريحا او نابلس او جنين ـ دورها في تقديم الخدمات، بالرغم من انه يتوفر بين يديها مالية تساعدها على التفكير في التركيز على الجوانب الانتاجية للجمعية وليست الخدماتية فقط. اننا لا ندعي بان هذا الجانب سهل، ولكن غيابه ايضا يبقي الحركة التعاونية حركة هامشية لا تعالج صلب مهامها والمفترض ان تكون قائمة على ارضية التركيز على الانتاج وليس مجرد تقديم بعض الخدمات، كما ان هناك بعض الملاحظات على الخدمات

---

* مرفق في الدراسة قائمة باسماء الجمعيات وتصنيفها.

المقدمة في كثير من الاحيان، كتقديم القروض للمزارعين في غير الموعد المناسب، اوبيع الادوية والعلاجات باسعار ان لم تكن اعلى من اسعار السوق فهي مساوية لها.

٢ ـ غياب التنسيق ما بين الجمعيات التعاونية: عند تناولنا لهذه المسألة فاننا نلمس ان هناك كثيراً من المشاريع المقامة من قبل الجمعيات التعاونية، لوكان يسودها تنسيق مسبق لكانت الفاعلية الانتاجية لها افضل واحسن، ويمكن التدليل على هذه الملاحظة من خلال النظر الى جمعيتي دير شرف وعين سينيا، حيث ان كلا الجمعيتين عملتا على انشاء مصنع للتنك لتعبئة زيت الزيتون، ويعود ذلك لغياب التنسيق ما بين هاتين الجمعيتين حول هذين المشروعين المتجانسين في الهدف، بالرغم من وجود مصانع للتنك في جنين ونابلس، في حين ان السوق المحلي لا يستوعب هذه الكمية من الانتاج، اضافة الى ان تكلفة التعليب عالية، وهذا ما يرفع من سعر عبوة الزيت المعبأة. مثلاً، فقد بيع كيلو الزيت الاسباني المعلب في العام ١٩٨٤ في الاردن بسعر ٦٠ قرشاً، في حين بيع الزيت المعلب من الضفة بسعر ١٥٠ قرشاً، هذا حسب ما ورد في المقابلة التي اجريت مع السيد بهجت عوده، رئيس جمعية بديا التعاونية.

٣ ـ غياب التخطيط الصحيح والتقييم الدقيق لامكانيات الجمعيات: وللتدليل على هذا الجانب فاننا نستشهد بمصنع الصابون الذي اقامته الجمعية التعاونية لعصر الزيتون في بيت جالا. فقد شرعت الجمعية في انشاء وتحضير هذا المصنع في عام ١٩٧٩، وقد وصلت قيمة تكلفة المصنع الى ١٧٠ الف دينار اردني، وتم الحصول على جزء كبير من هذا المبلغ من الانيرا ومن منظمة العمل التعاوني في عمان، في مقابلة اجريناها مع رئيس الجمعية اوضح لنا بان المصنع سوف يباشر عمله في مطلع عام ١٩٨٦. وفي مقابلة اخرى اجرتها صحيفة الفجر الانجليزية مع رئيس الجمعية ونشرت بتاريخ ٢٦/٧/٨٥، اوضح فيها رئيس الجمعية بأنه تم الحصول على هبة من الانيرا في عام ١٩٧٩، قدمت كدعم للمصنع، وهو المشروع الذي كان جاهزاً للانتاج في عام ١٩٨٢، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم والمصنع لا ينتج شيئاً، ولا زالت الجمعية تنتظر احضار خبراء اجانب للفحص النهائي للمصنع. كما ويبدو ان الآلات التي اشترتها الجمعية للمصنع غير مصممة خصيصاً لزيت الزيتون، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الاستهلاك التي جرت على المصنع.

ثالثاً: الجمعيات التعاونية في قطاع غزة والتي انشئت بتسهيلات ودعم من السلطات الاسرائيلية:

لقد انشئت جمعيتين تعاونيتين في قطاع غزة بدعم وتسهيل من هذه السلطات وينحصر دورهما في الوساطة ما بين المزارعين وشركة اغريكسكو، كما اوضح احد المسؤولين في احدى الجمعيتين. وهاتان الجمعيتان هما:

١ ـ الجمعية الزراعية لانتاج وتسويق الخضروات: والتي تأسست في عام ١٩٧٣، وتربطها علاقة مع شركة اغريكسكو قائمة على اساس تحديد واشتراط الشركة المذكورة لنوعية وكمية الانتاج الزراعي بما يتناسب مع مصالح هذه الشركة، وقد تم ذلك عام ١٩٧٨.

٢ ـ الجمعية الثانية لمزارعي التوت الارضي: حيث تفرض الشركة على الجمعية زراعة انواع جديدة من التوت الارضي، كما وتشترط الشركة كميات محدودة في كل شهر من اشهر الموسم، وفي كثير من الاحيان لا تلتزم الشركة أيضاً بالكمية التي تحددها.

ما هي التعاونيات المطلوبة؟

لكل ما تقدم يبقى الحديث عن مصلحة الفلاح الصغير في اطار الجمعيات التعاونية القائمة، مجرد ذر للرماد في العيون، ذلك لأن هذا الفلاح هو آخر من يستفيد منها بحكم طبيعتها ومجال اعمالها والاهداف التي قامت من اجلها. وحتى لو افترضنا أن هذه الجمعيات قامت بدورها تجاه المزارع الصغير، فانها تبقى قاصرة عن تحقيق مصالح سواد الفلاحين الصغار، بحيث انها تبقيهم لوحدهم في مواجهة الظروف الطبيعية والامراض ومنافسة السوق.. الخ.

ولعل في مقدمة هذا وذاك، تقف مسألة الانتاج والتسويق عند الحديث عن استراتيجيات التنمية في الريف الفلسطيني تحت الاحتلال. انها بالضرورة تنمية محلية وفي حدود الارض المحتلة، لأن الانتاج والتسويق الخارجي يبقي الزراعة الفلسطينية مجرد ملحق وتابع لمتطلبات السوق الرأسمالي، وبالتالي فان هذه المسألة يجب ان تؤخذ في الحسبان عند الحديث عن تعاونيات من طراز جديد، أي تعاونيات على المستوى الانتاجي والتسويقي.

اذاً، فلا بد من تعاونيات من هذا الطراز حتى تطرق ابواب النمط الانتاجي/ التسويقي كوسيلة لمقاومة تضييقات الاحتلال على الزراعة والفلاحين. ومن جهة ثانية، فقد لعبت لجان العمل التطوعي في الضفة الغربية وقطاع غزة دوراً بارزاً في خدمة الجماهير، وركزت على المشاريع ذات المردود الانتاجي، ومن هنا فقد كانت هذه اللجان هي المؤهلة للمبادرة بمثل هذا النمط من التعاونيات ـ ولو بشكل جنيني ـ لذلك نرى لزاماً علينا ان نأخذها كمثال عند الحديث عن هذه الفكرة. فقد شهدت الضفة الغربية ثماني تجارب لهذا النمط،وهناك تجربتان اخريتان قيد الانشاء، سنتناول في حديثنا واحدة منها:

لقد قامت لجان العمل التطوعي في كل من بلدة بيرزيت بتجربتين، وقرية كوبر تجربة، وكفر نعمة تجربة، وفي عين الديوك باريحا تجربة، وفي الظاهرية قضاء الخليل تجربة، وفي بيت لحم تجربتان. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قامت لجنة العمل التطوعي في بيرزيت ١٩٨٤، بفلاحة ارض تبلغ مساحتها تسعة دونمات بعد استصلاحها، وكان قد تقدم بها احد المواطنين لفلاحتها لمدة خمس سنوات لقاء استصلاحها، وقد زرعت بالثوم والقمح، حيث شارك في العمل حوالي مئة متطوع على مدار الموسم وفي كافة المجالات التي تطلبتها، وقد ابدى كافة من تعاملت اللجنة معهم روحاً تعاونية بدءاً بالمزارعين الذين زودوهم بالبذار، مرورا بالحراث، واهالي البلد المجاورين وبالذات كبار السن منهم، وانتهاء باهالي المتطوعين الذين اشتروا المحصول. وعلى العكس من ذلك فلم يتعاون التاجر الذي زودهم بالسماد، والذي يمثل السوق. وقد كانت ردود افعال اهالي البلدة جيدة بالنسبة للتجربة، وبرز من بين ردود الافعال

هذه أن شخصاً آخر في البلد عرض عليهم أرضه لزراعتها، وكذلك فقد تشجع آخرون لدخول التجربة مع لجنة العمل فيما لو تكررت.

اما بالنسبة لتسويق المحصول، فقد تم بعيداً عن السوق ووساطة التاجر، بحيث تم ضمن دائرة اتحاد لجان العمل التطوعي. وهذه النقطة بالذات لها اهمية بالغة الا وهي مسألة التسويق لمنتجات التعاونيات من هذا النمط في حال قيامها، وبالذات في اطار التعاون مع المؤسسات الوطنية والاطر الجماهيرية، وما نود الاشارة اليه هنا هو ان تكلفة الانتاج انخفضت جداً، بحيث اقتصرت على ثمن البذار والسماد وبعضاً من اجرة الحراثة فقط، في حين تم التسويق بشكل جيد. وقد كانت تكلفة الانتاج للدونمات الثمانية حوالي ٢٨ ديناراً فقط، في حين تبلغ تكلفة الانتاج للدونم الواحد في الاحوال العادية ٢٣ ديناراً.

الى جانب هذه التجربة، والتي لم نتناولها بالتفصيل الكامل، هناك تجارب اخرى لن نتناولها، بل سنلقي الضوء على اهم النقاط التي برزت في كل منها.

مما تقدم يتضح ان تجارب عديدة بدأت لانماط تعاونية من طراز جديد، هذا الطراز اعتمد على سواعد المتطوعين وعلى العمل التطوعي كاطار جماهيري مؤهل للقيام بهذه المهمة في ظل واقعنا الزراعي والاقتصادي بشكل عام تحت الاحتلال. وهذه التجارب الثمانية وان كانت نسبياً لا زالت قليلة ومتفاوتة من تجربة لاخرى من حيث العمق ومدى استقطابها للفلاحين والاهالي، وكذلك (وهي النقطة الاكثر اهمية) فانها تتفاوت في مستوى العلاقات الانتاجية التي رافقت التجربة، فعلى سبيل المثال، لاحظنا في تجربة الفلاحة لدى لجنة بير زيت استقطابا تعاونياً من الاهالي بشكل ملحوظ، ومع كل من تعاونوا معه بدءاً من المزارعين الذين زودوهم بالبذار ومروراً بالحراث وصولاً للاهالي الذين اشتروا المحصول بسعر أعلى من السوق. طبعاً هذه النقطة الاخيرة وان جسدت روحاً تعاونية، الا انها ليست عملية، وبالتالي يجب ان تكون اسعار التعاونية أقل من سعر السوق من ناحية نظرية، غير ان ما نود ان نشير اليه هنا في هذه التجربة نقطتان:

النقطة الاولى: تجنب علاقات السوق التجاري لدى اللجنة وقصرها مباشرة مع الاهالي دون وساطة السوق، وهذه قضية مهمة بالنسبة لنا، وقد نجحت اللجنة في ذلك.

والنقطة الثانية: هي ان كل الذين تم التعامل معهم أبدوا روحاً وتعاملاً تعاونياً مع المشروع باستثناء التاجر، وهذا مؤشر ملموس على ان التاجر يمثل السوق، وكأن السوق التجاري الرأسمالي والتعاونيات على طرفي نقيض، وبالتالي فالتعاونيات هي البديل الثوري لبطش السوق الرأسمالي. طبعاً لن نكون خياليين لنتصور ان بالامكان القضاء على السوق في ظل العلاقات الرأسمالية، وانما تبقى كتجربة محدودة في مجال معين قادرة على ان تقوم الى جانب السوق. وحول امكانية اشراك فلاحين في التجربة فقد قال احد المزارعين بعد نجاح التجربة بانه على استعداد لأن يعمل مع اللجنة اذا ما خططت بشكل جيد وحسبت لكل شيء لأن وضعه لا يحتمل الخسارة.

كذلك الامر، فلو نظرنا الى تجربة لجنة بيت لحم في ضمان زيتون الدير، وتوزيع الاجر العيني فقد حملت هذه التجربة في طياتها خطوة تقدمية جداً الا وهي توزيع حصة من اللجنة على المتطوعين على اساس العمل المبذول، بحد ذاته يمثل أهم العناصر في موضوعة التعاونيات.

وقد قامت ايضاً محاولة لاتحاد لجان منطقة بيت لحم، ولو كتب لهذا المشروع الحياة لكان من افضل المشاريع على الاطلاق لأنه يجسد فكرة اجتماع أكثر من فلاح مع أرضه في قاسم مشترك وهو اتحاد لجان العمل التطوعي، ليشكلوا تعاونية انتاجية حقيقية، غير ان الاحتلال حال دون ذلك.

واخيرا فان تجربة كوبر حملت هي الاخرى عنصراً هاماً جداً الا وهو العلاقة التبادلية مع الحراث دون اللجوء للبيع او الشراء او المقايضة، اي دون وساطة النقد، وهذا ايضاً من مقومات التعاونيات المطلوبة.

ان الملاحظات الاولية التي يمكن استخلاصها من هذه الجولة السريعة في هذه التجارب هي:

١ ـ ان هذا النمط ليس بالنمط المطلوب، بمعنى ان هناك نواقص عديدة وثغرات في التجارب الموجودة يمكن تخطيها عبر تراكم الخبرات والتجارب لدى اللجان القائمة على المشاريع.

٢ ـ ان المطلوب هو تعاونيات انتاجية زراعية بالدرجة الاولى (ويمكن ان تكون غير ذلك) على ان تتخطى العلاقات المالية والسوق الى اكبر حد، وتجسد شكلاً تبادلياً بين اطرافها.

٣ ـ ان المقصود بالدرجة الاولى ليس لجان العمل التطوعي، حتى وان كانت الطرف المبادر والاكثر تأهيلاً لهذا الموضوع، بل المطلوب دخول الفلاحين الصغار والمزارعين مع ارضهم في التعاونية لتشمل اكثر من فلاح في علاقات تعاونية ضمن المشروع.

٤ ـ وهذا يتطلب وقتاً وجهداً لاقناع الفلاح وهو على ارضه بضرورة التعاونية لتصبح لديه القناعة بالتعاونية حتى في ظروف تعثر وخسارة التعاونية في بدايتها.

٥ ـ ان هذه التجارب، وحتى مع عدم تشكيلها للنمط المطلوب تماماً من التعاونيات، الا انها شكلت اجنّة للتعاونيات المطلوبة وحملت في طياتها عوامل تقدمية وايجابية وبالتالي فقد شكلت مؤشراً حسياً لامكانية قيام تعاونيات زراعية انتاجية بالمستوى المطلوب.

ان هذه المؤشرات التي بين ايدينا تضعنا وجها لوجه امام مسؤولياتنا الوطنية تجاه مجتمعنا وريفنا، كما أنها تضع كل من له علاقة بالتنمية من مؤسسات ومهتمين أمام مسؤولية لا مفر منها، وهي ضرورة الاهتمام بهذه الفكرة وتبنيها، والدعوة للالتفاف حولها في الريف الفلسطيني بشكل خاص لما لهذه التجربة من فائدة بالنسبة للفلاح الصغير، بل ولكون الفلاحين الصغار يشكلون المادة الاساسية للفكرة، وكذلك ايلاء المسألة التي نحن بصددها اهتماماً يتناسب مع اهميتها من اجل ضمان علاقات تنسيقية مع المؤسسات الوطنية والاطر الجماهيرية ومشاركتها في كافة المجالات التي يحتاجها هذا النمط من التعاونيات وتحديدا في مسألة التسويق لدى اعضاء وموظفي المؤسسات الوطنية وكذلك اعضاء واصدقاء النقابات العمالية والاطر الجماهيرية كافة، ولنا في هذه الاطر مثالاً حياً في دعم قضية العمال في شركة سجائر القدس، وذلك بمقاطعة منتجات الشركة لدعم قضية العمال هناك، وهذا ليس مثالا نقابيا كما يبدو

لاول وهلة، بل هو مثال زراعي، بالاضافة لدعم قضية العمال فانه يدعم بالاساس قضية مزارعي التبغ في يعبد، حيث استبدلت الشركة شراء غالبية منتوجهم باستيراده من جنوب افريقيا، وهذا المثال يحمل اشارتين:

الاولى: وهي ان تبني اية موضوعة من قبل الاطر الجماهيرية وخاصة اذا تضافرت كل الجهود، يعني القدرة على انجاحها. وهذا مؤشر على امكانية نجاح التعاونيات في مجال التسويق في حال تبنيها من هذه الاطر.

والثانية: هي ان هذا التبني يلقي الضوء على امكانية القيام بحملة توعية للمنتجات الاستهلاكية بالتركيز على المنتجات الوطنية وتحديداً انتاج مثل هذه التعاونيات. وبذلك يمكن الارتقاء بهذا النمط من التعاونيات كتعاونيات من طراز جديد لتصبح شكلا من اشكال التصدي لمشاريع الاحتلال ومصادرة الاراضي والتضييق على الزراعة وكذلك خدمة للفلاح الفلسطيني الصغير للارتقاء باوضاعه السيئة.

من هنا تبرز ضرورة التعاون والتعاضد ما بين الفلاحين والصغار منهم بالذات من جهة، وبينهم وبين بقية فئات المجتمع الوطنية من جهة اخرى، على أساس حماية الارض والفلاح الصغير، وكذلك فان استراتيجيات التنمية الريفية يجب ان تحدد بالضبط بأي اتجاه تسير، بمعنى: هل هي في اطار تطوير الريف والزراعة على اساس تبعي للسوق الرأسمالي وربط علاقته مع الخارج في ظل غياب الدولة الوطنية المستقلة؟ ام في اطار انتاجي تسويقي محلي بغية مساعدة الريف والفلاح على الارتقاء ضمن وضع مستقل نسبياً يعطيها المجال للتحكم في علاقتها مع السوق الخارجي.

لكل ذلك تبرز اهمية الدراسات الجدية في هذا المجال وايلائها الاهتمام الاكبر بالريف الفلسطيني.

«ملحق»

الجمعيات التعاونية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

اولا: الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية:

١ ـ الجمعيات المركزية والنشيطة:

١ ـ جمعية اريحا لتسويق الحاصلات الزراعية.
٢ ـ جمعية دير شرف التعاونية لعصر الزيتون.
٣ ـ الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي والري / قلقيلية.
٤ ـ جمعية عين سينيا التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعه وتسويق منتجاته.
٥ ـ الجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتصنيعه وتسويق منتجاته / بيت لحم ـ الخضر ـ بيت جالا.
٦ ـ الجمعية التعاونية لعصر الزيتون وتسويق منتجاته / منطقة الخليل ـ الخضر ـ ترقوميا.
٧ ـ جمعية الدواجن التعاونية / رام الله.

٨ ـ جمعية المهندسين الزراعيين / اريحا.
٩ ـ الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي / جنين.
١٠ ـ الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي / نابلس.

٢ ـ الجمعيات الصغيرة والمحدودة النشاط:

١ ـ جمعية عتيل التعاونية للزراعة والري.
٢ ـ جمعية برطعة التعاونية لمياه الشرب والري.
٣ ـ جمعية رايود التعاونية الزراعية.
٤ ـ جمعية كويزية التعاونية الزراعية.
٥ ـ جمعية سكا التعاونية الزراعية.
٦ ـ جمعية المجد التعاونية الزراعية.
٧ ـ جمعية تيه الروش التعاونية الزراعية.
٨ ـ جمعية الكم وبيت مكدون التعاونية الزراعية.
٩ ـ جمعية برطعة التعاونية لعصر الزيتون.
١٠ ـ جمعية دير استيا.
١١ ـ جمعية واد فوكين التعاونية الزراعية.
١٢ ـ جمعية النزلة الشرقية التعاونية الزراعية.
١٣ ـ جمعية المعرفة للمنفعة المتبادلة/ السواحرة الشرقية.
١٤ ـ اتحاد الجمعيات التعاونية لعصر الزيتون.

٣ ـ الجمعيات المجمدة:

١ ـ جمعية سعير التعاونية لاستصلاح الاراضي.
٢ ـ جمعية الديوك التعاونية.
٣ ـ جمعية دير عمار للدواجن.
٤ ـ جمعية الظاهرية للتوفير والتسليف.
٥ ـ جمعية حلحول الزراعية التسويقية.
٦ ـ جمعية بديا التعاونية لعصر الزيتون وتسويقه.
٧ ـ جمعية دورا التعاونية الزراعية.
٨ ـ جمعية الخليل لتسويق الحاصلات الزراعية.
٩ ـ الجمعية التعاونية.
١٠ ـ جمعية عزون التعاونية الزراعية.
١١ ـ جمعية العوجا التعاونية للزراعة والري.
١٢ ـ جمعية طوباس الزراعية التسويقية.

٤ ـ الجمعيات الجديدة الناشئة:

١ ـ الجمعية التعاونية للثروة الحيوانية / جنين.

٢ ـ جمعية النهضة لتصنيع الالبان وتنمية الثروة الحيوانية.

٣ ـ الجمعية التعاونية الزراعية / كفر مالك.

٤ ـ جمعية الصعبية التعاونية الزراعية / دورا الخليل.

٥ ـ جمعية تسويق وتصنيع عصير العنب والبرقوق.

٦ ـ الجمعية التعاونية لعلار وصيدا.

٧ ـ جمعية زعتره التعاونية.

٨ ـ جمعية العبدية التعاونية الزراعية.

ثانياً: الجمعيات التعاونية في قطاع غزة:

١ ـ جمعية التوفيق لصيادي الاسماك التعاونية / قطاع غزة.

٢ ـ الجمعية التعاونية الزراعية لانتاج وتسويق الخضروات.

٣ ـ الجمعية التعاونية لمزارعي التوت الارضي والخضار.

٤ ـ اتحاد منتجي الحمضيات / قطاع غزة.

برنامج التنمية الريفية
مؤسسة التنمية الاجتماعية

شحادة الدجاني

مقدمة:

من الواضح أن اكثر القطاعات التي تأثرت بصورة سلبية نتيجة احتلال الضفة الغربية كان القطاع الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالارض والمواطن، وكلاهما هدفان رئيسيان لسياسة التهويد الجارية. كانت الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ تعتبر مصدراً هاماً للعديد من المحاصيل الزراعية رغم صغر مساحتها التي كانت تقارب ٥٪ من المنتوج الزراعي آنذاك.

كانت المساحة الزراعية المستغلة عام ١٩٦٥ (٢,٤٣٥,٠٠٠) دونماً مربعاً[١] منها (٣٢٢,٠٠٠) دونماً تحت الري، اي بنسبة ١٣٪ اراضي مروية و٨٧٪ زراعة مطرية. الا ان هذه المساحة بعد الاحتلال بدأت تتقلص عاماً بعد عام حتى وصلت في نهاية السبعينات الى (١,٥٧٤,٠٠٠) دونماً[٢] وانخفضت المساحة المروية الى (٨٦,٠٠٠) دونماً. اي بفقدان ٣٥٪ من مجموع الاراضي الزراعية و٧٣٪ من الاراضي المروية. وحسب التقارير الاخيرة اصبح ما يزيد عن ٥٠٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية لغير اصحابها الشرعيين.

اما بالنسبة للسكان فقد كان تعداد اهالي الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ (٩٤٣,٥٤٧) نسمة واصبح في العام ١٩٦٨ (٦٠٣,٠٠٠) وفي العام ١٩٨٠ كان هناك (٧٠٤,٠٠٠) نسمة مما يشير الى ان نسبة النمو السكاني لا تزيد عن ١,٢٪ سنوياً واصبحت تتأرجح في السنوات الاخيرة حتى وصلت الى اقل من ١٪ في بعض السنين وذلك قبل فرض قيودات السفر عبر الجسور عام ١٩٨٣ بهدف التخفيف من حدة الهجرة المعاكسة. فمثلا عام ١٩٨٠ هاجر من الضفة الغربية (١٧,٠٠٠) مواطناً بينما كانت الزيادة الطبيعية للسكان (٢٠,٠٠٠) نسمة.

يقابل هذا التقليص في الاراضي والسكان موجة معاكسة من الاستيطان الاسرائيلي بدأت منذ عام ١٩٧٢ حيث وصل عدد اليهود في الضفة عام ١٩٨٢ الى (٢٢,٠٠٠) نسمة والتوقعات الاسرائيلية ان

يرتفع هذا العدد الى ١٠٠,٠٠٠ يهودي عام ١٩٨٧.

ان خطورة المستعمرات القائمة لا يكمن في عدد مستوطنيها الذين يشكلون حالياً ٥,٤٪ من سكان الضفة بل ايضاً في مشاركتهم والسيطرة على اكثر من ٢٠٪ من مجموع حصة المياه المخصصة لاستهلاك الضفة الغربية. بل أن معظم المياه التي تستهلكها هذه المستوطنات هي لاغراض زراعية. اذ يقوم الاستهلاك اليهودي في واد الاردن حالياً باستهلاك ٢٥ مليون متر مكعب من المياه لري (٢٠,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠) دونماً من الاراضي الزراعية. وهذه الكمية ستزداد في نهاية الثمانينات الى ٤٠ مليون متر مكعب لري ٤٠ ـ ٥٠ الف دونم. اي ما يفوق المساحة المستغلة حالياً من قبل المزارعين العرب في الاغوار وهي لا تزيد عن (٤٠,٠٠٠) دونم والتي يتوقع ان تنخفض الى مستوى (٣٥,٠٠٠) دونم اذا ما استمر فرض القيود على مصادر المياه.

لقد اصطحبت هذه التغييرات سلسلة من الممارسات على المؤسسات والهيئات العامة التي تمثلت في اضعاف اجهزتها الوطنية حتى لا تملك القدرة على العمل والانتاج. وقد انعكست هذه الاجراءات على معظم مؤسسات القطاع العام كما تمارس القيود ايضا تجاه المؤسسات المحلية من اهلية واجنبية بهدف اعاقة تحركها والحد من نشاطها قدر الامكان.

وعلى ضوء الواقع السائد كان للمساعدات الخارجية الواردة للاراضي المحتلة اهمية ملموسة في المساهمة في تنشيط العديد من القطاعات وتقديم الخدمات التي لم تحظى برعاية السلطة القائمة. فكانت اهمية هذه المساعدات انها مساعدات عربية تتم من خلال اللجنة المشتركة والمساعدات المرصودة من قبل المؤسسات الغير حكومية.

الدعم العربي:

انبثقت اللجنة المشتركة نتيجة قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨ حيث تم تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار سنوياً لدعم صمود الشعب الفلسطيني. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات استمرت حتى ١٩٨٣ تم خلالها تخصيص مبلغ ١٢٥،٥١٩،٢٩ ديناراً أي ما يعادل ٣٨٢,٩٥٦,١٧٠ دولار لجميع القطاعات في المناطق المحتلة. وكان ايراد اللجنة على النحو التالي:

عام ١٩٧٩ ـ ٧٧,١١٥,٢٤٠	دولار
عام ١٩٨٠ ـ ٨٤,١١٥,٢٤٧	دولار
عام ١٩٨١ ـ ٨٤,٩٧٧,٨١٥	دولار
عام ١٩٨٢ ـ ٥٩,٨٩١,٤٤٩	دولار
عام ١٩٨٣ ـ ٣٧,٦٠٩,٥٠٢	دولار
المجموع ٣٤٣,٧٠٩,٢٥٢	دولار
العجز ٣٩,٢٤٦,٩١٨	دولار
المخصص ٣٨٢,٩٥٦,١٧٠	دولار

شمل الدعم القطاعات التالية والتي خصص لكل منها ما يلي:

	دولار	بنسبة
قطاع الزراعة	٣٣,٠٤٠,٧٧٤،	٪٩,٢
قطاع الصنـــاعة	١٩,٣٥٠,٠٤٨	٪٥,٥
قطاع الميـــاه	٧,٢٨٥,٨٤٢	٪٢,٠
قطاع الكهرباء	٢٠,٥٨٤,٥٨١	٪٥,٧
قطاع النقـــل	١٤,٧٦٣,٠٢٤	٪٤,١
قطاع الاسكان	٧١,٤٧٧,٠٨٨	٢٠,٠
قطاع التربية والتعليم	٧٧,٤٦٧,٦٤٢	٢١,٧
قطاع الصحة	٨,١٠٠,٨٠٤	٢,٣
المجالس البلديةوالقروية	٧٣,٤٣٩,٦٣٩	٢٠,٥
قطاع التنمية الاجتماعية	٣٢,١٤٩,٦١٨	٩ ٪١٠٠

يلاحظ ان نسبة الدعم الموجه للقطاع الزراعي لا تتجاوز ١٠٪ والمياه ٢٪. وهناك عده طلبات للحصول على قروض لشتى القطاعات قدرت قيمتها آنذاك بحوالي ٢٦٦ مليون دولار لتمويل حوالي تسعة آلاف مشروع تنموي من ضمنها مشاريع الاسكان، غير ان هذه المشاريع لم تحظ بالتنفيذ لعدم وفرة المخصصات اللازمة.

الدعم الاميركي:

تقوم الحكومة الاميركية من خلال بعض الجمعيات والمؤسسات الاجنبية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة المساهمة في تمويل مشاريع ذات الصبغة الانمائية والخدمات في القطاع الزراعي والاجتماعي والصحي. وجميع هذه المشاريع توضع من قبل المؤسسات ذاتها ضمن برنامج وخطة عمل زمنية معتمدة في ذلك على الاحتياجات التي تلمسها في المناطق المختلفة والقطاعات على ضوء ما يتوفر لهذه المشاريع من مخصصات.

تقدر المبالغ التي خصصت من قبل الحكومة الاميركية للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٦ (٢,٥) مليون دولار ثم ارتفعت عام ١٩٧٩ الى (٦,٩) مليون دولار وكانت عام ١٩٨٣ (٦,٥) مليون دولار. اما عدد المشاريع التي قدمت للسلطات الاسرائيلية خلال فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ فقد بلغ ٣٥٨ مشروعا تمت الموافقة على تنفيذ حوالي ٥٤٪ منها بتكلفة اجمالية قدرها ٣٦ مليون دولار. ولما كان نصف الاموال اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع تقريباً يأتي من مصادر اخرى غير اميركية (اللجنة المشتركة) فان مقدار الاموال التي انفقتها اميركا على مساعدة عرب الضفة والقطاع خلال سبع سنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ تقل عن ١٦ مليون دولار وهذا يعني ان معدل المعونات التي تقدمها الحكومة الاميركية لحوالي ١,٥ مليون

فلسطيني يعيشون في الضفة والقطاع تحت الاحتلال حوالي ٢,٢٥ مليون دينار سنويا فقط. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان المساعدات الرسمية التي قدمتها الحكومة الاميركية لاسرائيل خلال نفس الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ بلغت حوالي ١٧ مليار دولار. وهذا يعني ان لكل دولار تقدمه اميركا لعرب الضفة والقطاع تقدم لاسرائيل مقابله ١٠٦٢ دولار. أي ان حصة الفرد الاسرائيلي من هذه المساعدات تبلغ ٧٣٥ دولاراً مقابل ١,١ دولاراً للفرد العربي.

مؤسسة التنمية الاجتماعية:

ان مؤسسة التنمية الاجتماعية التي تواجدت في الاراضي المحتلة عام ١٩٧٨ تعمل كغيرها من المؤسسات الاجنبية في تقديم المساعدات للمناطق الريفية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بتمويل المشاريع الانمائية ومواجهة المتطلبات الاساسية في المناطق الريفية. وقد كان تركيز المؤسسة في السنوات الاخيرة يتمثل في ايصال المياه الصالحة للشرب للقرى وتجهيز العيادات الصحية بالمعدات واقامة العديد من المشاريع الزراعية المتنوعة. وتعتمد المؤسسة في تمويل هذه المشاريع على المعونة الاميركية التي تمثل ٩٥٪ من موازنتها.

يقتصر هذا البحث على الاستراتيجية المتبعة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الزراعية التي ترعاها هذه المؤسسة وذلك من خلال المعطيات المتوفرة لها في رسم خطة العمل والبرنامج السنوي. وقد روعي ان يكون هناك تعاون وتنسيق مع مختلف الهيئات المحلية ذات العلاقة المباشرة او غير المباشرة من اجل المساهمة في تخطيط وتنفيذ تلك المشاريع. ويمكن تلخيص اهداف المؤسسة في حقل الانماء ضمن النقاط التالية:

١ ـ تشجيع اهالي القرى الذين يشكلون حوالي ٧٠٪ من السكان على اقامة المشاريع الفردية والجماعية التي تساعد على صيانة الزراعات القائمة واستثمار مصادر المياه بشتى الوسائل وادخال المحاصيل الزراعية الملائمة بهدف تحسين مستوى الدخل.

٢ ـ الاهتمام في اعمال الابحاث التطبيقية من قبل المؤسسات الاكاديمية المحلية لمواجهة الاحتياجات الاقتصادية التي يمكن ترجمتها الى مشاريع قابلة للتنفيذ. بالاضافة الى جمع المعلومات التقنية التي تساهم في تطوير الخدمات ورفع مستوى الانتاج.

٣ ـ المساهمة في تدريب الكوادر المحلية التي تعمل في حقل الانتاج والتي تشارك في مشاريع قائمة ذات الصبغة الانمائية وتقديم الخدمات الفنية بهدف رفع كفائتها الانتاجية.

تشير الدراسات ان بين ٣٠ ـ ٥٠٪[٣] من القوى العاملة في قرى العالم الثالث تعمل في غير حقل الزراعة في حين ان هذه النسبة تصل الى ٧٠ ـ ٨٠٪ في قرى الضفة الغربية معتمدين في معظم دخلهم على العمالة في اسرائيل وذلك لعدم قدرة القطاع الزراعي في وضعه الحالي استيعاب هذه القوى المتزايدة نتيجة العوائق الطبيعية والاصطناعية التي يتعرض لها هذا القطاع. مثال على العامل الاول: انحباس الامطار، طبوغرافية الارض ووعورتها، نوعية التربة الزراعية ووفرة المياه السطحية والجوفية. اما

العوامل الاصطناعية فهي متعددة اهمها: تفتت الملكية الزراعية، الافتقار للطرق الزراعية، تدهور الخدمات الفنية والارشادية، مشاكل التسويق والتصنع والحاجة الى الاقراض والتمويل.

على ضوء هذا الواقع تقوم مؤسسة التنمية الاجتماعية في رسم برنامج عملها وتنفيذ مشاريعها التطويرية رغم التيار المعاكس من قبل السلطات الرسمية التي تبدي تحفظاً نحو الموافقة او عدمها لهذه المشاريع. بالاضافة الى افتقار التوجيه والتنسيق مع هيئة وطنية معتمدة قادرة ان ترعى سياسة موحدة شاملة ووضع خطة عمل قابلة للتطبيق والتنفيذ لاغراض الانماء والخدمات وذلك من خلال بلورة التعاون والتنسيق بين المؤسسات العاملة التي تصبو الى تحقيق متطلبات التطوير في القطاع الريفي.

المشاريع الزراعية:

من دوافع سياسة الامن الغذائي الاهتمام بتوفير احتياجات البلد من المحاصيل الاساسية ذات الطابع الاستراتيجي. وتعتبر الضفة الغربية التي لديها فائض من محاصيل الفاكهة والخضار تفتقر بشكل رئيسي للحبوب والاعلاف والانتاج الحيواني. ان ما يشار عن الفائض في محاصيل البستنة الشجرية والخضرية الذي يتسبب عنه اختناق في التسويق هو ليس الا نتيجة عدم تنظيم اقنية التصريف والتسويق اكثر منه كفائض بالانتاج. فمثلاً المساحة المزروعة بالخضار لا تتجاوز ١٣٥,٠٠٠ دونماً[٤] وهي تمثل فقط ٨٪ من المساحة المستغلة غير انها تساهم بحدود ١٦٪ من قيمة الدخل الزراعي. ومعظم هذه الزراعة محمية وهو دليل على تطور اسلوب الانتاج المتبع في هذه المحاصيل النقدية.

تزويد واستهلاك الفاكهة والخضار في الضفة الغربية[٥] **(الف طن)**

	التصريف				المصدر		
	غزة	اسرائيل	الاردن	استهلاك الضفة	غزة	اسرائيل	انتاج الضفة	المجموع
المجموع	١٤,٣	٦٥,٩	١٣٠,٤	٢٧٨,٠	١٨,٣	٥٥,٠	٤١٥,٣	٤٨٨,٦
الفواكه	٣,٠	١٥,٥	٦٩,٠	١٠٨,٩	٦,٠	١٧,٩	١٦٧,٥	١٩١,٤
الحمضيات	-	-	٤٩,٠	٣٨,٩	٣,٠	٢,٩	٨٢,٠	٨٧,٩
العنب	٢,٥	٤,٦	١٠,٠	٢٠,٠	١,٣	٠,٨	٣٥,٠	٣٧,١
الخضار والبطاطا	١٣,٣	٤٠,١	٢٤,٥	١٣١,١	١١,٨	٢٢,٣	١٧٢,٩	٢٠٧,٠
بندورة	٤,٢	١٠,٠	١٠,١	٤٣,٤	٣,٤	٧,٤	٥٦,٩	٦٧,٧
بطاطا	-	٠,٨	٢,٧	١٥,٠	٢,٢	٤,٩	١١,٤	١٨,٥
بطيخ	-	١٥,٣	٣٦,٩	٣٨,٠	٠,٥	١٤,٨	٧٤,٩	٩٠,٢

من أهم أهداف المشاريع الجارية:

- مساعدة السكان على اعادة ترميم وحفر آبار لجمع مياه الامطار بغرض سد حاجة السكان والماشية من مياه الشرب (لقد تم ترميم وحفر ٢٦٥ بئراً خلال الاربع سنوات الماضية).
- تشجيع مشاريع تجميع مياه الامطار من خلال انشاء السدود الترابية واقامة الجدران الاستنادية لجمع المياه الضائعة وتحويل مجرى السيول لغمر الاراضي الزراعية والحد من انجرافها.
- فتح الطرق الزراعية باتجاه البعد الشرقي للمنطقة لمساعدة التنمية الزراعية وتسهيل الخدمات العامة للسكان المقيمين في تلك المناطق. وقد تم خلال العام الماضي انشاء تسعة طرق بطول ٢٩ كم وبالانتظار تنفيذ ٢٨ طريقاً بطول اجمالي ٨٢ كم.
- ادخال الاليات الزراعية المناسبة لتطوير اسلوب زراعة الحبوب في المناطق الهامشية والمنحدرات الشرقية.
- توفير قروض دورية لتنمية المشاريع الانمائية واهمها المتعلقة بالثروة الحيوانية.

تنمية مصادر المياه:

على ضوء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات نحو استغلال واستثمار المياه في الاراضي المحتلة ونتيجة انحباس الامطار في مواسم متلاحقة، ادرجت مؤسسة التنمية الاجتماعية ضمن برنامج عملها الدائم عدة مشاريع لتطوير واستغلال مياه الشرب والري في مختلف المناطق من الضفة الغربية وتضم هذه المشاريع التي تستوعب القسط الاوفر من الموازنة ما يلي:

- ربط العديد من القرى التي تفتقر لمصادر مياه معتمدة، بالمواسير للشرب واقامة الخزانات لتمويل الشبكات الداخلية.
- تصليح ينابيع المياه في المناطق الجبلية والغورية وترميم اقنية الري لرفع كفاءة الاستغلال وزيادة الرقعة المروية.
- المساهمة في حفر / تعميق / صيانة الآبار الارتوازية المسموح بها من قبل السلطات.
- حفر وترميم الآبار لجمع مياه الامطار في المرتفعات الجبلية لاغراض الشرب والزراعة.
- انشاء الجدران لمنع الانجراف واقامة السدود الترابية لحفظ وتخزين مياه الامطار في المناطق الجبلية والمنحدرات الشرقية وبلغ مجموع طول الجدران بحدود ٥كم.
- مساعدة اصحاب المواشي في المنحدرات الشرقية على الحصول على خزانات محمولة لنقل مياه الشرب في المناطق التي تأثرت من الجفاف وبلغ ما تم توزيعه خمسون خزاناً جميعها لعشائر البدو.
- توزيع الاشتال الحرجية باسعار رمزية لاغراض التحريج في المناطق الوعرة لتنمية النباتات الحولية والمحافظة على التربة من الانجراف وتعزيز المياه الجوفية.

تنمية الابحاث التطبيقية:

ان بعض المشاريع الفنية التي تتبناها المؤسسات العاملة في حقل التنمية يجب ان يرافقها دراسات

تطبيقية ملازمة لمرحلة التنفيذ، وذلك من قبل المعاهد المحلية من فنية واكاديمية قادرة على متابعة مراحل التغيير والتطوير الفني لهذه المشاريع. ويجب ان تعتمد في تخطيط هذه المشاريع على الاحتياجات الاقتصادية الواقعية للضفة الغربية.

لقد ادخلت مؤسسة التنمية الاجتماعية في هذا المضمار عدد من المشاريع التي تحمل صفة التعاون الفني المشترك مع بعض المعاهد الاكاديمية منها: زراعة محصول الزعتر تحت الري في المناطق الشبه ساحلية من الضفة الغربية، تربية الارانب والماعز الشامي الحلوب على مستوى العائلة في القرية كما ستقبل على تربية الاسماك في برك المياه العذبة التي يتواجد العشرات منها في منطقة الاغوار. وتأمل المؤسسة تشجيع المعاهد الاكاديمية على القيام بتطوير مجموعة نباتية واخرى حشرية تمثل بيئة الضفة الغربية وذلك لاغراض البحث العلمي والاقتصاد الزراعي.

توصيـــة:

ان غياب السلطة الوطنية التي يمكن ان ترعى المصالح الاقتصادية والانمائية قد ادى الى جعل الهيئات العاملة في القطاع الزراعي على اختلاف انواعها بأن تسلك نهجا ذاتيا ومستقلا في وضع سياستها ورسم برامجها وذلك حسب ما تلمسه وترتأيه من الاحتياجات والاولويات في اقامة المشاريع وتقديم الخدمات لهذا القطاع.

لقد اصبحت الحاجة تدعو الى ان يكون هناك ما يمكن تسميته بلجنة التنسيق والمتابعة تمثل العاملين في هذا القطاع من المزارعين ومختلف المؤسسات الاهلية والاجنبية والتعاونية والاكاديمية مهمتها توضيح استراتيجية التنمية والتطوير وايجاد التنسيق والتعاون المشترك فيما بينها تجنباً للتضارب والازدواجية بالنسبة للعديد من الفعاليات.

هوامش:

(١) النشرة الاحصائية الاردنية لعام ١٩٦٥.

(٢) احصائيات زراعية / يهودا والسامرة.

(٣) Microenterprise development as an employment / Ford Foundation, 1984

(٤) د. فراس صوالحة ـ زراعة وانتاج الخضروات في الضفة ـ آذار ١٩٨٤.

(٥) النشرة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٨٤.

دور المنظّمات الجماهيريّة في التنمية الريفية للأرض المحتلّة

اسماعيل دعيق

مفهوم التنمية:

هنـاك من ينظـر الى مفهوم التنمية (Development) بصورة مادية مطلقة، بمعنى ان التنمية تعني رفع مستوى المعيشة والزيادة في الانتاج، الا ان هذه النظرة الضيقة تخلق صعوبة في تحديد مفهوم التنمية. لذلـك هنـاك من يخلط بين التنمية وغيرها من المصطلحات مثل: التقدم (Progress) والنمو (Growth) والتطور (Evolution) والتحديث (Modernization).

الا ان خبراء التنمية اتفقوا على انها «تناول معين لوظيفة جوهرية في المجتمع البشري منذ كان، تلك هي وظيفـة حمـايـة المجتمـع وضمان استمراره وتطوره المادي والاجتماعي». وبطبيعة الحال فان غرض التنميـة الـذي يتبنـاه اي مجتمـع سوف يتأثـر تأثراً مباشراً بالفلسفات الايديولوجية والاقتصادية التي يعتنقهـا هذا المجتمـع، وبـالتالي فقد ظهرت عدة انماط من التنمية، تتراوح في درجة توجيهها من التنمية الحـرة التي تكـون المبـادأة فيها فردية معتمدة على اقتصاديات السوق، حتى تصل الى التنمية الموجهة توجيهاً كاملاً حين يقوم الاقتصاد على التخطيط المركزي، وبين هذين النمطين سارت بعض الدول النامية آخذة عنهما دون الارتباط الكامل بأي منهما. ويتفق هذا التعريف الى حد كبير مع التعريف الذي قدمه الدكتور محمد الزعبي حيث يقول «ان التنمية تعني بصورة جوهرية تفتح كل الطاقات المادية والروحية الكامنة في المجتمع، ومن ثم توحيد هذه الطاقات وصبها في سبيل تحرير الفرد والمجتمع من سيطرة القوى الطبيعية والاجتماعية، بما يؤدي الى تبديل الحالة الاجتماعية الراهنة المتسمة بالتخلف او الاستغلال، او بهما معاً، الى حالة تتسم بالاخوة والعدل والمساواة، وبالتالي الخلو من الفقر والجهل والمرض.

من هذا التعريف نكتشف ان عناصر التنمية تشتمل على الارض والانسان والمجتمع، وكذلك نكتشف ان الانسـان هو الهـدف وهو الوسيلة لأية عملية تنموية. وعلى هذا الاساس، فان تنمية الانسان تكتسب أهميـة خاصـة في اي خطة تنمية، اجتماعية كانت ام اقتصادية، وتنمية الانسان تتطلب تربيته واكسابه

الخبرة والسلوك والاتجاهات اللازمة لتحقيق التنمية المطلوبة.

نستخلص من كل ما تقدم ان كل عملية تنمية تقصد الوصول الى هدف، ويجب ان تتوفرلها الظروف المناسبة، بالاضافة الى الادوات التي تنفذ بها. ان الظروف الموضوعية للريف الفلسطيني - تحت الاحتلال الاسرائيلي - تؤكد ضرورة الأخذ بنظام اجتماعي قادر على ان يحل مشكلة الانتاج والتوزيع، دون ان يتناقض مع مفاهيم وقيم وحضارة المجتمع الفلسطيني ولا يتأثر بالسلطة وانظمتها. لان المقصود من العملية التنموية للانسان الفلسطيني في الريف هو تحقيق صمود هذا الانسان فوق تراب وطنه مرحلياً من اجل الوصول الى الهدف الاسمى وهو الاستقلال. اما الهدف الاقتصادي للعملية التنموية فهو الارتقاء في مستوى الانتاج الى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى البعيد، ولذلك فان جميع العمليات الحالية ستؤدي الى الهدف النهائي.

ان تطبيق البرامج التنموية في مجتمعنا الفلسطيني يحتم قبولها من الجماعات الموجودة فيه، لذا فان المبادأة في تطبيق برامج التنمية في ظروفنا يجب ان تتبع مع القواعد الشعبية، وهذه القواعد الشعبية تخلق قيادات يكون لها في الغالب قوة التأثير على الافراد. من هنا نستطيع القول ان المنظمات الجماهيرية العاملة في الريف هي الطليعة في الاتجاهات والقيم والمبادىء والاهداف لهذا القطاع من الشعب، كما ان بيدها قوة تنفيذ البرامج التنموية واحداث التغييرات المطلوبة، فتأثيرها على الافراد هو الاقوى لانه تأثير شخصي ومباشر. ومن الضروري اعداد الخطط لتدريب هذه المنظمات بالاضافة الى الجمعيات التعاونية والخيرية والاندية والتي لا بد ان تحتل مكانها في عملية التنمية الريفية.

وقبل البدء في دراسة التنمية لريفنا الفلسطيني يجب معرفة الظروف المحيطة به.

ولكي تكون التنمية الريفية لمجتمعنا شاملة ومحققة لاهدافها، فقد اجمع معظم الباحثين والدارسين على ان هذه العملية يجب ان تتضمن ما يلي:

أولا: تحسين الظروف المعيشية للريف:

١ ـ التعليم: وذلك برفع عدد المدارس والنهوض بوسائل التعليم وجعلها منسجمة مع الواقع ومحو الأمية ونشر المدارس الزراعية ورفع المستوى التعليمي للمرأة الفلسطينية.

٢ ـ الصحة: وذلك بتقديم الخدمات الصحية ورفع المستوى الثقافي الصحي والكشف عن مكامن الاوبئة والامراض السارية.

٣ ـ توفير الخدمات الكهربائية ومياه الشرب والطرق العادية والزراعية.

ثانيا: نشر الاجهزة الاجتماعية في الريف:

وتضم هذه الاجهزة مهندسين وزراعيين وأطباء ومرشدين اجتماعيين وعلى هذه الاجهزة تقديم خدماتها كل حسب اختصاصه.

ثالثا: ايجاد علاقة جديدة بين الملاكين والفلاحين:

حيث لا يمكن توزيع الاراضي توزيعاً عادلاً ضمن الظروف الحالية التي نعيشها والمتمثلة بالاحتلال،

وضمن النظم الاجتماعية السائدة في مجتمعنا، الا انه يمكن تحسين ظروف هذه العلاقة لصالح الفلاحين.

رابعا: استحداث المشاريع النموذجية:

كالمزارع الفنية النموذجية، ومحطات تجارب زراعية، ومشاريع انتاج حيوانية، وايجاد تعاونيات زراعية اختصاصية ونشر الصناعات الزراعية.

خامسا: الاهتمام بزيادة الانتاج الزراعي:

كالمشاريع الزراعية الكبيرة، وتقليل مصاريف الانتاج، وضمان التسويق، وايجاد المراكز العلمية، وتوفير الآلات الزراعية، وتقديم البذور والادوية والاسمدة. واستخدام الطرق العلمية الحديثة في الزراعة، وتقديم الارشاد الزراعي والتوسع بالزراعة عمودياً وافقياً.

سادساً: حل المشاكل الاجتماعية في القرية:

الاهتمام بمشاكل الانسان الزراعي الاجتماعية وحلها، بتشكيل اللجان الجماهيرية المختلفة، ونشر الوعي لحل المشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعشائرية والقبلية، ونبذ الوجوه التقليدية غير المتعلمة والتي تعمل لمصالحها الخاصة.

الاوضاع السائدة في الريف الفلسطيني:

يعيش ٧٠٪ من سكان الضفة الغربية في المناطق الريفية موزعين في قرى يبلغ عددها ٤٥٠ قرية، وغالبية تلك القرى تتمتع بنفس المقومات والمشاكل الاقتصادية للمناطق المحتلة ويمكن تعدادها على النحو التالي:

١ ـ الظروف المعيشية الصعبة: والمتمثلة بنقص الخدمات حيث ان هناك ٣١٢ قرية بدون كهرباء و ٣٢١ قرية بدون شبكات مياه و١١٥ دون طرق، اي ان الركائز الاساسية في عملية التطور الاقتصادي لا تكاد تكون موجودة بالاضافة الى نقص الخدمات الصحية والتعليمية.

٢ ـ الظروف الاقتصادية الصعبة والتي تعيشها القرية العربية والمرتبطة بظروف الزراعة ودخلها. حيث يعتمد على الدخل الزراعي ٤٦٪ من عدد السكان، ويشكل الانتاج الزراعي ٣٧٪ من الدخل القومي و٢٧٪ من القوى العاملة، بالاضافة الى منافسة البضائع الاسرائيلية الزراعية المدعومة مع البضائع العربية المتخلفة ذات النمط التقليدي، وتبعية الزراعة العربية للانتاج الاسرائيلي للاجهزة الزراعية مرتفعة الثمن، والتي تصل في بعض الحالات الى ٣٠٪ من قيمة الانتاج. هذا بالاضافة الى عقبات التصدير عبر الجسرين.

٣ ـ التوعية الاجتماعية: والمتمثلة بالمشاكل الاجتماعية العشائرية داخل القرية، وكذلك نقص الوعي الزراعي للتطور العلمي ومواجهة المشاكل الاجتماعية التي تواجه الزراعة العربية بروح جماعية وبالأخص مشاركة الشباب في العمل الزراعي، حيث يمثل نسبة من فوق سن (٥٥) ٥٠٪ من العاملين في القطاع الزراعي، وجيل ما بين ٢٥ـ٤٠سنة ٢٥٪. وتحول هؤلاء العاملين الى عمال مأجورين عند الاسرائيليين.

٤ ـ السياسة العنصرية الاسرائيلية، والمعتمدة على طرق عنصرية وتعسفية عديدة تصل في نهايتها الى استعمال القوة من اجل الحد من اتساع الزراعة العربية ومصادرة مقومات الزراعة وهي الارض والماء، حيث سنت من اجل ذلك عشرات القوانين. بذلك اصبحت تسيطر على ٦٠٪ من مصادر المياه و ٤٤٪ من اراضي الضفة الغربية. اما المنتوجات المتوفرة فقد تأثرت بالتغيرات المباشرة التي فرضتها السلطات الاسرائيلية على التركيبة الهيكلية للقطاع الزراعي حيث اصبحت المنتوجات الزراعية لبعض المناطق تسير نحو تلبية احتياجات القطاع الزراعي الصناعي الاسرائيلي، حيث عكست هذه العمليات نفسها على الحد من عملية التنمية وذلك كنتيجة طبيعية لارتباط الزراعة المحلية لتلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي قبل احتياجات المستهلك المحلي في الضفة والقطاع.

٥ ـ عدم وجود التنسيق من اجل ترشيد النمط الزراعي بين المنظمات الجماهيرية والمؤسسات غير الحكومية وارتباط بعض الجمعيات بقوانين الاحتلال وبذلك تنفيذ خططه الرامية الى سلب الارض والمياه.

٦ ـ سوء استعمال الدعم الخارجي واستثماره في اطره غير الصحيحة، واقتصاره على دعم المشاريع الوهمية للملاكين دون الفلاحين الا ما ندر منه.

٧ ـ الخاصية الايجابية في الفترة الاخيرة وهو ظهور المنظمات الجماهيرية كاستجابة للواقع الفلسطيني واخذها لدورها في التنمية الريفية ـ وخاصة لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية ـ في عملية التنمية الزراعية، ويلاحظ كذلك عودة العمال الزراعيين الى مواقعهم، وذلك نتيجة طردهم من المصانع الاسرائيلية، وعودة عشرة الاف من الخريجين العاطلين عن العمل في اختصاصهم، مما حدا بقسم كبير منهم الى الانخراط في العمل الزراعي في مواقعهم.

ويعاني الريف في فلسطين المحتلة، كباقي الارياف في دول العالم الثالث، من التخلف في جميع النواحي، بل يعاني كذلك من الاوضاع السياسية المتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي، وهو السبب في حرمانه من برامج التنمية لانها تتعارض مع جوهر الاحتلال نفسه.

ان ما ورد ذكره من تعريف للتنمية الريفية من خلال واقع المناطق المحتلة وايجاد الاتجاهات الاساسية الكفيلة بنجاحها وتطويرها، يوجب علينا ان نتعرف على النظم والجهات المؤثرة في هذه العملية وهي:

١ ـ المؤسسات الحكومية (صحة، زراعة، تعليم، اشغال عامة).

٢ ـ مؤسسات غير حكومية (جمعيات محلية وخارجية واجنبية وجامعات).

٣ ـ مؤسسات جماهيرية (تطوعية، زراعية، طبية، نسائية).

ان قوة الانسان الفلسطيني الذي اتخذ قراره في البقاء فوق ارضه تكمن في مقدرته على ابتداع انماط اجتماعية قادرة على مواجهة ظروفه المتغيرة لتعبىء من طاقاته الكامنة والفاعلة بهدف استغلال موارده واستمرار بقائه بشرف وكرامة فوق ارضه. فتميز الانسان الفلسطيني بظروفه الفريدة يجعل من سعيه وصراعه من اجل البقاء حالة متقدمة في خصائصها. فنجاحه في صراعه وصموده يتوقف الى حد بعيد على قدرته الذاتية على تنظيم جهوده ـ ضمن معطيات واقعية لاستغلال قدراته وموارده خير استغلال

وباقل التضحيات.

لقد كان من الطبيعي استحداث النظم الاجتماعية والمتمثلة بالمنظمات الجماهيرية المختصة كل في مجالها لتلعب الدور الذي كان يجب ان تلعبه مؤسسات واجهزة الدولة والتي اصبحت في ظروف الاحتلال خادماً ومنفذاً لخططه العنصرية والاستعمارية للقضاء على الشعب الفلسطيني.

ان نجاح اي عملية تنمية ريفية اوزراعية ترتبط بمشاركة هذه الاطر الطلائعية في وضع الخطط وتنفيذ العملية بكاملها. وسوف نحاول في هذه الدراسة، وقدر الامكان، ابراز الدور الذي تلعبه هذه المنظمات وما ستلعبه في المستقبل كل حسب اختصاصها في العملية التنموية، وليتسنى للجميع فهم التنمية الريفية ضمن معطيات واقعنا الفلسطيني.

انشطة المنظمات الجماهيرية في مجال التنمية الريفية:

لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية:

سوف تحظى هذه اللجنة بجانب كبير من دراستنا وذلك لتعاظم دورها في الريف. وهي اتحاد طوعي يهدف الى تعزيز مساهمة المختصين والباحثين والمهندسين الزراعيين بالاضافة الى الفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي من اجل رفع مستوى الزراعة والمحافظة على الارض.

اهداف اللجنة:

١ ـ الدفاع عن مصالح الفلاحين.

٢ ـ القيام بزيارات ميدانية للمزارع وتقديم الارشادات اللازمة.

٣ ـ اجراء تجارب وابحاث علمية ونشر نتائجها على الفلاحين.

٤ ـ عقد ندوات زراعية.

٥ ـ توعية الفلاحين لاي خطر يهدد مصالحهم، سواء أكان ذلك قرارات او قوانين.

٦ ـ تبادل المعلومات بين المهندسين في اللجنة والاستفادة من خبرة ومعلومات المزارعين الناجحين.

٧ ـ مساعدة المزارعين في اعمالهم الزراعية بالتنسيق مع لجان العمل التطوعي.

٨ ـ اصدار النشرات الزراعية.

٩ ـ التعاون المشترك مع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الشعبية والوطنية لما فيه خدمة فلاحينا.

١٠ ـ مساعدة المزارعين وارشادهم في حالة خسارتهم او اصابتهم بأي مكروه.

١١ ـ ايجاد فرص عمل للمهندسين والعاملين العاطلين عن العمل.

١٢ ـ القيام بمعارض زراعية والمشاركة في الندوات والمهرجانات الزراعية.

لقد انشئت لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية في اواخر عام ١٩٨٣م، انطلاقاً من فكرة بعض المهندسين الزراعيين الذين يضعون امام اعينهم خدمة شعبهم، وخاصة فلاحيهم، ضمن ظروف الاحتلال الصعبة والحملة الاستيطانية الشرسة.

وقد بدأت اللجنة اعمالها في الاغوار، وتوسعت لتشمل الآن مناطق بيت لحم، رام الله والخليل، وانخرط في صفوفها ما يقارب الخمسين من المهندسين من حملة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس، بالاضافة الى مئات الفلاحين ذوي الخبرة الميدانية في حقل الزراعة.

وقد حققت اللجنة كثيراً من الانجازات خلال فترة حياتها والتي لا تتعدى السنتين:

١ ـ ففي مجال الارشاد الزراعي: قامت اللجنة بـ ٧٥٠ زيارة ميدانية لمناطق مختلفة من الضفة والقطاع، حيث زارت ١٥٠ قرية وموقع زراعي، واستمعت الى مشاكل الفلاحين وارشدتهم الى سبل حلها. كما قامت باصدار نشرتين زراعيتين، الاولى عن امراض الزيتون وعلاجها، ووزعت منها عشرة الاف نسخة في الضفة الغربية، والثانية عن امراض الحمضيات وسبل علاجها ووزعت منها الفي نسخة.

٢ ـ اما في مجال الدراسات: فقد تم اعداد ونشر بحث عن مشاكل الزراعة في منطقة الاغوار، وبحث آخر عن الجفتلك وهدم البيوت، وبحث عن العوجا والمياه والمصادرات، وبحث بعنوان مخاطر حقيقية تهدد اشجار الحمضيات، وبحث كمدخل لفهم واقع المرأة الريفية في الاغوار.

٣ ـ في مجال الابحاث العلمية: تم القيام بتجربة عن مدى تأثير العلاجات المختلفة على حشرتي البق الدقيقي الاسترالي والبق القطبي، حيث تم تحديد انجع العلاجات الكيماوية للقضاء على هذه الحشرات، وبحث تحليل تربة الاغوار في عملية مسح شامل للمنطقة من البحر الميت وحتى سهل بيسان، حيث تم جمع اكثر من ٣٠٠٠ عينة وتحليلها في مختبرات جامعة بيرزيت من اجل معرفة مشاكل البرية والعناصر الاساسية فيها وطرق استصلاحها.

كما ويجري حالياً بحث بالتعاون مع جامعة بيرزيت حول تأثير المواد الكيماوية على جسم الانسان. وكذلك اجراء تجربة على زراعة البندورة باستعمال الساس بدل المواد الكيماوية للحيولة دون اصابة البندورة بفيروس تجعد الاوراق.

٤ ـ في مجال معالجة الاوبئة الخطيرة والطارئة: تم تنفيذ حملة رش لمعالجة حشرتي الحمضيات الخطيرتين لمدة عام، حيث تم رش ٢٠٪ من بيارات اريحا والعوجا والديوك، اضافة الى تشجيع والاشراف على رش ٧٠٪ من البيارات في المنطقة.

كذلك تم تنفيذ حملة رش ضد سوسة الاغصان التي اصابت الزيتون في كفرنعمة حيث تم رش ٣٥٠٠ شجرة زيتون كانت مهددة بالتلف.

٥ ـ في مجال التوعية الزراعية: يجري الحديث في كل زيارة ومناسبة مع الفلاحين من اجل اقناعهم بالطرق العلمية الحديثة في الزراعة، والتنبه لخطر سوء استعمال المواد الكيماوية السامة على جسم الانسان، وادخال محاصيل جديدة في زراعتهم وسبل حل مشاكلهم.

٦ ـ الاتصال مع الجمعيات: ايماناً من اللجنة بأهمية التنسيق مع الجمعيات العربية والاجنبية للعمل المشترك وخدمة الفلاح، جرى التوقيع على اتفاقيات تعاون مع الجمعيات مثل ـ المانونايت، واكسفام، ومؤسسة التنمية الاجتماعية وجمعية الملتقى الفكري العربي. وقد حققت الكثير من الانجازات مع هذه الجمعيات.

٧ ـ التعاون مع الجامعات: هناك اتصالات جيدة مع جامعة بيرزيت في بحث تحليل التربة، والسماح للجنة باستعمال المختبرات وفي بحث تحليل المواد الكيماوية على جسم الانسان، وفي بحث معالجة تلوث مياه الشرب في الاغوار. وتجري حالياً اتصالات مع جامعة النجاح وجامعة بيت لحم من اجل العمل المشترك. كما وتجري اتصالات مع جامعة النجاح وبيرزيت من اجل انشاء مختبر زراعي ومحطة تجارب زراعية.

٨ ـ في مجال التضامن مع الفلاحين: واول هذه الاعمال كان التضامن مع مزارعي الجفتلك عند هدم بيوتهم والاتصال بالجمعيات الخيرية من اجل مساعدتهم، وبالصحافة المحلية والخارجية لفضح المؤامرة التي تحاك ضدهم. وقد تم ترجمة بحث عن الجفتلك وتوزيعه على الصحافة والقنصليات. وكذلك التضامن مع اهالي كفر نعمة للتصدي لمصدر العدوى المسبب لانتشار سوسة الاغصان التي فتكت باشجارهم، والتضامن مع اهالي كوبر من اجل منع مصادرة اراضيهم وكتابة تقرير زراعي يشهد بأن هذه الارض زراعية من عشرات السنين.

٩ ـ في مجال التسويق: كما حدث في بيت سوريك حيث كان التجار يشترون الخوخ باسعار رخيصة، حيث نظمت لجنة الاغاثة الزراعية عملية تصدير ٦٠ طن من الخوخ للاردن حصل فيها الفلاحون على اسعار جيدة، واضطر التجار لرفع الاسعار. وقد تطورت هذه التجربة لتشمل تصدير محصول العنب ولكن بكميات اكبر ومناطق اوسع، بحيث شملت قرى بيت عنان، القبيبة، بدو، قطنة، بيت دقو، بيت سوريك.

١٠ ـ في مجال ادخال الطرق الحديثة في الزراعة: وهذه التجربة كانت رائدة في منطقة وادي فوكين ـ قضاء بيت لحم حيث تم:

- اقناع ١٢ مزارعا بفكرة ادخال طرق الري الحديثة.
- الاتصال بالجمعيات من اجل مساعدتهم وخاصة المانونايت.
- جلب الاسمدة والادوية والمعدات الزراعية والاشتال للمنطقة.
- زراعة مشتل بالطوباره يستوعب لـ ١٠ الاف شتلة ذات نوعية جيدة وسليمة من الامراض، واختصار تكاليفها الى ٢٥٪ من سعرها بالسوق.
- الاشراف على تركيب ٢٥ دونماً من الانابيب وزراعة المحاصيل ومد البلاستيك.
- انشاء بركة ترابية رخيصة جداً تستوعب لـ ٢٥٠م^{٣} من الماء.
- ادخال اصناف جديدة للمنطقة من البندورة والفاصوليا وزراعة محاصيل ثنائية بنفس الارض والزمن (البندورة والخيار) (الباذنجان والفاصولية).
- الاشراف على عملية التسميد والري ومقاومة الحشرات والامراض.
- التوعية الزراعية لاستعمال المبيدات الحشرية والعشبية ذات السمومية القليلة على جسم الانسان، واقناع الفلاح بتقبل كل ما هو جديد في الزراعة وذلك عن طريق الزيارات الاسبوعية التي كان يقوم بها

المهندس الزراعي المختص بهذه المنطقة. وكذلك التعاون المشترك والتفكير الجماعي لحل المشاكل وتبادل المعرفة.

- انخراط الفلاحين داخل صفوف لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية كاطار ضروري من اجل تطوير الزراعة ومشاركة الفلاح في حل مشاكله.

ان تجربة وادي فوكين لهي تجربة رائدة، حيث تكاثفت فيها الجهود الاساسية في انجاح هذه العملية، وهي جهود المنظمات الجماهيرية المتمثلة بلجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية والعمل التطوعي والجمعيات الممولة (المانونايت) والفلاح الواعي الراغب في تطوير زراعته. وقد عممت التجربة لتشمل المناطق التالية: ارطاس، وبيت سوريك، وبدو، وبيت عنان، وهناك الكثير من الفلاحين الراغبين في ادخال طرق الري الحديثة.

- التنسيق مع المنظمات الجماهيرية الاخرى: هناك تعاون مشترك مع اللجنة العليا للعمل التطوعي، حيث تم اقامة مخيم عمل تطوعي لقطف البندورة في الجفتلك في بداية هذا العام، ويوم عمل تطوعي مركزي في بيت سوريك ويوم عمل تطوعي في وادي فوكين والاشراف على مشتل الخضار الذي انشىء هناك ومساعدة المزارعين في قطف محصول البطيخ في الاغوار.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل تعداه لان تصبح لجان العمل التطوعي الادارة المنفذة لكثير من المشاريع التي تطرحها لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية. وهذا ما حصل في توزيع نشرة الزيتون ونشرة الحمضيات على مختلف مناطق الضفة والقطاع. ولم يتورع المتطوعون في الحديث عن اهداف اللجنة امام الفلاحين. والاتصال بها بناء على طلب الفلاحين في المناطق المختلفة.

اما التنسيق مع لجنة الاغاثة الطبية الفلسطينية، فهناك تنسيق وعمل مشترك في مختلف المناطق الزراعية بين اللجنتين من اجل حل مشاكل الفلاحين، وهذا ما حصل عند مساعدة اهالي الجفتلك في محنتهم وقرية المغير في معالجة الحمى المالطية المنتشرة هناك.

لقد كان للجان الاغاثة الطبية واللجنة العليا للعمل التطوعي دور بارز في دعم لجنة الاغاثة الزراعية وتطوير عملها.

اما بالنسبة للاطر النسائية، فهناك تنسيق جيد مع لجنة المرأة العاملة والتي كان لها دور بارز في مساعدة اهالي الجفتلك بالتعاون مع الاغاثة الزراعية وكذلك في مساعدة الاسر الفقيرة في منطقة الاغوار وكتابة بحث مشترك عن واقع المرأة الريفية في الاغوار.

اما الاطر الجماهيرية الاخرى فقد جرى الحديث معها من أجل التعاون المشترك لما فيه خدمة فلاحينا. وتأمل لجنة الاغاثة ان يكون لها دور اكثر فاعلية في الريف الفلسطيني والتعاون المشترك.

لجنة الاغاثة الطبية الفلسطينية:

يعود تأسيس لجان الاغاثة الطبية الى خمس سنوات خلت، عندما انشئت اول لجنة في مدينة القدس، وسرعان ما انتشرت هذه اللجان لتشمل كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وقبل ثلاث

سنوات، أعلن عن تشكيل اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية، الذي اخذ يقوم بدور المنسق لنشاطات مختلف اللجان، وبدور الاطار الفعال لتبادل الخبرات.

وحاليا تعمل هذه اللجان في مناطق: نابلس، طولكرم، جنين، رام الله، القدس، بيت لحم، الخليل، قطاع غزة، الاغوار.

ويركز الاتحاد نشاطاته في القرى النائية والمخيمات المحرومة جزئياً اوكلياً من الخدمات الحيوية. ويحاول ان يوازي بشكل متوازن وفعال بين العمل الفلاحي، الذي يعتبر جسراً فعالاً في الوصول للناس وفي درء اخطار العديد من الامراض، ويبين العمل الوقائي الموجه لتوعية السكان ومساعدتهم على التعاون في حل المشاكل الصحية البيئية، مثل القضاء على الاوبئة وتنقية المياه.

وقد تطور نشاط الاتحاد بشكل متصاعد، ففي حين انجز عام ١٩٨٢ (٤٠) اغاثة طبية في الريف، فقد حقق في عام ١٩٨٣ (١٢٠) اغاثة عولج خلالها ١٠,٠٠٠ مريض، وفي عام ١٩٨٤م، ٢٠٠ اغاثة تمت خلالها معالجة ما يزيد عن ٢٠,٠٠٠ مريض.

وبالنسبة للاتحاد، فان الاستراتيجية السليمة للتنمية الصحية في الريف تتمثل في انشاء شبكة من المراكز الصحية الاساسية التي يغطي كل واحد منها مجموعة قرى، مع استمرار عمل العيادات المتنقلة (الاغاثات) التي تقوم بدورها بتحويل المرضى المحتاجين للمراكز. ومن شأن هذه المراكز ان تقدم بالاضافة للعمل العلاجي - برامج متكاملة في التوعية الصحية، بما في ذلك تنظيم لقاءات مع الناس وتوزيع نشرات وعرض افلام وتدريب عاملات صحيات من القرى نفسها وتقديم العناية للامهات والاطفال وتنظيم الفحوصات الوقائية.

ويجري الاتحاد كذلك مجموعة من الدراسات الميدانية الهامة التي القت الاضواء على حقيقة الوضع الصحي. والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الصحية باعتبارها مرشداً يوجهها بانتظام نحو المسار الصحيح.

اللجنة العليا للعمل التطوعي:

تضم اللجنة ٩٧ لجنة فرعية حسب احصائيات عام ١٩٨٢م، يشارك فيها ٧٠٠٠ متطوع. وقد قامت اللجان منذ تأسيسها عام ١٩٨٠ حتى الآن بمساعدة الفلاحين في مواسم الحصاد وقطف الزيتون والخضروات. واستصلاح اكثر من ٢٨ الف دونم وزراعة ٣٠ الف شتلة زيتون في موسم عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

وتقوم اللجنة بتنظيم دورات تقوية لطلبة التوجيهي واخرى لمحو الامية، اضافة الى المحاضرات والندوات الثقافية، وبناء الجدران حول المقابر والمدارس والجوامع والكنائس والجمعيات او تعبيد الشوارع وشق الطرق الزراعية وبناء الادراج للاحياء الشعبية.

وقد اقامت اللجنة سبعة مخيمات عام ٨٣ - ١٩٨٤م، و١٤ مخيماً في العام الماضي بالتعاون مع لجان المرأة العاملة. وتضم هذه المخيمات ٧٠٠ طفلاً من اعمار ٦ - ١٤ سنة، منها ١١ مخيماً في القرى، يتعلم

الاطفال فيها دروس الثقافة العامة، والرياضة والغناء والدبكات الشعبية والمسرح.

وتضع اللجنة ضمن استراتيجيتها للعمل المستقبلي في الريف، استصلاح الاراضي واقامة المخيمات للاطفال وتعميق مكانة ومفهوم العمل التطوعي وتحويله الى تعاونيات انتاجية لصالح الاعضاء المشاركين. وقد كان للجنة تجربة في هذا الميدان وتعمل الآن على تطويرها. كما تعمل على التوعية في الريف من اجل التمسك بالارض والعودة اليها والحد من الهجرة والتوعية الثقافية.

لجنة الشبيبة:

وهي تجمع من الشباب الواعي والمؤمن بالعمل التطوعي الذي يخدم المصالح العامة لجميع سكان الموقع الذي يعيشون فيه. ومجموع اللجان الفرعية يشكل الاتحاد العام للجان الشبيبة في الارض المحتلة. وتضم اللجان الفرعية في صفوفها ما بين ٥٠ ـ ١٠٠ عضواً وذلك حسب الموقع. وقد قامت اللجان في جني ثمار الزيتون والقمح واستصلاح الاراضي ومساعدة مزارعي الاغور في قطف ثمار الخضار. وتعمل اللجنة على تشكيل رياض اطفال ومستوصفات طبية وترميم المدارس والجوامع ورصف الطرق.

وتركز لجان الشبيبة في استراتيجيتها على استصلاح الاراضي وعمل مشتل زيتون واشجار مثمرة وذلك بغية زراعة الاراضي المهددة بالمصادرة بالاشجار المثمرة لتخفيف اعباء الوضع الاقتصادي السيء على الفلاحين. وهناك دور فعال للجان العمل التطوعي في منطقة نابلس والقرى المحيطة بها.

الاطر الجماهيرية النسائية:

هناك عدة اطر جماهيرية تعمل في المناطق المحتلة وبالتالي في الريف الفلسطيني، كلجنة المرأة العاملة، ولجنة العمل النسائي، ولجنة المرأة الفلسطينية، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي. وسنأخذ نموذجاً لهذه اللجان، وهي لجنة المرأة العاملة الفلسطينية، كأنشط اطار جماهيري نسائي في الريف الفلسطيني.

اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية:

هو اتحاد طوعي للمرأة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، تأسس عام ١٩٨١، وتشكل المرأة الريفية ٧٠٪ من مجموع اعضائه. وقد انجز الاتحاد منذ تأسيسه لغاية الآن عدة نشاطات:

١ ـ ٤٠ معرضاً للاشغال اليدوية وكتب وصناعات محلية ورسومات اطفال والعاب.

٢ ـ تم فتح ١٤ دورة تأهيل نسيج وخياطة واشغال يدوية في ١٠ قرى من ٨٣ ـ ١٩٨٥م.

٣ ـ انشاء ١٣ روضة اطفال في ١٠ مواقع زراعية.

٤ ـ اقامة ١١ مخيماً للاطفال صيفياً وشتائياً في ١١ موقع زراعي واستيعاب اكثر من ١٠٠٠ طفل من سن ٤ ـ ١٢ سنة. وفي سنة ١٩٨٥ القيام بـ ١٤ مخيماً صيفياً منها ١١ مخيماً في المواقع الزراعية.

٥ ـ القيام بدورات محو امية في اربعة مواقع زراعية حتى عام ١٩٨٤.

ويشارك الاتحاد بعمل دورات تقوية لطلبة المدارس في مواقع عديدة، بالاضافة الى الارشادات المكثفة للمرأة الريفية في مجال تربية الاطفال والصحة والثقافة العامة والدفاع عن مصالحها اذا كانت عاملة.

وتشارك اللجان الجماهيرية النسائية الاخرى بدور فعال في الريف الفلسطيني من حيث فتح الروضات ودورات محو الامية وتعليم الخياطة والنسيج والتوعية للفلاحين ورفع المستوى الثقافي للمراة الريفية.

مما سبق ذكره يتضح، لنا الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية والذي بدونه لا يمكن احداث اي تطور في تنمية الريف الفلسطيني ضمن الواقع الذي تعيشه.

المشاكل التي تواجهها اللجان الجماهيرية للعمل في الريف الفلسطيني:

١ ـ **قلة الدعم المالي**: ان معظم اللجان الجماهيرية تعاني من المشاكل المالية والتي تحول في بعض الاحيان دون تنفيذ دورها وكما ان اموال الصمود واللجنة المشتركة تعطى للجان مخصصة ومميزة وهي بالاساس غير فعالة. ان معظم اللجان الجماهيرية معتمدة في ماليتها على اشتراكات الاعضاء وعلى المساعدات التي تجمعها من الجماهير والجمعيات الخيرية. ولكن ضمن الظروف الاقتصادية الصعبة، والتي تضعف من مشاركة الجماهير في دعم هذه اللجان مما يؤدي الى التقليل من خدماتها. وينعكس هذا الحال بشكل سلبي ومباشر على اللجان البسيطة وعلى اعلامها بحيث لا تستطيع حتى نشر انجازاتها.

٢ ـ **تعامل الفلاحين مع اللجان الجماهيرية**: هذه المنظمات هي من صميم الجماهير، ومع ذلك فانها تعاني من بعض المشاكل الجانبية في التعامل مع الفلاحين. فبعض الفلاحين ينظرون اليها وكأنها جمعيات خيرية، ولذلك فانهم يهتمون بالفائدة المادية فقط وفي بعض الاحيان يلجأون الى اساليب ملتوية لتحقيق ذلك كما هو حاصل في التعامل مع الجمعيات الخيرية، كما ان بعض الفلاحين يخافون التعامل مع هذه اللجنة خوفاً من السلطة وعقابها، او خوفاً من الملاك الذين تتعارض مصالحهم مع اهداف هذه اللجان. كما ان بعض الفلاحين لا يستمعون الى نصائح المرشد الزراعي وذلك نتيجة الفجوة التي احدثتها دوائر الزراعة بين المرشد الزراعي والفلاح. وهذا راجع الى عدم مقدرة المرشدين الزراعيين على احداث التطور اللازم في الزراعة لدى المزارعين، وذلك لارتباطهم بخطط دوائر الزراعة الاسرائيلية ولأن بعض المهندسين الزراعيين ـ اصحاب المكاتب ـ ينظرون للفلاح نظرية فوقية ومن خلف مكاتبهم.

٣ ـ **انعدام التنسيق المشترك بين الاطر العاملة في الريف**: أ ـ فالتنسيق بين اللجان الجماهيرية لا زال جزئياً ولم يأخذ بعد البعد الاستراتيجي واعداد الخطط المتكاملة المشتركة.

ب ـ التنسيق بين المنظمات الجماهيرية والمؤسسات غير الحكومية والمتمثلة بالجمعيات يشق طريقه بصعوبة من اجل العمل المتكامل، وذلك:

١ ـ لاعتبارات سياسية اولتحريم هذه العلاقة من قبل سلطات الاحتلال ولارتباط هذه الجمعيات وتنفيذها للقانون الاسرائيلي. وكذلك فان بعض الجمعيات لا تثق بهذه اللجان من النواحي المالية او التنفيذية وهذا عائد لغموض بعض هذه اللجان ضمن واقع الاحتلال الذي يسعى الى ضرب هذه اللجان.

٢ ـ تخوف اللجان الجماهيرية من التعامل مع بعض الجمعيات، ويرجع ذلك لارتباط هذه الجمعيات باطراف خارجية تحاول تنفيذ خططها السياسية من خلال المشاريع التي تدعمها.

جـ ـ انعدام التنسيق المشترك بين المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية كنقابة المهندسين الزراعيين ونقابة المهندسين، ونقابة الاطباء، ونقابة المحامين وهذا راجع الى:

١ ـ ارتباط هذه النقابات بمثيلاتها في الضفة الشرقية.

٢ ـ وجودها الشكلي وعدم مشاركتها بشكل فعال في دعم الريف الفلسطيني.

٣ ـ النظرة الفوقية التي تتعامل بها هذه النقابات مع المنظمات الجماهيرية واعتبار نفسها الطرف المخول بالعمل حسب اختصاصياتها. ولكن طرأ تحسن على موقف هذه النقابات حيث اخذت تتعامل بشكل اكثر واقعيةمع المنظمات الجماهيرية وذلك نتيجة عمل المنظمات الدؤوب من اجل مصلحة فلاحينا.

د ـ عدم وجود تنسيق مشترك بين الجامعات والمنظمات الجماهيرية، مع العلم ان الجامعات في الاراضي المحتلة تستطيع ان تلعب دوراً أكثرفاعلية في دراسة المشاكل التي يواجهها الريف وسبل علاجها، وبحث هذه المواضيع مع اللجان الجماهيرية من اجل تنفيذها وليس فقط من اجل نشرها ووضعها في المكتبات ولمن يهمه الامر. ولقد بادرت لجنة الاغاثة الزراعية الفلسطينية بالتنسيق المشترك مع الجامعات في كثير من الابحاث وحل المشاكل في ريفنا الفلسطيني.

٤ ـ الحملة الاعلامية المشبوهة والمعادية للمنظمات الجماهيرية: وهي الحملة التي يقوم بها الاحتلال واعداء الشعب الفلسطيني والوجوه التقليدية والمسيطرة على بعض الامور في الضفة والقطاع والتابعة لجهات خارجية.

٥ ـ صعوبة تفعيل كل الناس في العمل الطوعي من خلال انخراطهم في المنظمات الجماهيرية والتعاون المشترك وذلك راجع الى:

١ ـ سبب ذاتي يتمثل في عدم رغبة الشخص في العمل الطوعي.

٢ ـ سبب فني يتمثل في قلة الخبرة في العمل في مجال معين كالطب والارشاد الزراعي.

٣ ـ الظروف الاقتصادية الصعبة والتي تحول في معظم الاوقات دون المشاركة الفعالة بسبب ضيق الوقت.

٤ ـ انعدام الوعي العام عند الناس لاهمية العمل الطوعي والانخراط في المنظمات الجماهيرية.

يتضح من المعلومات التي وردت في سياق هذا البحث، ان المنظمات الجماهيرية العاملة في الريف انما نبعت اساساً من الحاجة الماسة لنشوئها، وهذا ما يفسر سبب احتضان المزارعين لها ورعايتها، حيث كانوا السبب الاساسي الذي مكنها من الوقوف على ارجلها والصمود في وجه هجمات الاحتلال واعوانه. كما لم يكن من الممكن لهذه المنظمات ان تنتشر ويصلب عودها لوكانت الدوائر الاسرائيلية الرسمية تقوم بواجبها كسلطة محتلة تجاه الشعب الذي تنهب خيراته.

فتنوع المنظمات الجماهيرية، وزيادة نشاطاتها كل حسب اختصاصها، تضفي عليها خصائص ثابتة ومتميزة مستمدة من خصوصية اوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وهي بهذا تسد جزءاً من الفراغ الناجم عن غياب السلطة الوطنية التي تعتبر من الركائز الهامة على طريق اقامة الدولة المستقلة.

ونود ان نسجل باعتزاز، النمو الكبير الذي حققته المنظمات الجماهيرية رغم حداثة تشكيل اطرها المنظمة على شكل اتحادات مركزية تضم لجان المواقع والذي تم فقط منذ حوالي ٤ سنوات لاقدمها.

ولعل السبب الاساسي الذي يعيق عمل سائر هذه المنظمات، ويحد من اسهامها في تنمية المجتمع محدودية مواردها المالية، واضطرارها للقيام ببعض النشاطات التي توفر لها مصادر تمويل محلية تكفل لها تغطية نفقاتها الاساسية كأجور المقرات وتكاليف المواصلات، وهي شروط اساسية لاستمرارية تأدية عملها.

اما العوائق الاخرى فان بالامكان حلها بالعمل الدؤوب والمتواصل ورفع مستوى التنسيق بين هذه المنظمات. وبذلك نكون قد اسهمنا في مد الجسور اللازمة لاقامة دولتنا العتيدة، واسهمنا بشكل فعال في مقاومة الهجرة والبطالة والامراض الاجتماعية الناجمة عنها.

توصيات واقتراحات:

١ ـ دعم اللجان الجماهيرية مادياً وتوزيع اموال الصمود واللجنة المشتركة على كافة اللجان الجماهيرية.

٢ ـ دعم المشاريع التي يقوم بها صغار الفلاحين.

٣ ـ استصلاح الاراضي وحل مشاكل المياه..

٤ ـ التعاون المشترك والمبرمج ما بين الجمعيات التعاونية والمنظمات الجماهيرية والجامعات والنقابات المهنية وكافة الاطر التي تعمل في الريف.

٥ ـ توسيع قاعدة الجمعيات التعاونية والتقليل من التدخل في امورها.

٦ ـ انشاء مجلس زراعي عالي تشارك فيه كافة الاطر الجماهيرية من جمعيات ومنظمات جماهيرية وجامعات ونقابات.

٧ ـ دعم جهود لجنة الاغاثة الزراعية باعتبارها الطليعة المنظمة للفلاحين في القرية من اجل تحقيق اهداف التنمية ضمن واقعنا الفلسطيني بالتعاون مع الأطر الجماهيرية الاخرى.

٨ ـ حل مشاكل الفلاح من النواحي الخدماتية والصحية والتعليمية وغيرها.

٩ ـ العمل على اتحاد التعاونيات الزراعية من خلال لجان العمل التطوعي والاغاثة الزراعية وتمويلها من قبل الجمعيات.

المراجـــع

١ ـ اسامة شهوان، **الخدمات البلدية في الضفة الغربية**، ١٩٨١، ص٨.

٢ ـ داوود استنبولي، **الانسان الزراعي**، ص٦، ص٧.

٣ ـ ابراهيم الدقاق، **نحو برامج تنموية من اجل الصمود**.

٤ ـ محي الدين صابر، **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية**، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي سرس الليان ـ ١٩٦٣، ص١٣٣ ـ ١٣٥.

٥ ـ د. محمد الزعبي، **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي**، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٩، ص١٨٢ ـ ١٨٣.

٦ ـ **نضال المرأة العاملة** ـ اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية ٨ آذار ـ يوم المرأة العالمي ١٩٨٤.

٧ ـ د. كاظم حبيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، دار الفارابي / ١٩٨٠، ص٧، ٨، ٩.

أنماط استخدام الأرض والمياه للأغراض الزراعيّة في الضفة الغربيّة

د. هشام عورتاني

مقدمـــة:

تعـرض القطـاع الـزراعي في الضفـة الغـربيـة الى مؤثرات كثيرة منذ وقوع الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧. ولقد كان لهذه المؤثرات نتائج كثيرة وعميقة على جميع الجوانب الأساسية لهذا القطاع، مثـل حصتـه من الانتاج المحلي ونسبة الايدي العاملة فيه ومستوى الاربحية وظروف الانتاج والتسويق لانمـاط الانتـاج الـزراعي الرئيسية. ومع ان جميع هذه التغيرات هي بحاجة الى رصد دائم وتقييم دقيق لاسبابها ومضاعفاتها، الا ان الهدف الاساسي لهذه الورقة يقتصر على اجراء تحليل للتغيرات التي طرأت على انمـاط استخـدام الارض والمـوارد المائية للاغراض الزراعية في اعقاب الاحتلال، مع مقارنتها مع ما كانت عليه قبله.

ان لهذه الدراسة اهمية خاصة في الظروف الحالية بسبب ما تثيره المشاكل التسويقية الناجمة عن زيـادة الانتـاج من تسـاؤلات عنـد البعض، فيما اذا كانت مساحة الارض المستغلة للاغراض الزراعية وكميـات الميـاه المتـاحة للمزارعين هي بمستوى يتناسب وكميات الانتاج الواردة في التقارير الاحصائية التي تصـدرهـا الجهـات المختصـة في المنـاطق المحتلة. كما ستحاول هذه الدراسة اعطاء تصور لحجم الانتـاج الـذي يمكن ان يصـل اليـه المـزارعون على ضوء الموارد الارضية والمائية المتاحة لهم، وذلك على افتراض تجاهل العوامل المحددة والاختناقات القائمة، خاصة تلك المتعلقة بالتسويق محلياً وفي الخارج.

المساحة القابلة للزراعة:

تقـدر المسـاحـة الاجمـاليـة للضفـة الغربية بحوالي ٥٥٧٢ كم مربع، ويشمل ذلك مساحة القدس العربية وبعض القرى المحيطة بها والتي اعلنت اسرائيل عن ضمها منذ الاسابيع الاولى للاحتلال والتي

تقدر بـ ٦٧ كم مربع. ومن المعروف طبعاً ان هنالك تفاوتاً حاداً في التضاريس الطبيعية والخصائص الجغرافية الاخرى ذات العلاقة بالانتاج الزراعي، ولكن بشكل عام فان نسبة الارض القابلة للزراعة الاقتصادية هي قليلة نسبياً بسبب الوعورة الزائدة والانحدار الشديد الذي يميز الجزء الاكبر من الضفة. ويمكن اخذ فكرة عن توزيع مساحة الضفة الغربية حسب قابليتها للانتاج الزراعي من التصنيف الجوي الذي اجرته شركة تاهل (TAHAL) في سنة ١٩٦٨ والذي تتلخص نتائجه في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

تصنيف الارض حسب قابليتها للاستعمال الزراعي

الصنف	المواصفات الانتاجية	المساحة (دونم)*	٪من المجموع
١	ملائمة للمحاصيل المروية بدون عوائق	١٧٢,٢٩٢	٢,٩
٢	ملائمة للزراعة المروية مع وجود عوامل محددة	٤٣٩,٧٧٤	٧,٥
٣	ملائمة للزراعة البعلية	١,٤٣١,٠٥٨	٢٤,٣
٤	قابليتها للزراعة محدودة جدا واستصلاحها غير اقتصادي	٢,٢٦٢,٧١٧	٣٨,٥
٥	غير ملائمة للفلاحة ولكنها تصلح للرعي	٥٩١,٣٨٨	١٠,١
٦	ملائمة للرعي مع وجود عوامل محددة	٩٨٠,٧٣٤	١٦,٧
	المجموع	٥,٨٧٧,٩٦٣	١٠٠,٠

* تزيد المساحة الاجمالية في هذا الجدول عن مساحة الضفة الغربية بسبب احتوائه خطأ على بعض المناطق الداخلة ضمن الخط الاخضر.

يتبين حسب معطيات الجدول السابق ان حوالي ١٠٪ فقط من مساحة الضفة الغربية هي قابلة للزراعة المروية المكثفة، سواء بقيود او بدون قيود، وبأن ٢٤٪ من المساحة هي قابلة للزراعة البعلية. اما الجزء الاكبر (٦٦٪) فهو ارض غير صالحة للزراعة الاقتصادية بالمعايير السوقية الدارجة.

هنالك بالطبع خلافات واضحة في الرأي بين الخبراء حول صحة التقديرات الواردة في الجدول السابق، حيث يعتقد كثير من الخبراء المحليين ان نسبة الارض القابلة للزراعة بحسب المقاييس السائدة محلياً هي اعلى مما هو مذكور في هذا التصنيف. وبالفعل يمكن رؤية مساحات واسعة من الارض التي يستغلها اصحابها باشكال متنوعة من الانتاج الزراعي، مثل زراعة المحاصيل الحقلية او الاشجار المثمرة، والتي تظهر في التصنيف الجغرافي تحت نوع الارض غير الصالحة للزراعة. لكل ذلك فانه ليس من المستغرب ان نجد بان تقديرات الخبراء الزراعيين العرب لمساحة الارض القابلة للزراعة في الضفة

الغربية تزيد بحوالي ٣٠٪ عن التقديرات الاسرائيلية (٢٦٥٦ مقابل ٢٠٤٣ كيلو متر مربع)[١].

وبغض النظر عن الفروق السابقة في تقديرات المساحة القابلة للزراعة فانه يتبين لنا بعض الحقائق الاساسية من التحليل السابق، اهمها ما يلي:

- تبلغ المساحة القابلة للزراعة المروية من الناحية النظرية حوالي ٥٥٠ الف دونم، في حين ان المساحة المروية فعلا في الوقت الحاضر هي بحدود ٩٠ - ١٠٠ الف دونم (بالاضافة لحوالي ٤٠ الف دونم للمستوطنات الاسرائيلية). وهذا يعني ان هنالك مجالا لمضاعفة المساحة المروية بعدة مرات فيما اذا توفرت الموارد المائية الكافية.
- تبلغ المساحة القابلة للزراعة البعلية الاقتصادية ١,٤ مليون دونم، علماً بان ما يزرع فعلاً هو بحدود ١,٦ مليون. ويعود ذلك الى ان الجزء الاكبر من الارض القابلة للري (من صنف ١ و٢) هي موضوعة حاليا تحت الزراعة البعلية، وكذلك الى قيام المزارعين باستغلال بعض الاراضي المعتبرة بأنها لا تصلح للزراعة الاقتصادية (من صنف ٣ او٤).
- ان التوسع في نسبة الارض المزروعة سيكون بالدرجة الرئيسية على حساب الارض من صنف (٤) والتي تصل نسبتها الى ٣٨٪ من مساحة الضفة الغربية. ولكن فلاحة هذه الارض لا يمكن ان تكون مجدية تماماً قبل القيام بعمليات الاستصلاح الاساسية، وهوما لا يقدر المزارع العادي على القيام به بدون مساعدات تمويلية وفنية من السلطة الوطنية، خاصة وان المردود الوطني لهذه العملية يفوق كثيراً المردود المادي الذي قد يحصل عليه المزارع الذي سيستغلها.

يتضح من كل ذلك ان هنالك مجالا لحدوث توسع كبير في كل من مساحة الارض المروية والبعلية فيما اذا توفرت المقومات اللازمة لذلك، واهمها هو تسويق الانتاج والحصول على مصادر التمويل اللازمة لهذا الغرض.

مضاعفات سياسات سلطات الاحتلال على الارض الزراعية:

لقد بدأت سلطات الاحتلال منذ الاشهر الاولى باتباع سياسات وتطبيق اجراءات لا حصر لها بهدف بسط السيطرة الاسرائيلية على اوسع رقعة من الارض والموارد المائية، لأن ذلك يعتبر من الاهداف الاستراتيجية لجميع الاحزاب الصهيونية في اسرائيل، بغض النظر عن الاختلاف في اساليب التطبيق. وبالفعل فقد تم خلال اقل من عامين اغلاق مساحات واسعة من الضفة الغربية لاسباب «أمنية»، ثم تصاعدت عمليات المصادرة والاستيلاء على الارض خلال السنوات اللاحقة الى أن وصلت نسبة الارض التي اصبحت تحت سيطرة السلطة بشكل اوبآخر الى حوالي ٥٢٪ من مجموع مساحة الضفة الغربية[٢].

. ولا شك ان جزء من الارض التي استولت عليها السلطة كان تحت الزراعة قبل الاحتلال.

وتقدر مساحة الارض الزراعية التي شملتها اجراءات الاغلاق والمصادرة طيلة سنوات الاحتلال بحوالي ٢٠٠ الف دونم (١٠٪ من المجموع)، يقع الجزء الاكبر منها على السفوح الشرقية لجبال نابلس - طوباس وفي لواء الخليل. وقد كانت هذه الاراضي في العادة تستخدم لاغراض زراعة الحبوب، ولرعي

المواشي في السنين الجافة. ولكن بالاضافة الى ذلك، تم اغلاق مساحات من الارض الزراعية المروية في منطقة الاغوار، خاصة تلك المحاذية لنهر الاردن. وتقدر مساحة الارض المروية التي تم الاستيلاء عليها لاسباب مختلفة بحدود ٥ ـ ٨ الاف دونم من مجموع ٥٠ الف دونم كانت مروية قبل الاحتلال. ولكن الارض المروية ارتفعت بعدئذ الى حوالي ١٠٠ الف دونم.

يتضح من المعطيات السابقة ان الهجمة الاسرائيلية على الارض العربية لم تقلل بنسبة كبيرة من مساحة الارض التي يزرعها المواطنون العرب، سواء بعلاً ام رياً. ويعود ذلك الى ان الاعتبار الاهم في تحديد الارض المستهدفة للمصادرة كان عادة هو الموقع الاستراتيجي لها. لذلك فقد اقيمت الغالبية الساحقة من المستوطنات المدنية والعسكرية على قمم الجبال والسفوح المرتفعة، والتي تكون في العادة غير صالحة للزراعة. ولا يستثنى من ذلك الا المستوطنات التي اقيمت في وادي الاردن (١٧ مستوطنة) والتي تزرع ٣٤٢٠٠ دونم منها ٣٣ الف دونم تحت الري، وعدد قليل من المستوطنات في المناطق الاخرى التي تزرع ١٧ الف دونم، منها ٦ الاف تحت الري[٣]. ويمكن الافتراض بأن الجزء الاكبر من مساحة الارض التي تزرعها هذه المستوطنات لم يكن في السابق تحت الزراعة من قبل المواطنين العرب.

الموارد المائية المتاحة للزراعة:

تسقط على الضفة الغربية كميات وافرة نسبياً من المطر، حيث ان ٦٨٪ من سطحها يسقط عليه اكثر من ٣٠٠ ملمتر سنوياً في معظم المواسم. وهذا يعني ان مساحة الارض التي تصلح للزراعة المطرية تصل الى ٣,٨ مليون دونم، اي ما يعادل حوالي ضعف مساحة الارض المزروعة في الوقت الحاضر. ولا شك ان الضفة الغربية هي في وضع افضل بكثير من هذه الناحية من الدول العربية المجاورة، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

تصنيف الارض في منطقة الشرق الاوسط حسب معدل سقوط المطر

نسبة مساحة الارض التي تتلقى معدلات المطر التالية:

القطر	المساحة الكلية	اقل من ١٠٠ ملم	١٠٠ـ٤٠٠ ملم	اكثر من ٤٠٠ ملم
العراق	٤٣٥,٠٠٠	٢٢	٦٧	١١
الاردن	٩٨,٠٠٠	٥١	٤٧	٢
سوريا	١٨٥,٠٠٠	-	٩٠	١٠
لبنان	١٠,٠٠٠	-	١٠	٩٠
الضفة الغربية	٥,٥٧٢	١٠	٣٧	٥٣

Source: A. Ara'r, The Role of Rainfed Agriculture in the Near East, a paper submitted to the FAO Regional Seminar on Rairfed Agriculture, Amman 5 - 10 May 1979.

تقدر كمية المياه القابلة للاستغلال في الضفة الغربية بحدود ٨٠٠ مليون متر مكعب في السنة. ونظراً للتركيب الجيولوجي لوسط فلسطين فان حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية تنساب من خلال الاحواض المائية الجوفية الى المناطق الواقعة داخل «اسرائيل»، حيث تشكل حوالي ثلث كمية الاستهلاك السنوي من المياه هناك، والذي بلغ في سنة ١٩٨٣، ١٧٧٠ مليون متر مكعب (انظر الجدول رقم ٣).

اما بالنسبة لكمية المياه التي يستغلها المواطنون العرب في الضفة الغربية فانها تقدر ومنذ وقت بعيد بانها تتراوح من ١٠٠ ـ ١١٠ مليون متر مكعب اي بحدود ٧٪ فقط من الاستهلاك المائي الاسرائيلي. ويستخدم حوالي ٩٠٪ من المياه العربية للاغراض الزراعية والباقي لاغراض الاستهلاك المنزلي. اما ما يستخدم للاغراض الصناعية فلا يزيد عن ١ـ٢ مليون متر مكعب. ويبين الجدول رقم (٣) مقارنة لكميات المياه المستهلكة في كل من الضفة الغربية واسرائيل. ويلاحظ من هذا الجدول بأن معدل استهلاك الفرد من المياه في اسرائيل يزيد بحوالي ٤ اضعاف عما هو عليه في الضفة الغربية.

الجدول رقم (٣)

تقديرات استهلاك المياه في الضفة الغربية واسرائيل

لعام ١٩٨٣

(مليون متر مكعب)

	الضفة الغربية	اسرائيل
الزراعة	٨٨	١,٢٨٢
الصناعة	٢	١٠٣
الاستهلاك المنزلي	١٠	٣٨٥
المجموع	١٠٠	١,٧٧٠
المعدل العام لاستهلاك الفرد (متر مكعب)	١٣٢	٤٤٣

يحصل المواطنون العرب على المياه التي يستهلكونها من ثلاثة مصادر رئيسية، هي الينابيع والآبار الارتوازية وآبار الجمع. ويقدر عدد الينابيع في الضفة الغربية بحوالي ٣٠٠ عين، الا ان غالبيتها هي ذات تصرف موسمي ولا قيمة زراعية لها. ويقدر عدد الينابيع التي يزيد تصرف كل منها عن ٣٠ الف متر مكعب سنويا بحوالي ٥٦ عين فقط[٤]. وبالطبع فان مجموع التصرف السنوي للينابيع هو عرضة للتغير

(١) تقديرات خبراء دائرة المياه في الحكم العسكري

(٢) الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٤، ص(١٠).

الشديد من موسم لآخر، الا ان كمية المياه التي تنتجها هذه الينابيع هي بحدود ٥٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب[٥].

أما الآبار الارتوازية العاملة فان عددها الاجمالي هو حوالي ٣١٠ بئر حفرت جميعها تقريباً قبل الاحتلال. ويلاحظ أن سلطات الاحتلال قد فرضت حظراً على حفر اية ابار جديدة للاغراض الزراعية منذ السنوات الاولى للاحتلال، ثم قامت منذ اواسط السبعينات باصدار رخص للابار القائمة حددت بموجبها كميات المياه المسموح بضخها من كل منها. ويتبين من سجلات دائرة المياه ان الكمية الاجمالية المرخص بضخها من الآبار العربية هي ٣٥ مليون متر مكعب[٦].

ان من اهم المؤشرات المتعلقة بالاوضاع الزراعية في الضفة الغربية هي رصيد التحولات التي طرأت على كميات المياه المستخرجة من الآبار العربية. فمن الملاحظ ان اصحاب الآبار كانوا في سنوات السبعينات يضخون كامل الكميات المسموح لهم بضخها، بل ويتذمرون من عدم امكانية تجاوز تلك الكميات. ولكن الوضع اخذ يختلف بشكل تدريجي فيما بعد بحيث اصبحت كميات المياه التي تنتجها الآبار العربية هي اقل من الكميات المسموح بضخها. ويعود ذلك لسببين رئيسيين، اولهما بالطبع هو حدوث تقدم كبير في وسائل نقل وتوزيع المياه بشكل رفع كثيراً من كفاءة استخدام المياه للاغراض الزراعية. الا ان السبب الثاني لذلك هو ان اعداداً متزايدة من المزارعين قررت عدم التوسع في الزراعة المروية او حتى تقليصها بسبب تخوفها من الخسارة على ضوء التجارب التي مرت فيها خلال معظم المواسم الماضية. ولا شك ان هذا الوضع يشكل ظاهرة سلبية وخطيرة جداً على خلفية التنافس القائم على استخدام الموارد المائية وبسبب الحاجة الملحة لاستيعاب اعداد ملموسة من الايدي العاملة في القطاع الزراعي.

وبالمقابل، فقد قامت السلطة بحفر عدة آبار عميقة في الضفة الغربية لصالح المستوطنات الاسرائيلية. وقد بلغ عدد هذه الآبار لغاية سنة ١٩٨٣ (٣٠ بئراً)، منها ٢٠ بئراً في منطقة الاغوار و١٠ آبار في المناطق الجبلية[٧]. ويقدر الانتاج السنوي لهذه الابار بـ ٢٥ ـ ٣٥ مليون متر مكعب، أي اكثر من ثلثي كمية المياه التي تضخها الابار العربية مجتمعة، والتي يزيد عددها عن ٣٠٠ بئر.

ان الصراع القائم على موارد المياه في المناطق المحتلة يفرض اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة، وذلك من اجل استخدام هذه المياه في ري أوسع مساحة ممكنة من الارض.

ولقد حصل تقدم كبير في طرق الري المستخدمة خلال السنوات الاخيرة مما ادى الى رفع كفاءة استخدام المياه بصورة ملموسة. ولكن هذا التقدم اقتصر الى حد بعيد على زراعة الخضار ولم يشمل بشكل ملموس بساتين الحمضيات والموز. لذلك فانه يلاحظ ان معدل كمية المياه المستخدمة للري هي لا تزال بحدود ١٠٠٠ متر مكعب للدونم، علما بأنه يمكن اختصار هذه الكمية بنسبة الثلث. وفي هذه الحالة يمكن تحقيق زيادة كبيرة في المساحة المروية قد تصل الى ٣٥٪ من المساحة الحالية. ولقد كان من الممكن تحقيق مثل هذا الانجاز الوطني الكبير لولا الاختناقات التسويقية الحادة التي يعانيها المنتجون العرب والتي تدفعهم في الواقع الى التفكير في تقليص المساحة المزروعة وليس الى التوسع بها. ولا شك ان هذا ما

سيحدث في نهاية الامر اذا استمرت الاوضاع التسويقية لمنتجات المناطق المحتلة على الوضع القائم حالياً.

التغيرات في المساحة المزروعة:

طرأت بعد الاحتلال تغيرات ملحوظة في المساحات المزروعة وكميات الانتاج. ومع انه توجد احصاءات تفصيلية بهذا الخصوص تغطي سنوات ما قبل الاحتلال وما بعد الاحتلال، الا ان المقارنة ما بين هاتين الفترتين لا يمكن ان تكون دقيقة تماماً بسبب احتمال وجود بعض الفروقات في الطرق الاحصائية المتبعة لجمع الارقام في كل منهما.

لقد تم جمع احصاءات مساحة الارض المزروعة خلال الاربع سنوات التي سبقت الاحتلال (٦٣ـ ١٩٦٦) وتبين بأنها كانت تتراوح من ١,٩ـ٢,٢ مليون دونم (انظر الجدول رقم ٤). ويعود التفاوت في المساحة كما يبدو من الجدول المذكور الى التفاوت الموسمي الكبير في مساحة الارض المزروعة بالمحاصيل الحقلية نتيجة للتغيرات الحادة في معدلات سقوط المطر من موسم الى آخر.

الجدول رقم (٤)

المساحات المزروعة قبل الاحتلال

(بالالف دونم)

نوع الزراعة	٦٢ـ١٩٦٣	٦٣ـ١٩٦٤	٦٤ـ١٩٦٥	٦٥ـ١٩٦٦	المعدل
مجموع المساحة	١,٨٨٥	٢,١٦٩	٢,٠٧٦	١,٨١٥	١,٩٨٦
المحاصيل الحقلية	٨٩٥	١,١٢٨	١,٠٢٣	٧٧٠	٩٥٤
الخضار	١٦٣	١٩٥	١٨٨	١٦٤	١٧٧
بطيخ وشمام	٧٧	٧٧	٧٦	٧٢	٧٦
الاشجار المثمرة	٧٤٩	٧٦٩	٧٩١	٨٠٧	٧٧٩

المرجع: الاطلس الزراعي ـ ١٩٧٣، وزارة الزراعة، عمان.

يتبين من الجدول السابق بأن المساحة الاجمالية المزروعة كانت شبه مستقرة خلال الاربع سنوات التي سبقت الاحتلال، وذلك باستثناء التغيرات الناجمة عن حدوث ارتفاع مستمر في المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة والتي بلغت بالمعدل حوالي ٢٠ الف دونم سنوياً،معظمها من الزيتون واللوزيات. ويضاف الى ذلك ايضا التغيرات الموسمية الحادة في مساحة المحاصيل الحقلية. ولا شك ان عدم حدوث زيادة ملموسة في المساحة المزروعة اثناء هذه الفترة هوحقيقة مؤلمة تعود اسبابها لعوامل معقدة اهمها هو انفتاح سوق العمل المأجور في دول الخليج وفي الضفة الشرقية امام اهل الريف مما جذب اعداداً كبيرة من العاملين في الانتاج الزراعي. كما ساعد على ذلك ايضاً النقص الشديد في المصادر التمويلية المتوفرة

لاغراض استصلاح الارض واقامة المشاريع الزراعية.

وبعد وقوع الاحتلال طرأت تغيرات كثيرة كان لها تأثيرات متباينة على المساحات المزروعة من مختلف فروع الانتاج الزراعي. وتتعلق هذه التغيرات، على سبيل المثال، بعدم رغبة السلطة في توسيع رقعة الارض المزروعة، وفي ازدياد المشاكل التسويقية للانتاج الزراعي في الداخل والخارج، وفي التوقف شبه التام لمصادر التمويل التي كانت متوفرة قبل عام ١٩٦٧، مثل مؤسسة الاقراض الزراعي والاتحاد التعاوني الاردني المركزي.

ولكن من الاسباب التي أدت ايضاً لانخفاض المساحة، هوبلا شك حدوث تناقص حقيقي في المساحة التي يزرعها المنتجون نتيجة لزيادة ارتباط عملية الانتاج الزراعي بالسوق، فقد نتج عن ذلك ان قام كثيرمن المنتجين بالتوقف عن استغلال بعض الاراضي الحديه والتي اصبحت تشكل عبئاً مادياً عليهم على ضوء الارتفاع الحاد في اسعار المدخلات الانتاجية، خاصة بالنسبة لتكاليف الايدي العاملة. وينطبق ذلك بشكل خاص على بعض فروع انتاج الخضار البعلية في المناطق الوعرية وعلى زراعة الحبوب في المناطق الحدية المطر على اطراف السفوح الشرقية، كما سنرى فيما بعد.

لقد بلغت المساحة الاجمالية للارض المزروعة في موسم ٦٧/١٩٦٨ (١٦٨٣) الف دونم، بالاضافة الى ٣٦٢ الف دونم كراب، اي في طور الاعداد للزراعة في الموسم التالي. وبذلك بلغت المساحة الاجمالية للارض المستغلة زراعياً ٢٠٤٥ الف دونم. ويبين الرسم البياني رقم (١) تطور المساحة الاجمالية المزروعة ومساحة كل من فروع الانتاج الزراعي الرئيسية خلال الفترة ٦٣-١٩٨٣. ومن اهم الملاحظات التي يبرزها هذا الرسم هوحصول انخفاض مفاجيء في المساحة الاجمالية المزروعة (باستثناء الكراب) بعد الاحتلال مباشرة، حيث سجلت هذه المساحة انخفاضاً قدره حوالي ٣٠٠ الف دونم. ولا شك ان احد اسباب هذا الانخفاض هوما ذكرناه سابقاً من قيام السلطة بالسيطرة على مساحات واسعة من الارض تقدربحوالي ١٣٠ الف دونم. ولكن هنالك اسباب اخرى لهذا الانخفاض سنقوم بتحليلها عند تقييم التغيرات الحاصلة في المساحة والانتاج لكل من فروع الانتاج الزراعي الرئيسية.

اما بعد الاحتلال فقد استقرت مساحة الارض المزروعة بشكل ملحوظ حيث بلغ مجموع هذه المساحة حوالي ٢,٠ مليون دونم منها ١,٧ مليون مزروعة فعلا و ٣٣٠ الف دونم كراب. وسنقوم فيما يلي بتحليل التغيرات التي حدثت في المساحة المزروعة لكل من فروع الانتاج الزراعي الرئيسية على حدة.

المحاصيل الحقلية:

كانت المحاصيل الحقلية من اهم فروع الانتاج الزراعي من حيث المساحة، حيث بلغت حصتها (قبل الاحتلال) حوالي ٤٥٪ من الارض المزروعة. ولكن طرأ بعد الاحتلال مباشرة انخفاض مستمروحاد في مساحة الارض المزروعة بحيث انها انخفضت من ٩٥٤ الف دونم قبل الاحتلال (معدل ٦٣-١٩٦٦) الى معدل ٥٢٠ الف دونم لفترة الاربع سنوات الاخيرة (٨٠-١٩٨٣)، اي ان نسبة الانخفاض بلغت

حوالي ٤٥٪. ولا شك ان ذلك يعتبر من ابرز التحولات التي طرأت على انماط الزراعة في الضفة الغربية خلال فترة الاحتلال. ويعود ذلك بشكل رئيسي لتناقص الاربحية بسبب ان تكاليف الانتاج ارتفعت بمعدلات تزيد كثيراً عن معدلات الارتفاع في الانتاجية. من الناحية المقابلة فان معدلات الاسعار للحبوب في الاسواق المحلية لم ترتفع بنسبة موازية لارتفاع تكاليف الانتاج بسبب انفتاح هذه الاسواق أمام الانتاج الاسرائيلي المدعوم والانتاج المستورد من بلدان متخصصة بهذه المنتجات.

اما بالنسبة لكمية الانتاج الاجمالية من المحاصيل الحقلية فقد انخفضت من ٧١ الف طن قبل الاحتلال الى حوالي النصف خلال الاربع سنوات التي تلت الاحتلال (٣٥ الف طن). وقد تميز الانتاج طيلة فترة الاحتلال بتذبذب حاد، ولكنه سجل ارتفاعاً تدريجياً الى ان وصل الى معدل ٤١ الف طن خلال الاربع سنوات الاخيرة.

لقد تأثر حجم الانتاج من الحبوب بشكل مباشر بالانخفاض الحاد الذي طرأ على المساحة، ولكن من الناحية المقابلة طرأت زيادة كبيرة في انتاجية المحاصيل الحقلية الرئيسية وخاصة القمح، حيث يقدر بأن معدل انتاج الدونم قد ارتفع من حوالي ٤٠ كغم قبل الاحتلال الى ١٩٥ كغم في الوقت الحاضر. ويعود ذلك للتحسن الكبير الذي طرأ في وسائل الانتاج، خاصة فيما يتعلق بالاصناف المستعملة ومعدلات استخدام السماد وطرق مكافحة الآفات والاعشاب ومستوى تجهيز الارض للزراعة.

ويتبين من الجدول رقم (٥) ان القمح هو اهم المحاصيل الحقلية في الضفة الغربية، سواء من حيث المساحة (٤٢٪ من المجموع) او من حيث الانتاج (٤٧٪ من المجموع). كما يتبين ايضا بأن لواء الخليل هو أكثر الالوية تخصصاً بزراعة القمح، ويليه لواء جنين ثم لواء نابلس. وفي جميع هذه الالوية يتم معظم الانتاج في السفوح الشرقية للمنطقة الجبلية الممتدة من الشمال الى الجنوب.

الجدول رقم (٥)

المساحة والانتاج من المحاصيل الحقلية

(١٩٨٢-١٩٨٣)

نوع المحصول	المساحة (الف دونم)	الانتاج (الف طن)	معدل الانتاج كغم/ الدونم
جميع المحاصيل الحقلية	٥٣٥,٥	٩٢,٧	١٧٣
القمح	٢٢٧,٠	٤٤,٠	١٩٤
الشعير	١٦٢,٠	٣٠,٢	١٨٦
المناطق الرئيسية لانتاج القمح:			
الخليل	٥٧,٨	٩,٢	١٦٠
جنين	٤٣,٩	٧,٥	١٧٠
نابلس	٤١,٢	٦,٦	١٦٠
رام الله	٣٣,٠	٥,٣	١٦٠

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٣، عدد ٤، صفحة ٩٣ ـ ١٠١.

البطيخ والشمام:

كانت الضفة الغربية من مناطق الانتاج الهامة للبطيخ قبل الاحتلال، ويقدر معدل المساحة التي كانت تزرع في النصف الاول من الستينات بـ ٧٦ الف دونم. ولكن حصل بعد الاحتلال انخفاض مفاجيء وحاد في المساحة بحيث وصلت الى ٤ آلاف دونم فقط في موسم ٧٤/ ٧٥ (انظر الرسم البياني رقم٢). ويعود هذا الانخفاض بشكل كلي الى ان منتجي البطيخ في منطقة جنين (وهي التي تتخصص بهذا النوع من الزراعة) لم يتمكنوا بعد الاحتلال من طرح انتاجهم باسعار قادرة على منافسة المنتجات الاسرائيلية والتي تنتج بطرق اكثر تقدما وبكفاءة اعلى بكثير. ولكن عندما اكتسب مزارعو البطيخ في منطقة جنين الخبرات المستحدثة في هذا المجال فقد تمكنوا من العودة ثانية الى هذا النوع من الانتاج.

وبالفعل فقد ارتفعت المساحة المزروعة خلال الفترة ٧٩ـ١٩٨٣ بشكل مضطرد الى ان وصلت الى ٤٧ الف دونم في موسم ٨٢ـ١٩٨٣ (انظر الجدول رقم٦).

وبالطبع فقد انعكست التغيرات في المساحة وفي اساليب الانتاج على كمية المحصول المنتجة. فقد ارتفع الانتاج بصورة حادة خلال الفترة ٨١ـ١٩٨٣ الى ان وصل الى ٧٤,٩ الف طن في موسم ٨٢/ ٨٣، وهي تعادل نفس الكمية التي كانت تنتج قبل الاحتلال، ولكن على مساحة من الارض تقل كثيراً عن المساحة السابقة. ويعكس هذا التطور الكبير في الانتاجية التقدم الهائل الذي حدث خلال السنوات القليلة الماضية في وسائل الانتاج المستخدمة.

ومن الجدير بالذكر بأن هنالك مجالا واسعاً لتحقيق زيادة اكبر في الانتاج بسبب وفرة الارض الصالحة لهذا النوع من الزراعة وبسبب احتمال التوسع في زراعة البطيخ تحت الري. كما ان هناك متسعاً لتحقيق مزيد من الانتاجية بسبب التطور الدائم في هذا النوع من الانتاج. ولا شك ان الاختناق الاساسي الذي سيعيق المزيد من التوسع في هذا الفرع يكمن في المشاكل التسويقية المتزايدة التي تواجه منتجي البطيخ، في الاسواق المحلية والخارجية على حد سواء.

الجدول رقم (٦)

التطورات التي حدثت في انتاج البطيخ والشمام

	معدل ٦٣ـ٦٦	٧٦/٧٧	٨٢/١٩٨٣
المساحة (الف دونم)	٧٦,٠	٦,٤	٤٧,٤
الانتاج (الف طن)	٧٤,٤	١١,٤	٧٤,٩
معدل الانتاج (كغم/ دونم)	٩٧٩	١٨٠٩	١٥٨٠

المصادر:

١ ـ الاطلس الزراعي.

٢ ـ النشرة الاحصائية الربعية للمناطق المحتلة، عدد ٢ سنة ١٩٧٨.

٣ ـ النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٨٣ ص(٨٤).

الخضـــار:

تعتبر الضفة الغربية تقليدياً من مناطق الانتاج الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط لبعض اصناف الخضار. وتقدر المساحة التي كانت تزرع بالخضار قبل الاحتلال بـ١٧٧ الف دونم منها حوالي ٢٩ الف دونم تحت الري والباقي كان يزرع بعلاً.

لقد حصل انخفاض حاد في المساحة المزروعة بالخضار بعد الاحتلال، بحيث انها بلغت ٧٥ الف دونم فقط في سنة ١٩٦٨/٦٧ (مقابل معدل ١٧٧ الف دونم قبل الاحتلال). ولكنها بدأت ترتفع ثانية بحيث وصلت الى حوالي ١١٣ الف دونم خلال موسمي ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢.

يتبين من تحليل احصائيات انتاج الخضار ان الانخفاض في المساحة بعد الاحتلال اقتصر تقريباً على المساحات التي تزرع بعلاً في السفوح الجبلية والتي كانت تعتبر من انماط الزراعة الشائعة جدا قبل الاحتلال، خاصة في منطقة الخليل. ويعود ذلك الانخفاض الى حدوث خلل جوهري في اربحية هذا النوع من الانتاج في اعقاب الاحتلال، سواء بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج، او لانخفاض الكفاءة الانتاجية كثيراً بالمقارنة مع الخضار المروية والتي تعرض باسعار زهيدة لا يمكن منافستها من قبل منتجي الخضار في المناطق البعلية، ويمكن اخذ صورة دقيقة عن مدى الانخفاض الذي طرأ على مساحة كل من الخضار البعلية والمروية من الرسم البياني رقم (٣) ومن الجدول رقم (٧).

يتبين من الرسم البياني رقم (٣) ان مساحة الخضار البعلية قد انخفضت بحدة خلال سنوات الاحتلال بحيث انها وصلت في منتصف السبعينات الى حوالي ثلث ما كانت عليه من قبل (١٦٠ الف دونم). ولكن مساحتها بدأت بالارتفاع في السنوات الثلاث الاخيرة بسبب حدوث تطور كبير في بعض انماط زراعة الخضار البعلية، مثل البطيخ والشمام والبصل والكوسا.

ويبين الجدول رقم (٧) مقارنة لمعدل المساحات المزروعة وكميات الانتاج من الخضار البعلية قبل الاحتلال وفي بداية الثمانينات.

الجدول رقم (٧)

تطور مساحة وانتاج الخضار

	معدل ٦٣-٦٦			٨٢-١٩٨٣		
	بعل	ري	المجموع	بعل	ري	المجموع
المساحة (الف دونم)	١٥٨	٢٩	١٨٧	٩١,٢	٦٣,٥	١٥٤,٧
الانتاج (الف طن)	١١٧	٣٦	١٥٣	٦٣,٩	١٥٧,٦	٢٢١,٥
معدل الانتاج (كغم/دونم)	٧٤٠	١٢٤١	٨١٨	٧٠١	٢٤٨٢	١٤٣٢

المراجع: ١ ـ الاطلس الزراعي.

٢ ـ النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٣، ص(٨٤).

اما من حيث مساحة الخضار المروية فان مساحتها كانت دائماً اقل بكثير من المساحة البعلية منذ قبل الاحتلال وحتى منتصف السبعينات. فقد بلغ معدل مساحتها خلال الفترة ٦٣-١٩٦٦ حوالي ٢٩ الف دونم. ولكن بدأت مساحة الخضار المروية بالارتفاع التدريجي منذ سنة ٦٨/٦٧ حيث بلغت عندئذ ٣١ الف دونم. ثم استمرت المساحة بالارتفاع خلال السنوات العشر اللاحقة الى ان وصلت الى ٤٥ الف دونم في سنة ١٩٧٨/٧٧ و ٥٥ الف دونم في سنة ١٩٨٣/٨٢ (انظر الرسم البياني رقم٣).

ويعود الارتفاع الملموس في مساحة الخضار المروية الى جملة عوامل تتعلق بشكل رئيسي بحدوث تحول نحو الزراعة المكثفة والتي تتطلب مقادير كبيرة من رأس المال والخبرة الفنية، ولكنها من ناحية اخرى قد تدر ارباحاً تزيد بكثير عما كان يحصل عليه المزارعون في السابق. ولا شك ان انفتاح السوق الاردني امام منتجات الضفة الغربية دون قيود متشددة خلال العشر سنوات الاولى من عهد الاحتلال قد كان له اثر بالغ في دعم التوجه نحو الانتاج المكثف من الخضار. من ناحية اخرى فقد ساعد على ذلك ايضاً استخدام الطرق الحديثة في الري والتي جعلت من الممكن استخدام موارد المياه المتوفرة بكفاءة اعلى وعلى مساحة اكبر من ذي قبل. وبالفعل يقدر بان نسبة الخضار التي تروى بالطرق الحديثة تصل في الوقت الحاضر الى حوالي ٩٠٪ من المساحة الاجمالية للخضار المروية.

ولقد كان من اكثر الابتكارات التكنولوجية اثراً على زراعة الخضار هو ادخال اشكال الزراعة المحمية منذ بداية عهد الاحتلال، ثم تنوع هذه الاشكال وزيادة فاعليتها في وقت لاحق. وتقدر مساحة الخضار المنتجة بهذه الطرق في موسم ١٩٨٣/٨٢ ب ٤٠ الف دونم، موزعة على النحو التالي:

	المساحة (دونم)
بلاستيك ارضي (ملش)	٢٥,٠٠٠
الانفاق العادية (المنخفضة)	١٤,٠٠٠
الانفاق العالية	٢٦٨
البيوت البلاستيكية	٣٢٨
المجموع	٣٩,٥٩٦

ويتبين من تحليل اتجاهات الزراعة المحمية بأن المساحات المزروعة تحت الانفاق والبيوت البلاستيكية قد ازدادت بنسبة مضاعفة سنوياً خلال الفترة ٧٨-١٩٨٣. ولكن حدث بعدئذ ركود ملحوظ في معدل التوسع بهذا النوع من الزراعة، رغم ان هنالك مجالاً واسعاً للتوسع بنسبة كبيرة في هذا المجال. ويعود ذلك الى المشاكل التسويقية التي تفاقمت بصورة حادة خلال الثلاث سنوات الاخيرة والتي ادت الى انخفاض الاسعار والاربحية بشكل كبير وذلك الى الحد الذي اسفر عن حدوث خسائر باهظة في كثير من الاحيان. كما ساعد على الحد من التوسع في هذا النوع من الانتاج عدم توفر اي مصدر عملي للتمويل، رغم المتطلبات التمويلية الضخمة للزراعة المغطاة.

لقد اسفر التوسع الكبير في مساحة الخضار المروية والتطور الهائل في الوسائل الانتاجية المستخدمة

عن حدوث زيادة حادة في الانتاج الكلي من الخضار. فقد ارتفع حجم الانتاج من معدل ١٥٣ الف طن قبل الاحتلال الى ٢٢٢ الف طن في سنة ٨٢/٨٣، رغم ان المساحة انخفضت بحوالي الثلث (من ١٦٠ الى ١١٣ الف دونم). وبالطبع فان ذلك يعكس الزيادة الكبيرة التي حدثت في الانتاجية والتي وصلت بالنسبة للبندورة الى حوالي ثلاثة اضعاف ما كانت عليه سابقاً، وبالنسبة للخيار (داخل البيوت البلاستيكية) الى حوالي سبعة اضعاف ما كانت عليه. ويعزز ذلك الاستنتاج الذي ذكرناه سابقاً من امكانية التوسع في انتاج الخضار المروية بنسبة كبيرة جداً، حتى ضمن المعطيات الحالية المعلقة بالموارد الارضية والمائية المتوفرة لمزارعي المناطق المحتلة.

ان مواظبة مزارعي الضفة الغربية على انتاج الخضار، رغم الخسارة المتكررة، يعكس حقيقة جوهرية يتوجب على المسؤولين تفهمها جيداً، الا وهي ان هنالك ميزة نسبية واضحة لمزارعي الضفة الغربية في انتاج الخضار، وبالتالي يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تحديد انماط الانتاج المناسبة لهذه المنطقة. ومع انه يوجد مجال محدود لادخال زراعات جديدة الى المنطقة (مثل الافوكادو والنخيل) الا ان زراعة الخضار، خاصة البندورة، ستظل هي النمط الاساسي لاستغلال الارض المروية لمدة طويلة.

ومن الجدير بالذكر بأن التطور الذي طرأ على انتاج الخضار في الضفة الشرقية كان بمعدلات تفوق كثيراً ما حدث في الضفة الغربية. فقد ارتفعت مساحة الخضار المروية خلال الفترة ٦٦-٨١ من ٣٢٨ الف دونم الى ٣٣٨ الف دونم، كما ارتفع الانتاج الكلي من ٦٨ الف الى ٤٦٢ الف طن. اما مساحة الانفاق البلاستيكية فقد وصلت في سنة ٨١/٨٢ الى ١٥ الف دونم، اي اكثر من الضفة الغربية بـ ٢٥ ضعف.

الاشجار المثمرة:

تشكل زراعة الاشجار المثمرة العمود الفقري للقطاع الزراعي في الضفة الغربية، سواء من حيث المساحة (٦٠٪ من الارض المزروعة) اوحصتها من الدخل الزراعي (٣٠-٥٠٪) اومساهمتها في التجارة الخارجية. ولقد كانت بساتين أشجار الزيتون واللوزيات منتشرة على نطاق واسع قبل الاحتلال بمدة طويلة، وكانت مساحتها الاجمالية هي دوماً في تزايد مستمر، وذلك بسبب وفرة الارض المناسبة لزراعة الزيتون والاشجار البعلية الاخرى (مثل كروم العنب واللوزيات والتين). وفي السنة الاخيرة قبل الاحتلال (٦٥/١٩٦٦) بلغت مساحة الاشجار المثمرة ٨٠٨,٥ الف دونم (انظر الجدول رقم ٨).

الجدول رقم (٨)

التغيرات في مساحة الاشجار المثمرة

	٦٦/٦٥	٦٨/٦٧	٨٣/٨٢
المجموع الكلي للمساحة	٨٠٨	٦٥٧	١٠٢٤
الزيتون	٥٣٧	٤٩٤	٧٥٧

العنب	١٢٨	٥٦	٨١
اللوز	٢٨	٣٤	٧٧
التين	٦٦	٣٨	٢٤
اشجار بعلية اخرى	٣٣	١٥	٢٢
الحمضيات	١٣	١٧	٢٥
اشجار مروية اخرى	٣	٣	٣

المصدر:

١ ـ الاطلس الزراعي

٢ ـ الكتاب الاحصائي السنوي، ١٩٧٢ ص(٦٦٤).

٣ ـ النشرة الاحصائية السنوية للمناطق المحتلة، ١٩٨٣، ص (١٠٢).

ان أول ما يلفت النظر في تحليل احصائيات المساحة من الاشجار المثمرة بعد الاحتلال هو حدوث «انخفاض» مفاجيء منذ السنة الاولى (٦٧/٦٨)، حيث قدرت المساحة المزروعة بـ ٦٥٧ الف دونم فقط، اي اقل مما كانت عليه في سنة ٦٥/٦٦ بحوالي ١٣٠ الف دونم. ولقد تبين للباحث ان هذا الانخفاض هو ناجم عن فرق في طريقة التقدير المتبعة وليس بسبب حدوث تراجع في المساحة المزروعة، لأنه لم يحدث ما يقلل من المساحة الشجرية خلال تلك الفترة. ومن المرجح ان تقدير سنة ١٩٦٦ قد تضمن قدراً كبيراً من الازدواجية عند احتساب مساحة البساتين التي تحتوي على اكثر من نوع من الاشجار.

اما خلال سنوات الاحتلال فقد حدث تطور هام بهذا الخصوص. حيث ارتفعت المساحة المزروعة بالاشجار بشكل مضطرد منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن بحيث ازدادت من ٦٥٧ الف دونم في سنة ١٩٦٨ الى ١٠٠٢٤ الف دونم في سنة ١٩٨٣، اي بزيادة قدرها ٥٦٪ عما كانت عليه (انظر الجدول رقم ٨ والرسم البياني رقم١). ولدى تحليل اسباب هذه الزيادة، تبين انها تعود بشكل رئيسي للتوسع المستمر في زراعة الزيتون الذي ازدادت مساحته من ٤٩٤ الف دونم في سنة ١٩٦٨ الى ٧٥٧ الف دونم في سنة ١٩٨٣ (اي بنسبة ٥٣٪)، واللوز بنسبة ١٢٦٪ والعنب بنسبة ٤٥٪. اما التين فقد نقصت مساحته بنسبة ٣٧٪، وذلك بسبب انتشار الاصابة بالحشرة الشمعية على نطاق وبائي والى الحد الذي يهدد بالقضاء التام على هذه الشجرة.

اما بالنسبة للحمضيات فقد قدرت مساحتها في سنة ١٩٦٨ بـ ١٧ الف دونم، ولم تزدد هذه المساحة لغاية سنة ١٩٨٣ الا بحوالي ٨ الاف دونم، حيث وصلت الى ٢٥ الف دونم. ولا شك ان هذه الزيادة هي متواضعة كثيراً بالقياس مع مساحة الارض وحجم الموارد المائية المتوفرة لمثل هذا الغرض. والسبب الرئيسي لهذا النمو البطيء نسبياً هو حدوث تراجع ملموس في نسبة الاربحية لهذا الفرع خلال سنوات الاحتلال، خاصة بالمقارنة مع الخضار المنتجة بالطرق المكثفة. ولكن الوضع ازداد سوء بشكل

اكثر حدة خلال الاربع سنوات الاخيرة بسبب المشاكل التسويقية العويصة التي تفاقمت اثر نشوب الحرب الايرانية العراقية من جهة وتقلص فرص تصدير حمضيات قطاع غزة الى الاسواق الاوروبية من جهة اخرى. لكل ذلك فان هنالك اتجاهاً متزايداً نحو تقليص المساحة المزروعة وليس لزيادتها.

ان الارتفاع الحاد في مساحة الاشجار في الضفة الغربية هو ظاهرة تستحق الملاحظة بسبب الظروف السياسية السائدة، حيث يعتبر استغلال الارض باشكال الزراعة المستديمة المروية هو احدى طرق اثبات حق الملكية في المناطق التي تدعي السلطات ان الارض فيها هي مهجورة، وبالتالي فهي معرضة للمصادرة. لذلك ليس من باب الصدفة ان زراعة الاشجار بعد الاحتلال تكاد تقتصر على السفوح الجبلية الوعرة والتي لا تصلح لانماط اخرى من الزراعة الاقتصادية.

ومن الجدير بالملاحظة ان سلطات الاحتلال قد فطنت منذ بضع سنوات لهذا التوجه وحاولت ايقافه بأكثر من طريقة، كان آخرها سن القانون رقم «١٠١٥» الذي يفرض الحصول على تصاريح من سلطات الحكم العسكري لزراعة اي مساحات جديدة من العنب والبرقوق. كذلك فقد حاولت السلطة الضغط على الجمعيات الاجنبية العاملة في توزيع اشتال الزيتون للحد من نشاطاتها في هذا المجال، ولا يستبعد ان تتخذ موقفاً اكثر سلبية بالنسبة لزراعة الزيتون في المستقبل.

ملخص

لقد قام الباحث بتحليل الموارد الارضية والمائية المتوفرة لاغراض الانتاج الزراعي لدى المواطنين العرب في الضفة الغربية، وذلك على ضوء الاختناقات الطبيعية والسياسية والاقتصادية التي نشأت وتطورت بعد الاحتلال، وكان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها هذا التحليل هي ما يلي:

١ ـ تبلغ المساحة الاجمالية للارض المزروعة في الضفة الغربية في الوقت الحاضر حوالي ١,٧ مليون دونم، يضاف اليها ٣٣٠ الف دونم كراب، اي ارض في طور الاعداد للزراعة في الموسم التالي. وبذلك تكون المساحة الاجمالية المستغلة زراعيا هي بحدود مليوني دونم، أي ٣٦٪ من المساحة الاجمالية للضفة الغربية.

٢ ـ لقد حصل انخفاض في مساحة الارض المزروعة بعد الاحتلال مباشرة بحوالي ١٢٠ الف دونم، وذلك نتيجة للسياسات والاجراءات المتنوعة التي اتخذتها سلطات الاحتلال والتي استهدفت السيطرة على اوسع رقعة ممكنة من الارض. وقد اشتملت المساحة التي اغلقت امام الزراعة العربية على حوالي ٥ـ٨ الاف دونم تحت الري.

٣ ـ يتبين من دراسة اتجاهات التغيير في المساحة المزروعة بأن هذه المساحة بقيت شبه مستقرة طيلة فترة الاحتلال وذلك رغم حصول تغيرات جوهرية في المساحات المزروعة من انماط الانتاج المختلفة.

٤ ـ لقد حصلت زيادة ملموسة في مساحة الارض المروية بحيث انها ارتفعت من ٥٠ الف دونم قبل الاحتلال الى حوالي ١٠٠ الف دونم في الوقت الحاضر.

٥ ـ تميزت التغيرات التي حصلت في المساحة بحصول انخفاض حاد في مساحة المحاصيل الحقلية (٤٥٪ مما كانت عليه قبل الاحتلال) وفي الخضار البعلية (٤٢٪ مما كانت عليه). اما الاشجار المثمرة والخضار المروية فقد سجلت على التوالي زيادة بلغت نسبتها (على الترتيب) ٤٥٪ و١١٧٪ مما كانت عليه قبل الاحتلال.

٦ ـ لقد تبين من دراسة احصائيات المساحة المزروعة حاليا ومقارنتها مع الموارد الارضية والمائية المتوفرة ومع الأخذ بعين الاعتبار الامكانيات التكنولوجية المتعلقة بطرق الزراعة والري بأنه بامكان مزارعي الضفة الغربية تحقيق زيادة كبيرة جداً في انتاج المحاصيل والخضار والفواكه. ويمكن ان يأتي ذلك من حدوث توسع كبير في مساحة الارض المستغلة (بما فيها الارض المروية) ومن الاستمرار في تزايد معدلات الانتاج نتيجة للتطور الدائم في وسائل الانتاج.

٧ ـ ان من اهم الاختناقات التي تحول في الوقت الحاضر دون حدوث توسع كبير في مساحة الارض المزروعة او في كمية المياه المستخدمة في الري هو تفاقم المشاكل التسويقية لمنتجات الضفة الغربية والذي اسفر عن تراجع شديد في الاربحية وحدوث خسائر جسيمة للمنتجين في كثير من الاحيان. اما السبب الثاني لذلك فهو عدم وجود مصادر تمويلية مؤسسية تفي بالمتطلبات التمويلية المتزايدة للمزارعين.

الرسم البياني رقم (١)

الاتجاهات العامة للمساحة المزروعة

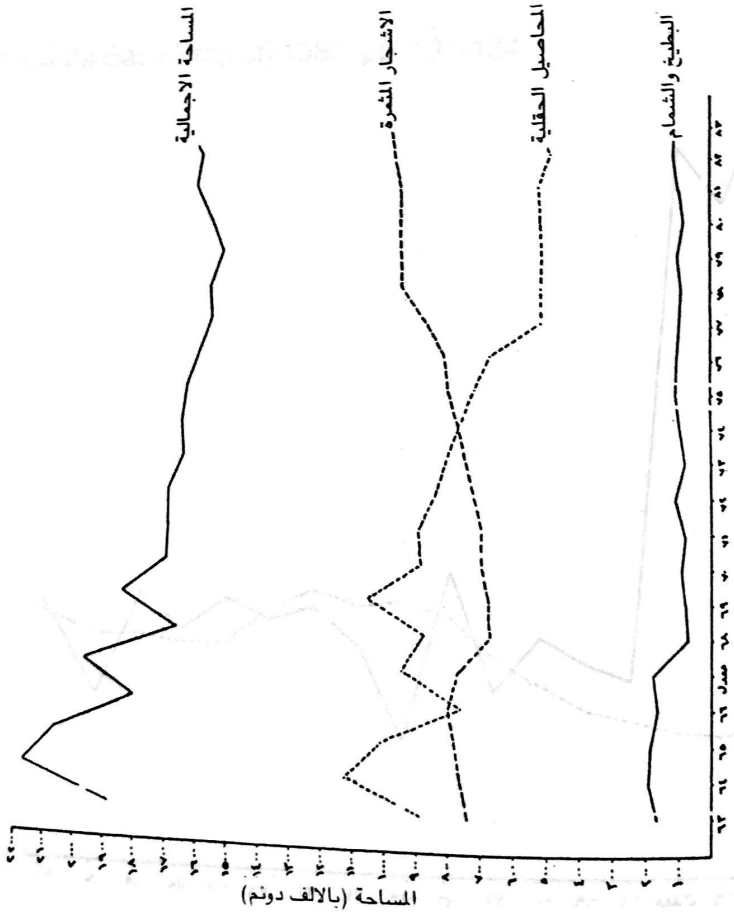

الرسم البياني رقم (٢)
مساحة البطيخ والشمام

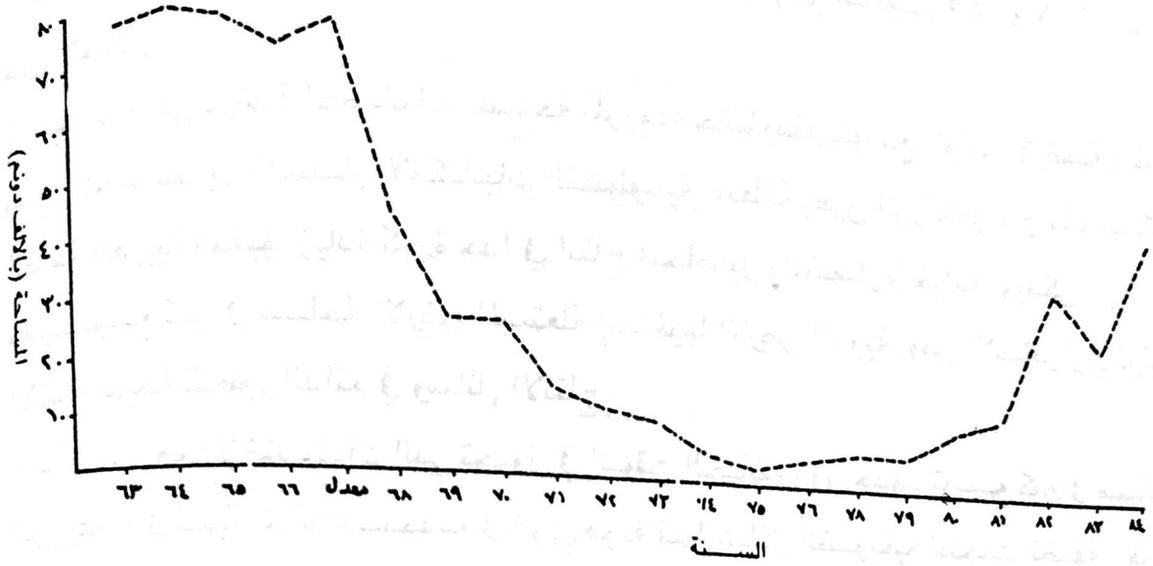

الرسم البياني رقم (٣)
مساحة الخضار البعلية والمروية
(بدون البطيخ والشمام)

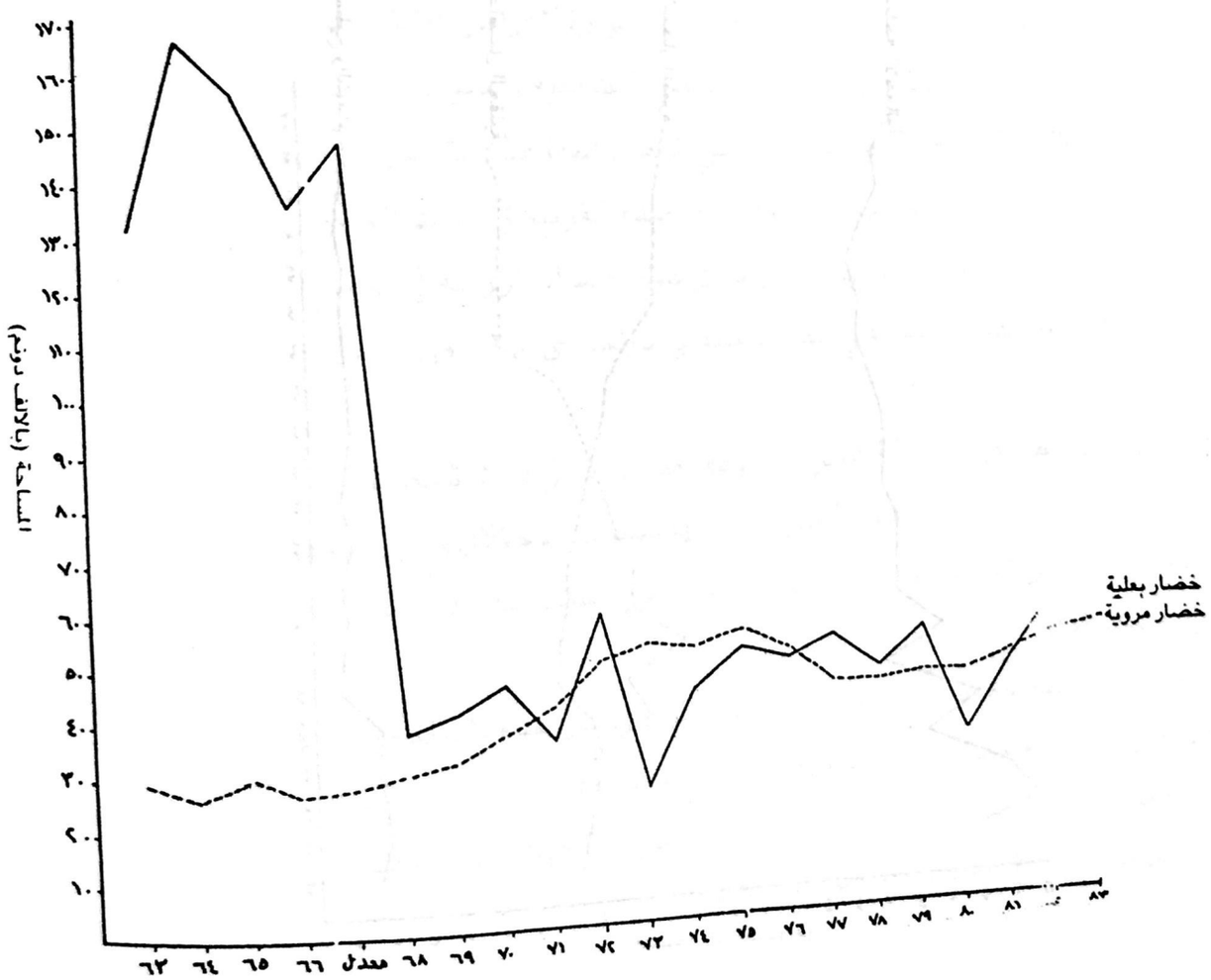

الهوامش

(١) موارد الضفة الغربية والاجراءات الاسرائيلية للسيطرة عليها، الجمعية العلمية الملكية الاردنية، عمان ١٩٧٩، ص(٢)

(2) U. Halabi, A. Turner, M. Benvenesti, Land Alienation in the West Bank: a Legal and Spatial Study, The West Bank Data Base Project, Jerusalem, 1985, P. 6.

(3) David Kahan, Agriculture and Water in the West Bank and Gaza, The West Bank Data Base Project, Jerusalem, 1983, pp. 131-134.

(4) Hydrological Yearbook of Israel 1976-77, Jerusalem: Israel's Water Commission 1978.

Ibid

(5) Informed sources at the Department of Agriculture.

David Kahan, Agriculture and Water in the West bank and Gaza, (Jerusalem: The West Bank Data Base Project) 1983, pp. 131-134.